القطاع الحقيقي

الوضع الراهن، التحديات و الرؤى المستقبلية

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

المحتويات

مقدمة---------- 2
الجزء الأول ---------- 4
الفصل الأول (تطورات وأداء القطاع الحقيقي) ---------- 4
الفصل الثاني (القطاعات الانتاجية) ---------- 11
القطاع الزراعى---------- 11
القطاع الصناعى ---------- 35
قضايا الانتاج والانتاجية وتصورات الحلول (الزراعي والصناعي) ----- 41
الموارد المائية والكهرباء---------- 57
النفط---------- 66
التعدين---------- 73
الجزء الثاني ----------
مقدمة---------- 79
1/2 (البنيات التحتية 90-81
الهيئة القومية للطرق والجسور ---------- 82
السكة حديد---------- 83-82
هيئة الموانئ البحرية) ----- 85-84
الطيران المدني---------- 86-85
الإتصالات 90-86
2/2 الخدمات 111-91
الصحة 96-91
التعليم العام 98-96
التعليم العالي 99-98
قطاع العمل 101-99
الرعاية والضمان الإجتماعي 105-101
الثقافة والإعلام 106-105
العلوم والتقانة 108-107
الخاتمة والتوصيات 111-109

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تهدف هذه الورقة لعرض تطوُرات القطاع الحقيقي و لتقييم أدائه فى ظل البرنامج الثلاثي لاستدامة النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادى للفترة 2012-2014 حسب تقديرات سنة 2012 و إسقاطات 2013. و ذلك لعكس الإنجاز الذى تحقق و إبانة الفرص المتاحة و التحديات المصاحبة ووصف أهم السياسات التى من شانها مجابهة هذه التحديات.

استخدمت الورقة الأسلوب الوصفي التحليلي لعرض الأداء التاريخي للقطاع الحقيقي بالتركيز على سنة الحساب المشترك قبل انفصال الجنوب ليكوُن جمهورية جنوب السودان فى يوليو 2011 و كذلك تقديرات 2012 وإسقاطات 2013 حسب موجهات و فرضيات البرنامج الثلاثي الإنعاش الاقتصادى.

أوُضح الوصف و التحليل تطوُرات القطاع الحقيقي المتمثلة فى تغيُر تركيبة بنية القطاع نتيجة للإنتاج و الاستخدام التجاري للبترول و فقد جزء كبير من هذا الإنتاج لجمهورية جنوب السودان و كذلك دخول تعدين الذهب دائرة الدخل. أيضاً بين التحليل الملامح الأساسية لاستراتيجية الهادفة لتحقيق تنويع الاقتصاد و استدامة النمو الشامل المتمثلة فى مواصلة برنامج النهضة الزراعية 2008-2011 كأحد دعامات البرنامج الثلاثي لاستدامة النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادى. تمً عرض أهم ملامح هذا البرنامج وكذلك تقُييم أدائه عن الفترة بإبراز مكامن القوة و الضعف و كذلك الفرص التى اُوجدت و التحديات الماثلة. تمَ عرض الأداء لسنة الحساب المشترك2011 و كذلك تقديرات 2012 وإسقاطات 2013 فى ظل البرنامج الثلاثي.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

فى ضوء الوصف و التحليل تمّت الإشارة لاهم السياسات التى من شانها مساندة البرنامج الثلاثي.

هدفت الورقة من ذلك لتوفير مدخلات لإذكاء النقاش فى المنتدى الاقتصادى بهدف مساندة البرنامج الثلاثي.

تم تنظيم بقية الورقة على النحو التالي: يتناول الجزء التالي عرض موجز لتطوُرات القطاع الحقيقي قبيل انفصال الجنوب وكذلك عرض الملامح و البنود الأساسية للبرنامج الاقتصادى الثلاثي و عرض لأداء القطاع الحقيقي حسب تقديرات 2012 وإسقاطات 2013. ثم يلبى ذلك فى الفصل الأول وصف تحليلي مفصل لأداء القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني. يتناول الفصل الثاني وصف و تحليل مفصل لأداء القطاع الصناعي ويعرض الفصل الثالث وصف و تحليل مفصل لأداء القطاع الخدمي.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

القطاع

تطوُرات و أداء القطاع الحقيقي

يشتمل القطاع الحقيقي وفقا للتصنيف المتبع بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء للحسابات القومية- والذى يوافق التصنيف الدولي الصادر عن الأمم المتحدة- على القطاع الزراعي (ويشمل القطاع النباتي والحيواني والغابات)؛ القطاع الصناعي (ويشمل التعدين والتصنيع و الطاقة والتشييد)؛ والقطاع الخدمي (ويشمل الخدمات الاقتصادية: النقل والمواصلات والاتصالات، التجارة، البنوك وشركات التامين، الخدمات الحكومية، والخدمات الاخرى). وتشكل القطاعات الثلاث مجتمعة المكونات الرئيسية للناتج المحلى الإجمالى و الذى دائماً يُمثَّل بالتدفق الدائري لدخول و مصروفات القطاع المنزلي؛ قطاع الأعمال؛ القطاع الحكومي و القطاع الخارجي.

شهد القطاع الحقيقي خلال الفترة 2000-2010 تطورا كبيرا انعكس فى:

أولا؛ التحول الهيكلي حيث أصبح القطاع الصناعي منذ عام 1999- نتيجة لدخول البترول الى دائرة الانتاج التجاري - القطاع المحٌرك للنمو الاقتصادى الحقيقي. و بلغت مساهمته 22.5% من الناتج المحلى الإجمالى خلال السنوات 2010-2011 فى مقابل هذا انخفضت مساهمة القطاع الزراعي الى متوسط 33.5% مقابل ما يفوق 40% قبل دخول البترول. كما شهدت مساهمة القطاع الخدمي ارتفاع بلغ 44.2 فى المتوسط لذات الفترة.

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

وثانيا؛ تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي بلغت فى المتوسط حوالى 7% عن الفترة 2000–2010. وقد تلاحظ تراجع مساهمة القطاع الزراعي الى 33.5% فى المتوسط عن نفس الفترة بدلا عن النسب العالية فى الفترة السابقة لدخول البترول. كما تلاحظ زيادة مساهمة قطاع الخدمات الى حوالي 40.2% فى المتوسط عن نفس الفترة وذلك بسبب زيادة الاستثمارات المرتبطة بقطاع النفط فى مجال البنية التحتية وقطاع النقل والاتصالات.

وفى سنة 2008 شهد العالم بداية الازمة المالية التى ادت الى تراجع اسعار النفط وسرعان ما انتقل هذا الاثر الي الاقتصاد السوداني وظهر ذلك جليا فى تراجع سعر الصرف تدريجيا و زيادة معدل التضخم الى نحو 10% لنفس السنة بزيادة 1.5 نقطة مئوية عن العام السابق.

وفى سنة 2011 تعرض الاقتصاد لصدمة انفصال الجنوب والتى كان من آثارها فقدان 75% من إنتاج البترول؛ و 35.6% من ايرادات الموازنة العامة لنفس السنة و كذلك فقدان اكثر من 65% من عائدات العملة الصعبة و80%من أجمالي الصادرات. وقد أدى ذلك لتراجع الاساسيات الاقتصادية بشكل كبير وفى مقدمة ذلك تراجع معدل النمو الى 2.5% فى 2011 مقارنة بنحو 5.2% لسنة 2010. وتزايد العجز المالي و كذلك زادت الفجوة بين السعر الرسمي للجنيه وسعر الصرف الحر فى السوق الموازي مما دفع بالتضخم الى أعلى حتى وصل الى15% لعام2011.

أداء القطاع الحقيقي: تقديرات سنة 2012 و إسقاطات 2013

أصبح السودان فى تصنيف الدول المستوردة للبترول منذ النصف الثاني لسنة 2011 نتيجة لانفصال الجنوب مما انعكس سلباً على أداء القطاع الحقيقي. وفى نهاية يونيو 2012 تم اعلان وتنفيذ حزمة من الاجراءات المالية والنقدية بغرض اعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحقيق استدامة النمو والاستقرار الاقتصادى. وقد شملت تلك الاجراءات رفعا جزئيا عن

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

دعم المحروقات وزيادة فى فئات بعض الضرائب اضافة لاتباع سياسة التقشف فى المصروفات العامة واعادة هيكلة اجهزة الحكم وتطبيق سياسة نقدية انكماشية .

استقراء لواقع ومستقبل البلاد السياسي والاقتصادي فى عام 2011م وقبيل اعلان نتيجة الاستفتاء وانفصال الجنوب قامت وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات المختصة بإعداد البرنامج الثلاثي لاستدامة النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادى . وقد تمثلت اهم تحديات البرنامج فى القطاع الحقيقي في الآتى :

1-تحديد مصادر النمو الاقتصادى التى تودى الى تحسين الاداء الاقتصادى فى الاطار الزمنى الموضوع

2 - خفض تكلفة الإنتاج وزيادة الإنتاجية وتنافسية السلع الوطنية وقدرتها فى النفاذ الى الاسواق العالمية .

3.-حشد الموارد وتوجيهها للإنتاج

4- معالجة ضمور و انسياب القروض والمساعدات الخارجية والحرمان من الحقوق المكتسبة.

وفى مجابهة تلك التحديات كان لابد من وضع السياسات والإجراءات التى تمكن من تجاوز العقبات وزيادة الإنتاج وزيادة الإنتاجية وتحسين النوعية وتجاوز مشكلات ما بعد الانفصال والاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية للسلع فى مجال الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية والخدمات.

وقدُ اعد البرنامج الثلاثي تحسبا للتحديات التى تواجه السودان بعد انفصال الجنوب ومواجهة الآثار المترتبة على الاقتصاد الوطني فى إطاره الكلى وجوانبه المالية والنقدية والتمويلية وقد تم بلورة البرنامج فى شكل مصفوفة تشمل السياسات والاسقاطات لفترة الثلاث سنوات .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

يغطى البرنامج الفترة 2012م –2014م وقد بدأ تنفيذه بالفعل العام 2012م التى كانت انعكاسا للآثار المترتبة على انفصال الجنوب وخروج البترول المنتج فى الجنوب من الايرادات العامة وعائدات الصادر .

من أهم أهداف البرنامج الثلاثي المحافظة على الاستقرار الاقتصادى وحشد الطاقات والموارد المتاحة نحو القطاعات الانتاجية ورفع قدرات القطاع الخاص المالية والمؤسسية وقام البرنامج على مرتكزات أساسية تتمثل فى إحلال الواردات لأربع سلع ضرورية هى القمح والسكر وزيوت الطعام والادوية وترقية وزيادة الإنتاج فى اربعة من سلع الصادر وهى الصمغ العربي , الذهب , القطن , ومنتجات الثروة الحيوانية وهذه السلع تتوفر فيها ميزات نسبية تساعد على تحقيق اهداف البرنامج ومن الافتراضات التى بنى عليها البرنامج:-

1. رفع الدعم عن السلع تدريجيا .
2. تخفيض الانفاق الحكومي بنسبة 25%.
3. اعادة هيكلة الدولة.

الهدف الرئيسي للبرنامج الثلاثي:-

- تحقيق واستدامة الاستقرار الاقتصادى مع تأكيد الاعتماد على سياسة التحرير الاقتصادى كمنهج للسياسة الاقتصادية.

الهدف العام للقطاعات الانتاجية والخدمية :-

- الاستغلال الامثل لطاقات القطاعات الإنتاجية لسد الفجوة فى السلع الاستهلاكية الرئيسية وسلع الصادر.

السياسات المعتمدة لتحقيق أهداف البرنامج فى القطاعات الانتاجية:-

1. تفعيل سياسات الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية بإعادة صياغة برامج النهضة الزراعية والبرامج الأخرى للاهتمام بالسلع الثمانية المستهدفة.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

2. وضع برنامج واضح لإعادة تشغيل المصانع المتوقفة للمساهمة الفاعلة فى حل المشكلات الاقتصادية التى تواجهها البلاد.
3. اعادة توجيه الاستثمارات للقطاعات الانتاجية بدلا عن التوجه الحالي للاستثمارات نحو القطاع العقاري والخدمي مع التركيز على جذب الاهتمام بقطاع التعدين خاصة الذهب لتغطية العجز فى القطاع الخارجي.
4. توسعة منظومة الطاقة الكهربائية من توليد ونقل وتوزيع والاسراع بتنفيذ الطاقات المتجددة.
5. تطوير وتحسين وسائل النقل وتقنيات الاتصالات وذلك بتوسيع طاقات النقل البري والجوي و ربط شبكات الاتصالات.
6. اعادة تأهيل هيئة السكة حديد وهيئة الخطوط البحرية السودانية والموانئ البحرية و المطارات لتشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في هذا القطاع.
7. التوسع فى المشروعات الخدمية التي تعمل على استقرار اهل الريف والحد من الهجرة من الريف الى المدن.
8. الاستمرار في ثورة التعليم العالي والتقني والتقاني مع رفع كفاءة وتهيئة الجامعية ومعاهد ومراكز التدريب المهني .
9. ترقية الخدمات الصحية باستقطاب القطاع الخاص و تهيئة البيئة لاستثمارات في مجال الصحة مع الاستمرار في تأهيل المستشفيات الحكومية .

ظلَ البرنامج الثلاثى 2012 م-2014 يعمل على حشد الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو زيادة الإنتاجية و الإنتاج وركزت سياسات البرنامج الثلاثى كذلك على توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية بهدف تقليل عجز الميزان التجاري وخفض الإنفاق ومحاربة الفقر وتوفير فرص عمل وتخفيف أعباء المعيشة مما يساعد على تحقيق الهدف الاستراتيجي للبرنامج المتمثل فى الاستقرار الاقتصادى واستدامة التنمية .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

على الرغم من أحداث هجليج فى شهرابريل2012 وتأثر ضخ الخام من مربعي (2) و (4) وشح العملات الأجنبية فقد سجل القطاع الحقيقي نموا موجبا فى النصف الأول و يقدر أن يبلغ 2.0% فى المتوسط لسنة 2012. أيضا يقدر ان يزيد التضخم بمعدَل 21 نقطة مئوية مقارنة بمعدَل 15% عن سنة 2011؛ (أُنظر الجدول رقم 1).

يتوقع زيادة إنتاج النفط لسنة 2013 و ذلك بزيادة الإنتاج اليومي الى 180 ألف برميل كنتيجة لجهود زيادة العمليات الاستكشافية وبرامج تعزيز الاستخلاص من المربعات المنتجة بالتعاون مع الشركاء فى قطاع النفط. أيضاَ يتوقع زيادة إنتاج الذهب مقارنة بإنتاج سنة 2012 والبالغ قدرة 55 طن (بقيمة 2.5 بليون دولار) و ذلك نتيجة لتوفير وسائل حديثة للإنتاج الذهب ومضاعفة نسبة الاستخلاص إلى أكثر من 65% إضافة لتكثيف الجهود لخفض الآثار البيئية المترتبة على التعدين التقليدي و لتكثيف الجهود التنويع الاقتصاد بعيداً عن الموارد الأولية. علاوة على ذلك **بُنيت إسقاطات 2013** على اساس الاستمرار فى تنفيذ الاجراءات المالية والنقدية الهادفة لإعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحقيق استدامة النمو والاستقرار الاقتصادى. فى ضوء هذا؛ يتوقع ان ينمو القطاع الحقيقي بمعدل3.6% لسنة2013 بزيادة 2.1% عن سنة 2012. أيضا يقدر ان ينخفض التضخم الى 17% مقارنة بمعدَل 36% عن سنة 2012؛ (أُنظر الجدول رقم 1).

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

جدول رقم (1)

البيان	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلى الإجمالى (مليار جنيه)	**162.2**	**186.6**	**222.7**	297.7
معدل النمو	**%5.2**	**%2.5**	**%1.5**	3.6
معدل التضخم	**%13.0**	**%15.0**	**%36**	17.0
الناتج المحلى الإجمالى (مليار دولار)	**68.4**	**70.1**	**71.2**	**73.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – بنك السودان المركزي

يوضح الجدول رقم (2) المكَونات القطاعية للقطاع الحقيقي. يلاحظ الزيادة المستمرة فى مساهمة قطاع الزراعة حتى قبل انفصال الجنوب. مثلاً؛ على الرغم من تصدر القطاع الخدمي لمكَونات القطاع الحقيقي خلال الفترة 2011–2012–بمتوسط 45.2% يليه القطاع الزراعي بمتوسط 36.8%– إلا أن معدل نمو مساهمة قطاع الزراعة كان أكبر (2.0%) مقارنة بمعدل(– 0.02%) و (–0.22%) للقطاعين الخدمي و الصناعي على التوالي؛ (أُنظر الجدول رقم 2). يعكس هذا للأداء التطورات الاقتصادية الناجمة عن فقدان بعض حقول البترول المنتجة بعد انفصال الجنوب و دخول الذهب كمنتج إضافي.

جدول رقم (2)

مساهمات القطاعات فى الناتج الإجمالى خلال

الفترة 2010م–2012م

البيان	2010	2011	2012	المتوسط
القطاع الزراعي	32.5	34.1	39.4	35.3
القطاع الصناعي	24.7	20.3	15.9	20.3
القطاع الخدمي	42.8	45.6	44.7	44.4
الإجمالى	100	100	100	100

المصدر: وزارة المالية – الجهاز المركزي للإحصاء

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

القطاع الزراعي

تقديم:

يعتبر القطاع الزراعي رائداً ومحركاً للاقتصاد السوداني حيث ساهم بـ 7.36% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1970-2011 ويعتمد عليه حوالي 70% من اجمالي السكان فى معيشتهم ويستوعب حوالي 57% من القوي العاملة ويوفر مدخلات الصناعات التحويلية كالزيوت والسكر والنسيج ويعتبر الركيزة الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة والامن الغذائي .

تقدر مساحة الأرض فى السودان بعد انفصال جمهورية جنوب السودان بحوالي4.446 مليون فدان و الاراضي الصالحة للزراعة* بـ 134 مليون فدان, المستغل منها حاليا حوالي 30% معظمه في القطاع المطري التقليدي. أيضا يتمتع السودان بثروة غابية تقدر بحوالى 52 مليون فدان كما تقدر مساحة المراعي الطبيعية بنحو 118 مليون فدان.

فى ظل الاهتمام المتعاظم من الدولة لتحسين الاداء في الاقتصاد السوداني من اجل الوفاء بالتزامها نحو المواطنين بتوفير اسباب الحياة الكريمة لهم, ونظراً للتدني الملحوظ في إنتاجية القطاعين الزراعي (النباتي والحيواني) والصناعي وانعكاسات ذلك على القطاعات الاخرى فى البلاد, الامر الذي يلقي بآثاره السالبة على النمو الاقتصادى والاجتماعي, وسعياً من الدولة للمحافظة على استدامة النمو الاقتصادي والحد من الفقر والوفاء بأهداف الالفية, واستصحاباً لسياسات وموجهات البرنامج الثلاثي لاستدامة النمو والاستقرار الاقتصادى تبنت الدولة برنامجاً تنفيذاً ذو سمت استراتيجي بهدف تحقيق نهضة زراعية لتقليل اعتماد الاقتصاد على عائدات البترول بغرض تحويل القطاع الزراعي من قطاع يغلب عليه الطابع الإعاشي التقليدي ويتسم بتدني الفعالية الاقتصادية إلى قطاع تحركه آليات اقتصاد السوق ويحابي الفقراء وذي إنتاجية متنامية وجودة عالية ومساهم بغالب الناتج المحلي والصادر بإدارة مستدامة للموارد، لهذا واستناداً على الخطة الخمسية 2012-2016 المنبثقة عن استراتيجية 2007-2031- كان لابد من استمرار البرنامج الثلاثي فى دعم برنامج النهضة الزراعية 2008-2011 على مدى عمر البرنامج وذلك من خلال:

- ⇦ تهيئة البيئة المواتية للإنتاج الزراعي وتطوره المستدام وذلك بانتهاج السياسات الكلية والقطاعية المنظمة والمشجعة للنهوض بالإمكانات الزراعية، وتوفير البنيات التحتية لبرامج حصاد المياه من حفائر وسدود والأوعية التخزينية لمياه النيل والمياه الجوفية والطرق الزراعية ومسارات نزل الرعاة وكذا بنيات التسويق والصادر.
- ⇦ رفع القدرات للمنتجين وهيكلة مؤسساتهم لإحداث التحول النوعي للمنتجين ورفع كفاءتهم الإنتاجية، وإصدار التشريعات والإصلاح المؤسسي بما في ذلك تحديث نظم الإدارة الزراعية وفق التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.smartpdfcreator.com

- معالجة القضايا المتعلقة بالأراضي الزراعية التي تعيق ربط المنتج بأرضه وتحول بينه وحسن استثمارها ومعالجة الأسباب التي أدت إلى تعطيل إمكانيات وطاقات إنتاجية زراعية في القطاعين المطري والمروي.
- ترقية الخدمات المساندة خاصة تطوير البحث العلمي وتعزيز قدرات أجهزة نقل التقانة والإرشاد، وتطوير التعليم الزراعي وإنشاء وتطوير الأسواق وتعزيز قدرات القطاع المعلوماتية ووسائل درء المخاطر، والتوسع في خدمات التأمين الزراعي.
- تطوير وتحديث النظم الزراعية التي ترفع كفاءة المشاريع المروية بنقلة نوعية بحسن استغلال الموارد والتكثيف المحصولي والتسويق والتصنيع وإدخال أنماط حديثة في إنتاج الثروة الحيوانية والسمكية بما في ذلك المزارع الرعوية والمحميات البرية.
- حماية وتنمية الموارد الطبيعية بتطوير الغابات والمراعي واستعادة الغطاء النباتي وتنمية وتطوير حزام الصمغ العربي والمحميات للحياة البرية ومكافحة التصحر.
- تأسيس قدرات ذاتية للقطاع لتصنيع مدخلات الإنتاج وتوفير المنتجات للصناعات التحويلية الوطنية الزراعية استكمالاً لحلقات الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي ومعالجة الأسباب التي أدت إلى تعطيل الطاقات الصناعية.
- سن التشريعات والقوانين وتنفيذ الإجراءات التي تضمن السلامة الصحية للأغذية وإحكام الرقابة على المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية المصنعة محلياً او المستوردة بما يكافئ النظم العالمية المعتمدة ويعظم صادرات البلاد.
- عقد شراكات استراتيجية تستهدف الإنتاج ذي الأحجام الكبيرة والتي تستخدم اقتصاد السعة والتقانات الحديثة والتمويل الكبير ويمكن من اختراق الأسواق العالمية ويلبي الأهداف الاستراتيجية للبرنامج .

3/4. الأهداف الاستراتيجية

وقد استهدف هذا البرنامج تحقيق الأهداف الستة التالية:

- تنمية الصادرات الزراعية النباتية والحيوانية بما يدرأ مخاطر انهيار الاقتصاد الكلي من جراء الاختلال الناجم عن الاعتماد المتنامي على عائدات البترول.
- زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الإنتاج والتصنيع الزراعي.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- تخفيف حدة الفقر بنسبة 50% بنهاية العام 2015م وتوفير فرص العمل وزيادة دخل الفرد.
- تحقيق التنمية المتوازنة لكافة مناطق البلاد تشجيعاً للاستقرار في الريف.
- تنمية وحماية الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها وتجدد عطائها.

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

نلاحظ إن هذه الأهداف متداخلة حيث إن زيادة الإنتاجية والإنتاج تنعكس على زيادة الصادرات وإحلال الواردات على مستوى التجارة الخارجية، وداخلياً على درجة تحقيق الأمن الغذائي والذى ينعكس مباشرة على معدلات الفقر.

السياسات:

تبنت الحكومة حزمة من السياسات التى تتكامل فيما بينها لتشكل المنظومة التى تساعد فى تحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية سابقة الذكر والتي رمت فى مجملها الى:

- سلامة واستمرارية النمو الاقتصادى والزراعي واستقراره.
- تعظيم دور القطاع المالي فى تحريك الموارد للقطاع الزراعي.
- توفير الموارد التمويلية المحلية والخارجية وتوسيع مظلة التأمين.
- ازالة السياسات المشوهة للإنتاج والتجارة.
- تحقيق عدالة التوزيع لنواتج النهضة الزراعية وتكافؤ الفرص فى التنمية بين الولايات.
- تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر.
- الادارة الرشيدة والمستدامة للموارد.

وقد ظهر جلياً من خلال تقييم تطبيق البرنامج في مرحلته الأولى 2008 – 2011م أن القطاع الزراعي لا يحتاج الى تغيير فى السياسات ولكنه يحتاج الى تكامل بين هذه السياسات فزيادة حجم التمويل لا تجدي كثيراً إذا لم تواكبها سياسات أخرى تدعم انتاجية الأرض برفع كفاءة المنتجين التي تنعكس على كفاءة العمليات. وبالنظر لما ترمى اليه هذه السياسات فإن تحقيقها يحتاج الى القدر الملائم من الوقت كما أنها عملية مستمرة لا تتوقف بحكم وطبيعة السياسة ومتغيراتها السريعة والمتلاحقة.

التحديات:

أن أهم التحديات التى تواجه تحقيق النهضة الزراعية فى قطاعاتها المختلفة فى شكل سياسات مرتبطة بالإصلاح الاقتصادي بقطاعاته المختلفة والتكيف الهيكلي لإبطال أثر المعوقات، حتى يتمكن هذا القطاع الزراعي من تخطى حاجز ضعف استخدام الموارد للوصول الى مرحلة النمو المتزايد والمستدام تتمثل في الآتى:

- تنزيل الإرادة السياسية المتوفرة الآن والقناعة المطلقة للحكومة لتحقيق النهضة الزراعية لكل المعنيين بالإنتاج الزراعي. بإكمال تنزيل الإرادة السياسية للولايات بتكملة الهياكل.
- الحصول على التمويل المطلوب لهذا البرنامج فى أنشطته المختلفة بتوفير الموارد من المصادر المحلية والخارجية بالحجم الذى يطلبه التنفيذ الشامل لهذا البرنامج. حيث عمل البرنامج على تبنى الشركات الاستراتيجية، وتحسين مناخ الاستثمار. خاصة وأنه بدأ متزامناً

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

والأزمة المالية العالمية التى كان من أكبر تأثيراتها انخفاض أسعار البترول وأسعار المواد الخام.

- تسهيل حصول المستثمرين على الأرض الخالية من الموانع:
  1. وفق خريطة لاستخدام الأراضي فى السودان حيث انتهى العمل من خريطة لاستخدام الأراضي بالولايات الشرقية وولاية الجزيرة وجارى العمل فى باقي الولايات، مع العمل على استيفاء حقوق المواطنين وحرمات القرى كأراضي خالية من الموانع لتخصيصها للاستثمار كما فى ولايتي الخرطوم وسنار.
  2. مع البدء الفوري في استثمار المناطق الخالية من الموانع حيث تم طرح المشروع القومي لزراعة القمح بالتروس العليا للمستثمرين.
  3. اصدار قانون للأراضي بعد الفصل فى التعريف ما بين الأراضي القومية والولائية في الدستور القادم.
  4. بناء القدرات المؤسسية لإدارة الأرض.
- إعادة هيكلة القطاع الزراعي عن طريق الإصلاح المؤسسي مناصرة للمنتجين وتوسيع دور القطاع الخاص فى تحمل مسئولية الإنتاج.
- اعمال التقانات التي تتواءم مع الظروف المناخية المتقلبة. واجه البرنامج فى عامه الثاني انخفاض كبير فى معدلات الأمطار دون المعدل الطبيعي وبالرغم من ذلك فإن الإنتاج زاد عما كان عليه الحال قبل البرنامج.
- توجيه ومتابعة تنفيذ الاستثمارات الكبرى بالتركيز على مشروعات الميز النسبية فى الولايات وفق الإمكانات وحجم الطلب الداخلي والعالمي وإمكانات الولايات الذاتية ومواردها الطبيعية والمالية وقدراتها على استقطاب الاستثمارات الخارجية.
- التنسيق فى المشروعات الاختراقية كالتمويل الأصغر وتحسين جودة تقديم الخدمات وخفض تكلفة الإنتاج.
- تأسيس قاعدة معلومات عن هذا القطاع العريض والقطاعات المتداخلة معه وتأسيس نظام للمتابعة والتقويم ومن المبادرات المميزة التي تدعم التنسيق هو شروع معظم الولايات فى تنظيم إدارة هذا القطاع بسن القوانين المنظمة له ونجد أن هذه المبادرات انتجت 36 قانون مختلفة وفى ذلك ذخيرة مقدرة من القوانين تمكن الولايات من الاطلاع على تجارب بعضها البعض وتكملة ما تحتاج له فعلاً من هذه القوانين.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

تحليل الأداء

ارتكز برنامج النهضة الزراعية علي تسعة عوامل استراتيجية تُمثل العوامل المفتاحية لتحقيق التقدم الزراعي في البلاد، وتعتبر هذه العوامل مقومات أساسية لإحداث التحول (Transformation) في مكونات القطاع الزراعي والتي بتحقيقها تحدث الانطلاقة الذاتية والتطور المستدام. يعتبر التقييم أداة ووسيلة للتقويم وتحسين القدرة علي قيادة إصلاحات فعالة وتحديد الأهداف القابلة للإنجاز. واستناداً الى ذلك تم تقييم الأداء من خلال عوامل النجاح المفتاحية لتحقيق النهضة الزراعية علي النحو التالي:

في مجال تهيئة البيئة المواتية للإنتاج الزراعي وتطوره المستدام:

يعتبر تقييم السياسات من المرتكزات الأساسية لنظم الحكم الراشد. تطلب تحقيق النهضة الزراعية مجموعة من السياسات المتكاملة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وهذه السياسات كانت ترمي في مجملها الى سلامة واستمرارية النمو الاقتصادى والزراعي واستقراره و تعظيم دور القطاع المالي فى تحريك الموارد للقطاع الزراعي وتوفير الموارد التمويلية المحلية والخارجية وتوسيع مظلة التأمين و ازالة السياسات المشوهة للإنتاج والتجارة و تحقيق عدالة التوزيع لنواتج النهضة الزراعية وتكافؤ الفرص فى التنمية بين الولايات وتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر والادارة الرشيدة والمستدامة للموارد. وفي هذا المجال تم ما يلي:

- ✓ انتهاج وتطبيق سياسة التمويل المباشر للمنتجين في إطار تحملهم مسئولية الإنتاج.
- ✓ انتهاج تمويل متوسط المدى لتشجيع الإنتاج البستاني خاصة الفاكهة.
- ✓ زيادة رأسمال البنك الزراعي وفتح وتطوير أنشطته ليشمل تمويل الثروة الحيوانية.
- ✓ زيادة مشاركة البنوك التجارية للمشاركة فى تمويل القطاع بالتوسع فى نمط محافظ التمويل المصرفية.
- ✓ التوسع في تجربة التمويل الأصغر حيث خصصت 12% من سقوفات التمويل المتاح في البنوك التجارية والمتخصصة للتمويل الأصغر ورفع سقفه الى 20 ألف جنيه للعملية.
- ✓ تم تنفيذ تحرير مدخلات الإنتاج الزراعي وخروج الحكومة منها ونجحت التجربة حيث قام القطاع الخاص بتوفير المدخلات الزراعية كاملة خاصة السماد والتقاوي المستوردة.
- ✓ تحرير تجارة الصمغ العربي مما أدي الى تحريك وتطوير صادرات الصمغ العربي.
- ✓ تم إنجاز مقدر في تجميع وكهربة المشاريع الزراعية التى كانت تعمل وابوراتها بالجازولين خفضاً لتكاليف الري بما يفوق الـ40%.
- ✓ خفض تكلفة الإنتاج بتطبيق الإعفاءات الجمركية على المعدات الزراعية خاصة تلك التى ترتبط بإدخال التقانات الحديثة فى الزراعة.
- ✓ تحريك صندوق درء المخاطر الزراعية حيث تم توفير ميزانيه له ليباشر أعماله.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

✓ التوسيع في التأمين الزراعي.

في مجال الإصلاح المؤسسي:

تبنى البرنامج تنفيذ الاصلاح المؤسسي لمشروع الجزيرة حيث اكتمل تنفيذ العناصر الهامة للإصلاح المؤسسي وهي:

- توفيق أوضاع المصالح التجارية والخدمية بالمشروع عن طريق الخصخصة
- توفيق اوضاع العاملين بالمشروع والادارة وتنفيذ الهيكلة.
- تمت تجربة حرية المزارعين في اختيار المحاصيل وفق المحددات الفنية. والتى تحتاج الي مراجعة واعادة تقنين بما يمكن من تشابك أهداف المشروع فى هذه المرحلة مع الأهداف القومية.
- تمت تجربة تحميل المنتجين لمسئوليات الإنتاج المتمثلة في توفير التمويل والمدخلات
- أيلولة إدارة الري الى إدارة مشروع الجزيرة.
- تم تكوين روابط مستخدمي المياه علي مستوي المشروع (1500 رابطة).
- تم البدء في توفيق اوضاع أراضي المشروع بعد أن توفر التمويل اللازم لتعويضات ملاك الملك الحر. ويحتاج الأمر فى المرحلة القادمة معالجة مشكلة ملاك الأراضي الذين لم يرتضوا بالتسوية.
- فيما يختص المشاريع المروية الأخرى فقد تمت تجربة لشراكة استراتيجية في مشروعي الرهد والسوكى بينما بقى مشروع حلفا الجديدة علي نمطه القديم. وبناء علي نتائجها سيتم اصلاح وتطوير المشاريع المروية القومية ومشاريع الولايات.

في مجال بنيات الري الكبرى

- الاستمرار في تنفيذ تعلية خزان الروصيرص والذي قطع شوطاً كبيراً ومن المؤمل أن يفتتح في نهاية هذا العام (2012) وسوف تحدث تعلية هذا الخزان أثراً تنموياً كبيراً متمثلاً في إضافة مساحات كبيرة وتوفير مياه مستديمة للمشاريع المروية شمال الخزان مثل الجزيرة وغيرها، هذا بجانب إضافة مقدرة في توليد الكهرباء.
- تم توفر التمويل وانطلق التنفيذ فى خزاني ستيت وأعالي نهر عطبرة باكتمال هذين المشروعين ستحل مشكلة الري في مشروع حلفا الجديدة كما ستضاف مساحات كبيرة جديدة للإنتاج الزراعي.

في مجال حصاد المياه:

- يعتبر حصاد المياه من المشاريع الاستراتيجية في النهضة الزراعية لأنه يحقق تنمية الموارد المائية غير النيلية ويوفر المياه في المناطق الريفية لشرب الإنسان والحيوان والزراعة ويؤدى الى تنمية الموارد الطبيعية والغابات وحماية التربة وتغذية المياه الجوفية، كما يُمكّن من توليد الكهرباء من بعض السدود. هذا وقد نجح البرنامج فى

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

الفترة الأولى من تنفيذ 12 سد و219 حفير في مناطق القطاع المطري. وسيتم التركيز في المرحلة المقبلة علي الاستخدام الامثل للمياه في المجالات المختلفة شرب الانسان والحيوان والانتاج الحيواني والزراعي والادارة المستدامة للموارد الطبيعية.

في مجال الطرق الزراعية:

- عمل البرنامج على ربط مناطق الإنتاج بالأسواق وتسهيل نقل مدخلات الإنتاج والتسويق الزراعي.
- ربط مناطق الضفة الغربية بالشرقية للولايات النيلية. تسهيل حركة المواطنين من مناطق الإنتاج بالمدن الرئيسية بالولايات بتنفيذ 362 كيلومتر طولي من الطرق الزراعية.

في مجال بنيات التسويق والصادر:

- اكتمال محجر سواكن وتحويل حركة صادر الثروة الحيوانية إليه. كما اكتملت صومعة ربك وتأسيس سوق فور برنقا بولاية غرب دارفور.
- كان من المستهدف تنظيم الأسواق خاصة أسواق الماشية لتواكب حركة التجارة الداخلية والخارجية بصورة أكثر كفاءة. ولكن ما تم إنجازه دون الطموح وهذا من الأعمال التى تحتاج إلى أن يتم التركيز عليها فى المرحلة القادمة.

في مجال رفع قدرات المنتجين والعاملين:

- تم إصدار قانون مهن أصحاب الإنتاج الزراعي والحيواني لسنة2011 بديلاً لقانون اتحاد عام مُزارعي السودان واتحاد عام رعاة السودان لعام 1992م، بهدف تحويل اتحادات المزارعين والرعاة الي كيانات نوعية تعني بتطوير المهنة من خلال قيادة المنتجين وإدارتهم للإنتاج. ومن خلال تطبيق الإصلاح المؤسسي في مشروع الجزيرة تم تحمل المنتجين لمسئولية الإنتاج من توفير المدخلات والتمويل وتحمل العبء الإداري.
- بدأ البرنامج فى رفع قدرات المنتجين والمهنيين عن طريق تدريبهم وتأهيلهم. وتدريب وتأهيل المهندسين الزراعيين والبياطرة والمهنيين في المؤسسات الحكومية لرفع كفاءتهم. حيث تم تدريب 5912 من المنتجين و 1630 من المهنيين. ويحتاج هذا المجال الى تركيز أكثر في المرحلة القادمة من البرنامج.

في مجال تنمية وتطوير الخدمات المساندة:

- أعيدت الهيئات البحثية العلمية الى وزاراتها المختصة إحكاماً للربط بين السياسات والبحوث والإرشاد والإنتاج والتسويق. واعتمدت الهيئات البحثية نقل التقانة في منهج عملها من خلال إقامة النماذج المتطورة في أنماط الإنتاج المختلفة. ولكن ما زال هنالك شح في تمويل البحث العلمي ونقص في الكوادر البحثية والتدريب الخارجي والداخلي وفجوة بين الأجيال. وتدني في البنيات التحتية للهيئات البحثية. كما ان هناك امكانات

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.smartPDFCreator.com

ومقدرات علمية مشهودة في الجامعات يتعين توظيفها في البحث العلمي التطبيقي ونقل التقانة والارشاد والتدريب .

- في مجال الثروة الحيوانية فقد تمت السيطرة على أمراض الحيوان خاصة التى تتعلق بالصادر مما مكن من التوسع في صادر المواشي واللحوم وفتح أسواق جديدة، وقد ساعد في ذلك تأهيل المحاجر خاصة محجر سواكن.

واجهت البرنامج في المرحلة الماضية بعض التحديات فى مجال تنمية وتطوير الخدمات المساندة أهمها:

- غياب استراتيجية قومية للإرشاد الزراعي والحيواني وضعف آلياته وتمويله وعدم وجود ربط محكم بين البحوث العلمية (التى تنتجها مراكز البحث العلمي والجامعات) ونقل التقانة، كما أن هنالك ضعف في استيراد وتوطين التقانات مما يستلزم التركيز عليها في المرحلة القادمة.
- الضعف الواضح في توفر البذور المحسنة وتعثر وإضعاف القدرات المحلية لإنتاج البذور مثل الشركة العربية السودانية للبذور لأسباب تتعلق بعدم الوفاء بمديونية الشركة على وزارة المالية، وقد تمثل هذا الضعف في الاستيراد غير المبرر للبذور التي تزرع في مساحات كبيرة (مثل بذور القمح). يضاف الى ذلك عدم تبني خطة لتشجيع وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في صناعة البذور.
- في مجال الثروة الحيوانية لم يتم التطور المرتقب في تحسين السلالات الخاصة بإنتاج اللحوم وتحسين وسائل إنتاج الأمصال.

في مجال تطوير وتحديث النظم الزراعية:

استهدف هذا المحور الانتقال من الأنماط التقليدية ضعيفة الإنتاجية الى الأنماط الحديثة عالية الإنتاجية والكفاءة والمقدرة التنافسية. ولتحقيق ذلك تم الآتي:

- بدأ استخدام نظم الري الحديثة. والتوجه نحو تحديث نظم الري الحقلي بتطبيق نظام ري وحدة الإنتاج الكبيرة (90 فدان) بدلاً من الحواشة بمشروع الجزيرة.
- التوسع في الزراعة بدون حرث في القطاع المطري وتم تأسيس شركة المزدانة كشراكة بين وزارة الزراعة الاتحادية والبنك الزراعي والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق والشركة التجارية الوسطي لتقديم خدمات الزراعة بدون حرث للمزارعين في القطاع المطري بغرض التوسع في هذا النمط الحديث، وقد مارست الشركة نشاطها منذ موسم 2010. كما أقامت وزارة الزراعة الاتحادية مركزاً لتدريب الزراعيين علي تقانة الزراعة بدون حرث في منطقة أقدي بهدف توفير الكوادر المتخصصة للمزارعين المستثمرين بالقطاعين المطري والمروي.

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- تم إدخال 1000 بيت محمى للتوسع في إنتاج الخضر خاصة في موسم الندرة.
- تم استخدام الأسمدة العضوية والمركبة الحديثة لزيادة الإنتاجية رأسياً. وقام القطاع الخاص بإنشاء 5 مصانع لتوفير الأسمدة العضوية.
- هنالك مؤشرات لتطوير استخدام الميكنة الكاملة للعمليات الزراعية بدءاً من التحضيرات وحتى مرحلة الحصاد ومعاملات ما بعد الحصاد.
- التوسع في الإنتاج المكثف للدواجن وبدايات نشاط الاستزراع السمكي.

✍ لم يتم إدخال النظم الحديثة في الإنتاج المكثف (المزارع الرعوية المطرية والمروية) وإدخال الحيوان في القطاع المروى والمطري شبه الآلي بأنماط مختلفة. وستكون هذه أيضاً من مجالات التركيز في المرحلة القادمة.

✍ بالرغم أن التقانة الحيوية صارت عاملاً حاسماً في زيادة الإنتاج والإنتاجية في العالم إلا أن هنالك ضعفاً واضحاً في القدرات المحلية في هذا المجال. كما أن هنالك حاجة ماسة لقيام المختبرات المرجعية.

تقييم الأداء المحصولي:

سيتم التركيز فى تقييم الأداء المحصولي على المحاصيل التى استهدفها البرنامج الثلاثي. وبتقييم الموسم الصيفي 2012م نجد أن الإنتاج المتوقع بالنسبة لمحصول الذرة قد يصل الى حوالي 3.9 مليون بينما كان جملة الإنتاج في العام الماضي 1.9 مليون طن وبالنسبة للدخن يتوقع ان يصل الإنتاج الى 613 الف طن مقارنة بـ 378 الف طن العام الماضي و الفول السوداني 1.26 مليون طن مقارنة مع 1.03 مليون طن العام الماضي والسمسم يتوقع 319 الف طن مقارنة ب 187 الف طن للعام الماضي. زهرة الشمس فإن الإنتاج المتوقع يصل الى 21 الف طن مقارنة مع 60 الف طن العام الماضي.

محصول القطن:

استهدف البرنامج زيادة مساحة القطن بالقطاع المروى من 462 ألف فدان الى 491 ألف فدان ولكن تلاحظ أن متوسط المساحة المزروعة لا تتجاوز 167 ألف فدان بنسبة انحراف – 64%عن الخطة ونسبة تغير – 66% عما كان عليه الوضع قبل الخطة. كما استهدفت الخطة زيادة مساحة القطن بالقطاع المطري التقليدي من 53 ألف فدان الى 325 ألف فدان ولكن نجد أن متوسط المساحة المزروعة فى حدود 168 ألف فدان بنسبة انحراف – 48% عن الخطة لكنها اكبر عما قبل الخطة بنسبة تغير (+ 217%).

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

استهدفت الخطة زيادة انتاجية الفدان بالقطاع المروى من 637 كجم/فدان قبل البرنامج الى 850 كجم/فدان ولكن نجد أن متوسط الإنتاجية المحققة 570 كجم/فدان بنسبة انحراف -33% عما هو مستهدف بالخطة و ونسبة تغير -11% عما قبل الخطة.

واستهدفت الخطة زيادة انتاجية الفدان بالقطاع المطري التقليدي من 151 كجم/فدان قبل البرنامج الى 173 كجم/فدان وقد تلاحظ أن متوسط الإنتاجية المحقق أكبر عما هو مستهدف بنسبة انحراف موجبة + 28% عما هو مستهدف بالخطة وأيضاً عما قبل الخطة بنسبة تغير +28%.

أما بالنسبة لموسم 2013/2012م فإن الإنتاج المتوقع لمحصول القطن 125 ألف طن مقارنة مع العام الماضي حيث وصل الإنتاج الى 288 الف طن ويعزى ذلك لتقلص مساحات القطن هذا العام.

جدول رقم (3)

المساحات المزروعة والانتاج المتوقع في القطاعين المروي والمطري (2012 – 2013)

المساحة : فدان الانتاج : . طن

المحصول	المساحة المزروعة (مروي)	الانتاج المتوقع (مروي)	المساحة المزروعة (مطري)	الانتاج المتوقع (مطري)	الانتاج الكلي المتوقع
الذرة	894,240	708,238	20,770,000	3,198,580	3,906,818
الدخن	-	-	7,423,000	613,140	613,140
الفول	355,000	295,715	6,224,000	967,210	1,262,925
السمسم	-	-	4,509,000	318,786	318,786
القطن	157,000	109,000	50,000	19,355	128,355

المصدر: وزارة الزراعة

تقلصت مساحات القطن في القطاع المروي من المساحة المستهدفة . ويعزى ذلك الى الآتي:

- اتجاه وتوسع المزارعين لزراعة محاصيل اكثر ربحية مثل محصولي الفول السوداني بمشروعي الجزيرة والرهد.
- اصبح القطن غير جاذب مقارنة مع المحصولات الأخرى وفي ظل السياسات التحريرية حيث انه لا يمكن فرض زراعة القطن على المزارع (حالة مشروع الجزيرة والرهد)
- بلغت نسبة الزراعة للقطن 39.31% مع تفاوت المساحة بين 80% و16.48% من المستهدف. بمقارنة المساحة المزروعة مع الهدف المحدد في مرحلة الاعداد 800,000

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message Purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

فدان فان نسبة الأداء تتقلص الي 19.66% مما يتطلب تعديل في السياسات لتحقيق الهدف المحدد لعام 2014م .

التحليل يوضح الأداء بالنسبة لزراعة القطن وليس المساحة المنتجة والتى سوف تحدد بنهاية موسم حصاد القطن في عام 2013 م.

جدول رقم (4)

موقف مساحات محصول القطن لهذا الموسم مقارنة بالمواسم السابقة

(المساحة (فدان)

المشروع	06/05 - 2010/09	2011/2010	2012/2011	المستهدف 2013/2012	المساحة المزروعة 2013/2012	نسبة الأداء(%)
الجزيرة	149,000	148,000	169,000	200,000	47,145	23.58
حلفا الجديدة	34,000	34,000	60,000	50,000	38,485	76.97
الرهد	30.000	0	51,000	65,000	10,712	16.48
السوكي	16,000	0	0	20,000	13,175	65.88
سنار	7,000	8,000	35,000	30,000	26,114	87.05
النيل الابيض	16,000	0	33,000	20,000	9,607	48.04
اخرى		0	12,000	15,000	12,000	80.00
جملة المساحة	252,000	190,000	309,000	400,000	157,238	39.31

المصدر: وزارة الزراعة

محصول القمح

استهدف البرنامج الثلاثي التوسع في زراعة القمح إحلالاً للواردات، حيث يمثل القمح أحد اهم محاصيل الأمن الغذائي ويأتي كغذاء رئيسي في المرتبة الثانية بعد الذرة . وقد حدث نمو مضطرد في استهلاك القمح في السنوات الاخيرة نظرا لارتفاع معدل النمو السكاني وتزايد الهجرة من الريف الى المدن والتغير في النمط الاستهلاكي وتتم زراعته في مشاريع الجزيرة، حلفا الجديدة ،ولايات النيل الأبيض، نهر النيل و الشمالية و قد تبنت الدولة سياسة توطين القمح و ذلك من خلال زيادة المساحات المزروعة وتطبيق التقانات الحديثة خاصة فى ولايتي نهر النيل و الشمالية

استهدف برنامج النهضة الزراعية 2008-2011م زيادة مساحة القمح بالقطاع المروى من 410 ألف فدان قبل البرنامج الى 1023 ألف فدان وتلاحظ أن متوسط المساحة المزروعة 754

ألف فدان بنسبة انحراف – 26% عن الخطة ولكنها تزيد عن المساحة المزروعة قبل البرنامج بنسبة تغير + 84% عما كان عليه الوضع قبل الخطة.
كما استهدفت الخطة زيادة مساحة القمح بالقطاع المطري التقليدي من 7 ألف فدان الى 45 فدان ولكن نجد أن متوسط المساحة المزروعة فى حدود 8 ألف فدان بنسبة انحراف – 97% عن الخطة لكنها اكبر عما قبل الخطة بنسبة تغير (+ 14%).

الإنتاجية:

استهدفت الخطة الخمسية زيادة انتاجية الفدان من القمح بالقطاع المروى من 1014 كجم/فدان قبل البرنامج الى 1300 كجم/فدان ولكن متوسط الإنتاجية المحققة فى حدود 1038 كجم/فدان بنسبة انحراف –20% عما هو مستهدف بالخطة ولكنها أيضاً أكبر بنسبة تغير +2% عما قبل الخطة.
واستهدفت الخطة زيادة انتاجية الفدان بالقطاع المطري التقليدي من 642 كجم/فدان قبل البرنامج الى 880 كجم/فدان ولكن متوسط الإنتاجية المحققة فى حدود 600 كجم/فدان بنسبة انحراف –32% عما هو مستهدف بالخطة و بنسبة تغير –7% عما قبل الخطة.

تحقيق الأمن الغذائي:

تعتبر قضية الأمن الغذاء مشكلة جوهرية بل إنها تأخذ أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية الخاصة، وتزايد السكان المطرد يتطلب تنمية زراعية متطورة ومدروسة ولفهم أبعاد هذه المسألة لا بد من التعريف ببعض المصطلحات التي تبني عليها هذه القضية.

أ- مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي "بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا".
فمفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل يعتبر مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة أيديولوجية.
هناك تحفظ بأن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات. وقد يقرر أحد الأقطار المضي في تحقيق هذا الهدف، إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

والتحفظ الآخر يتعلق بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد. كما أنه في ظل العولمة الاقتصادية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي. وهناك اعتبار ثالث يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب معها أن تنتج كلها محليا.

ورغم وجاهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل فإن البعض يري أن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا استراتيجياً يجب على السودان عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن. استناداً على أنه في المستوى العالمي توجد أمثلة حية في التضحية الاقتصادية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية، كما هو الحال في سياسة زراعة الأرز وزراعة القمح في المملكة العربية السعودية.

ب- مفهوم الأمن الغذائي

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرّف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية, بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات:

1. وفرة السلع الغذائية.
2. وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
3. أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

جدول رقم (4) يوضح ميزان الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية بولايات السودان المختلفة

(المساحة: ألف فدان، الإنتاج، الاستهلاك: ألف طن)

العام	الإنتاج	البذور	فاقد	استهلاك الحيواني	استهلاك البشري	جملة الاستهلاك	الفائض/ العجز	الاكتفاء الذاتي %
2007م	5249	182	292.7	162	6102	6738.7	1472 -	%78
2008م	5370	116	268	127	5862	6373	1003 -	%84
2009م	3599	118	180	110	6548	6956	3357 -	%52
2010	5772	115	288	191	4871	5458	114	%106
2011م	5707	91.0	275	190.9	4871	5428	72	105

المصدر: إدارة الإحصاء الزراعي +إدارة الأمن الغذائي

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الإنتاج زاد من 5249 ألف طن في موسم 2008/2007م الى 5370 فى موسم 2009/2008م، ولكنه تناقص كثيراً فى موسم 2010/2009م حيث بلغ 3599 ألف طن ولكنه فى موسم 2011/2010 فقد حدثت زيادة كبيرة فى الانتاجية حيث بلغت 5772 ألف طن بنسبة تغير 60% عن الموسم الذى قبله وبنسبة تغير 10% عن موسم 2008/2007م قبل البرنامج وانخفضت في موسم 2012/2011م إلى 5707 ألف طن.

وفى مقابل ذلك نجد أن معدل الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية فى 2007م 78%، ارتفع الى 84% فى عام 2008م ثم تناقص الى 52% فى عام 2009م ومن جديد ارتفعت نسبة الاكتفاء من الحبوب الغذائية الى 106% فى عام 2010م.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.smartPDFcreator.com

جدول رقم (5) يوضح ميزان الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية للعام 2011

الكمية:(ألف طن)

المحصول	الانتاج	البذور	الفاقد	الاستهلاك الحيواني	الاستهلاك البشري	جملة الاستهلاك	الفائض أو العجز
الذرة	4605	68	230	184	2736	3218	1387
القمح	433	36	22	0	1435	1493	1060 -
الدخن	667	8	33	7	600	164	26
الذرة الشامية	42	1	2	0	50	53	11 -
الارز	25	2	1	0	50	53	28 -
الجملة	5772	115	288	191	4871	5458	114

المصدر : إدارة الإحصاء الزراعي – إدارة الأمن الغذائي – CFSAM

من الجدول أعلاه هناك فائض من محصول الذرة فى حدود 1387 ألف طن وهذا قد مكن من زيادة المخزون الاستراتيجي وفتح صادر الذرة. وفى مقابل ذلك يحتاج السودان الى استيراد ما يقارب 1060 ألف طن ويدل ذلك على التناقص فى انتاج القمح نتيجة لعدم الالتزام بالسياسات التى طالب بها المنتجون وهى:

- اعلان الأسعار المجزية للقمح فى وقت مبكر.
- الالتزام بشراء القمح من المنتجين وتحديد الآلية التى تتولى ذلك.

و بما أن الاكتفاء الذاتي من القمح هدف استراتيجي للبرنامج وبما أنه هدف متحرك فالقناعة بأنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف فى إطار النمط الإنتاجي الحالي وعليه فقد أطلقت دوائر النهضة المشروع القومي لإنتاج القمح فى التروس العليا والذى يستهدف زراعة 3 مليون فدان اعتمادا على المياه الجوفية واستخدام نظم الري الحديثة والميكنة الكاملة.

الرؤية المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي:

- التركيز على إنتاج المحاصيل الغذائية بما يُحقّق الاكتفاء الذاتي للمواطن وتوفير فائض للتصدير خاصة في تلك المحاصيل ذات الميزة النسبية.
- زيادة السعة التخزينية؛ وذلك من خلال زيادة سعة الصوامع القومية في القضارف وبورتسودان افتتاح صومعة ربك وجارى العمل فى صومعة سنجة على مستوى المدن الكبيرة وانشاء مخازن على مستوى القرى والعمل على تحسين خدمات التخزين والنقل وتقليل فاقد ما بعد الحصاد والتى قدرتها بعض الدراسات في حدود 30% تقريباً.
- تقوية جهاز المخزون الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي بضمان وصول الغذاء لمختلف المناطق وتوفير التمويل اللازم للجهاز للدخول المبكّر لشراء السلع الزراعية الغذائية

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.smartPDFCreator.com

وبأسعار تركيز مقبولة تأخذ في الاعتبار التكاليف الفعلية للإنتاج مع هامش ربح مجزئ. وتقويته كآلية لتوازن العرض والطلب بالتنسيق مع وزارة المالية.

- استحداث وتطوير انشطة اقتصادية مدرِّة لدخل الأسرة الريفية ودعم نشاط المرأة لتحسين الإنتاج الغذائي وبناء القدرات في مجال التنوُّع الاجتماعي.
- اعتماد خطَّة الاكتفاء الذاتي من القمح في مداها الزمني واعتماد سياسة توطين الأرز والذرة الصفراء. حيث بدأ التوسع فى زراعة الأرز الهوائي بعد أن ثبت نجاح تجربة زراعته.
- تكوين شبكات الأمن الغذائي والتنمية الريفية وتفعيل نظام الانذار المبكّر للتعرُّف على مناطق وحجم الفجوات الغذائية في الوقت المناسب.

تنمية وحماية الموارد الطبيعية

يتمتع السودان بثروة غابية تقدر بحوالى 52 مليون فدان كما تقدر مساحة المراعي الطبيعية بنحو 118 مليون فدان تمثل 26.4% من المساحة الكلية للقطر بينما تمثل مساحة الغابات 11.6% من المساحة الكلية للسودان.

هدف البرنامج الى تطوير الغابات والمراعي والاستفادة من الغطاء النباتي والشجري لمكافحة التصحر. ونظراً لأهمية تنمية وحماية الموارد الطبيعية فقد تم انتخاب مشاريع حيوية ، من أهمها إعداد الخرائط الصالحة للزراعة وبرنامج مكافحة التصحر ونثر البذور وبرامج التشجير وإدارة الموارد الطبيعية وغيرها، وتنقسم المشروعات من حيث طبيعة تنفيذها الى قسمين، المشروعات التي تنفذها الهيئة القومية للغابات والولايات والتي تعرف بـ {مشروعات الهيئة القومية للغابات} كنقطة ارتكاز مثل اعتماد السياسة الخاصة بزراعة 5% و10% من مساحة المشاريع المروية والمطرية علي التوالي، بالإضافة الى التشجير القومي ومشروع تنمية وتعمير حزام الصمغ العربي ومشروع مكافحة التصحر بولايتي الشمالية ونهر النيل. والمشروعات التي تمولها المنظمات الدولية مثل الإيفاد والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة المالية والولايات مثل مشروع تنمية البطانة وبرنامج إدارة الموارد لغرب السودان ومشروع ترقية إنتاج وتسويق الصمغ العربي.

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message, purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

تقييم الاداء:-

- يمكن القول أن هنالك تقدم ملموس في المشروعات التي تنفذها وزارة المالية مع المنظمات الدولية، أما المشروعات التي تنفذها الهيئة القومية للغابات فعطّلها ضعف التمويل.
- بلغت نسبة الاداء الفعلي لخطة 2012م 50% فى جانب التشجير بينما بلغت نسبة الانجاز 20% فى جانب زيادة مساحة الغابات.
- وخلال البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية الذى لا يتعدى عمره 4 سنوات تم حجز 1,975,700 فدان وتشجير 465 فدان.
- من هذه الأرقام نجد أنه يمكن تحقيق نتائج تتفوق على الخطط السابقة إذا تم وضع الضوابط التى تمكن من حجز 10% من مساحة القطاع المطري و5% من القطاع المروى.
- لقد عانت المراعي من إهمال كبير وتأرجح في تبعيتها المؤسسية لفترة طويلة الأمر الذي كرس واقعاً ضعيفاً للمراعي على مستوى القطر وأفرز فجوة علفية أثرت سلباً على الثروة الحيوانية.

سياسات قطاع الغابات والموارد الطبيعية:

إن أهم السياسات التي يجب التركيز عليها في المرحلة المقبلة تتركز في الآتى:

- من الملح الآن النظر في تكامل الموارد الطبيعية من خلال إعادة هيكلة الغابات والمراعي وتحديد العلاقة السليمة مع قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية بصورة مستديمة.
- إتمام العمل في وضع الخريطة الاستثمارية لاستغلال الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض للحفاظ على التنوع البيئي.
- التسعير الحقيقي لعمليات استخدام الموارد الطبيعية مما يعكس التكلفة الحقيقية لتأمين استدامة العطاء من هذه الموارد.
- وضع الضوابط التى تمكن من حجز 10% من مساحة القطاع المطري و5% من القطاع المروى.
- إعادة تعمير وصيانة المراعي الطبيعية في الأقاليم الايكولوجية للبلاد عن طريق المحافظة على المراعي الطبيعية وإدخال نظم الري التكميلي.
- تحقيق التوازن بين اعداد الحيوانات وطاقة المراعي الطبيعية للتحول التدريجي للمراعي التجارية.
- تفعيل القانون القطري لمكافحة التصحر.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- إشراك المواطنين المحليين ومنظمات المجتمع المدني في إدارة والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- ضرورة التخطيط لاستغلال المياه الريفية على أُسُّس علمية وتكثيف البحوث التطبيقية الخاصة بصيانة التربة واستخدام الأراضي.
- الاستمرار في السياسات الموجَّهة لزيادة الرقعة الغابية لتصل الى (25%) من مساحة البلاد الكلية وإحداث الية فعَّالة لمتابعة تنفيذ قوانين الغابات والموارد الطبيعية.
- تشجيع قيام الغابات الشعبية والخاصة وغابات المؤسَّسات.

الصمغ العربي:

إن تجارة الصمغ العربي يُأول عليها كثيراً لخدمة أهداف البرنامج الثلاثي خاصة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية ، البيئية والاجتماعية ، وتتمثل هذه الأهداف فى الموارد المالية واستدامة تنمية البيئة وصلاحها فضلاً عن محاربة الفقر والبطالة من خلال فرص العمل التى تتيحها والدخول التى تحققها.

1. تنمية وتوسيع القاعدة الإنتاجية لزيادة الإنتاج واستدامة تنمية البيئة مع ترقية وتطوير جودة المنتج .
2. ترقية وتطوير تصنيع الصمغ وزيادة استخداماته على المستوى المحلى والعالمي من خلال عرض خصائصه وميزاته واستخداماته الآنية والمستقبلية .
3. تعظيم عائدات المنتجين وتقوية ارتباطهم بشجرة الصمغ العربي بما يزيد الإنتاج ويحقق الاستقرار البيئي والاجتماعي فضلاً عن تحقيق المنافع الكلية للاقتصاد القومي .

تقييم الأداء:

انخفضت الكميات المصدرة من الصمغ العربي من نحو 32 ألف طن في المتوسط عشرين سنة الى نحو 21 ألف طن في المتوسط بنسبة نقصان بلغت 34%. أما من حيث عائد الصادرات فقد انخفضت من 43 مليون دولار الى 35 مليون دولار بنسبة نقصان 19% وهى اقل من نسبة النقصان في الكمية المصدرة نظراً لتحسن الاسعار. ولتصحيح هذا الوضع قامت الدولة بتكوين مجلس للصمغ العربي ليتولى تقديم مقترحات لتصحيح السياسات خاصة ما يلي تحرير تسويق السلعة وازالة الاحتكار. وفي خطوة هامة تم انشاء مجلس مستقل لرعاية الصمغ العربي والغي نظام امتياز شركة الصمغ العربي. وقد أدت هذه السياسات إلى التحسن في أداء السلعة وارتفعت الصادرات منها تدريجياً لتصل إلى رقم تأريخي في العام 2011م (نحو 53 ألف طن) حققت عائداً بلغ 83 مليون دولار كما هو واضح من الرسم البياني.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

ان النظم التقليدية لحيازة الأراضي بمناطق السودان المختلفة تختلف عن بعضها البعض مما شكل أنماطاً متنوعة لكسب العيش بحيث أصبحت كل منطقة متفردة من حيث توزيع سكانها ونمط المعيشة السائد وهوية الجماعة التي استقرت بها كما أن متطلبات العيش واستدامتها في البيئة المحددة قد أفرزت تصالحاً مع البيئة ، أصبحت بمرور الزمن جزءاً من الأعراف المحلية التي تحكم علاقات الناس ويظهر ذلك جلياً في اتفاقيات السلام التي نجدها قد تباينت من منطقة لأخرى. فكل مفوضية تمت لها صياغة مغايرة عن الأخرى مما يعكس التعقيد في ملكية وتخصيص نظم ادارة الأرض السودان. تلاحظ أن هذه المناطق التي نصت الاتفاقيات علي قيام مفوضيات لها لم تسن أي قوانين. أما المناطق الأخرى فقد قامت بعض الولايات بمبادرات وأحجمت أُخر بسبب عدم استصدار قانون إطاري عام يمكن أن تستقى منه بنود قوانينها الولائية خاصه وان اختصاصات الأرض وردت في الدستور في فقرات متباينة قد تبدو للبعض متعارضة مالم توضح جلياً في الدستور القادم.

المواءمة بين الأعراف والقوانين الرسمية :

إن أكبر تحدي لتحقيق مواءمة بين الأعراف والقوانين الرسمية يتمثل في الآتي:

- تمتلك الحكومة الأرض ولكن ليس لها القدرة على إدارتها بينما المواطنون الذين يعيشون على الأرض يمارسون جميع أشكال التصرف المرتبطة بالملكية كأمر واقع ويعتبرون أنفسهم ملاكاً برقم عدم وجود سند قانوني لدعواهم.
- الاختلاف بين نظم الحيازة التقليدية والحديثة في طبيعة الملكية، فالنظم التقليدية تتسم بالملكية الجماعية والنظم الحديثة تقوم على الملكية الخاصة. فبينما الملكية الخاصة تشكل حافزاً رئيسياً تدفع صاحب الأرض إلى بذل جهود مضاعفة من أجل تطويرها بالطرق الحديثة نجد أن مأساة الملكية الجماعية تتمثل أن الأرض تتعرض للإهمال وسوء الاستعمال. والنهج العام الذي يسعى له الجميع ، ملكية جماعية مرتبطة بتطوير الأرض وحسن استغلالها بالطرق الحديثة . والتجربة التي تمت بولاية سنار تمثل محاولة في هذا الاتجاه. حيث تم تمليك المزارعين الأراضي الزراعية على المشروع تنازلاً للشركة الزراعية. وتجربة ولاية الخرطوم التي قامت بتمليك الأراضي للمواطنين ممثلين في جمعياتهم التعاونية.

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.smartpdfcreator.com

تقييم الاداء:-

وقد تم في هذا المحور اتخاذ التدابير التالية:

- إعداد قانون متكامل للتصرف في الأراضي من حيث الحيازة والاستغلال يستوعب جميع القوانين الصادرة من قبل وهو الآن في طور الدورة الإجرائية.
- إصدار قانون مفوضية الأراضي، وفي انتظار قيام المفوضية.
- تنفيذ خارطة استخدام اراضي إقليم شرق السودان (ولايات البحر الأحمر – كسلا – القضارف) بواسطة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (إكساد) والخطة جاهزة للتنفيذ في بقية الولايات عند توفر التمويل.
- قامت ولاية الخرطوم بإنجاز تقنيين الأراضي الزراعية بما يضمن حقوق الأهالي وتحديد الأراضي الخالية من الموانع والجاهزة للاستثمار
- قامت كلٌ من ولايات نهر النيل والشمالية بتحديد أراضٍ جاهزة للاستثمارات الكبيرة وخالية من الموانع ومكتملة الإجراءات.
- قامت ولايات سنار والنيل الأبيض وشمال كردفان بتحديد صيغ لاستثمار الأراضي وإتاحتها للشراكات الاستراتيجية المحلية والخارجية.

الرؤية المستقبلية :

- لابد من الإشارة هنا إلا أن هنالك مساحات كبيرة من الأراضي الخالية من الموانع قد تم تخصيصها لمستثمرين خارجين ومحليين لم يتم استغلالها رغم طول المدة التى انقضت علي التخصيص، الأمر الذى يستوجب إعادة النظر في هذه المساحات الكبيرة وتحريك استثمارها.
- ويبقى بعد ذلك إصدار قانون موحد للأراضي وإنشاء المفوضية واستكمال خارطة الاستخدامات بالولايات الأخرى وتقنين حقوق الأهالي. وستكون هذه مجالات التركيز في المرحلة القادمة.
- تقوية الهياكل القومية ذات الصلة بإدارة الأرض.
- تقنيين حقوق الاهالي وحرمات القري في الأراضي الزراعية وحصر الأراضي المتبقية والخالية من الموانع لتخصيصها للاستثمار. والاعتراف بالحقوق الفردية والجماعية في الأرض.
- المزج ما بين النظم التقليدية والقانونية.
- تشجيع البحوث العلمية حول قضايا الأرض.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- لا يمكن أن يكون هناك استثمار حقيقي ما لم يتم استصدار قوانين تقنن ملكية الأرض وبما يحفظ حقوق المواطنين ويمكن من الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة
- دراسة القوانين الحالية للأراضي ومراجعتها.
- إعداد خارطة استخدام الأراضي بالسودان.
- تبني منهجية التخطيط بالمشاركة لتطوير استخدام الموارد الطبيعية.

في مجال الشراكات الاستراتيجية:

- التأكيد على أهمية برنامج الشراكات الاستراتيجية بإعتباره نهجاً رئيساً مساعداً لتحقيق أهداف النهضة وبناء شراكات مستدامة مع القطاع الخاص الخارجي والمحلي ومع الدول العربية والأجنبية بهدف جذب راس المال قيام الأنماط الكبيرة في الاستثمار ونقل التقانة والتدريب وتطوير الأسواق.
- تمكين وزارة الزراعة من تحقيق مزيد من الشراكات في المشاريع المروية خاصة في مجال السكر، والشراكات في القطاع المطري شبه الآلي.

✍ مراجعة الأراضي التي سبق منحها لمستثمرين منذ أمد طويل ولم يتم استغلالها ومعرفة الأسباب واتخاذ القرارات التي تُمكن من استغلالها وربما يقتضي ذلك النزع وإعادة التخصيص. والموائمة بين المساحات، وبما أن مدة طويلة انقضت منذ تخصيص هذه الأراضي للاستثمارات الخارجية مما يستوجب تبني توجه جاد لتأهيل القطاع الخاص الوطني للدخول في الاستثمارات الكبيرة والحديثة في الزراعة. ويمكن الاستفادة من التمويل المتوفر لدي الصناديق العربية لتطوير هذا النشاط خاصة وأن هذه الصناديق قد أبدت استعداداً لتمويل برامج توفير الغذاء في العالم العربي ولديها نوافذ للتعامل مع القطاع الخاص.

✍ دراسة الأسباب التي أدت إلى ضعف مردود الشراكات في مشروعي الرهد والسوكي.

✍ إزالة أسباب وعوامل ضعف الكفاءة في الخدمة المدنية خاصة بطء الإجراءات والتعقيدات غير المبررة والتي ظلت معوقاً كبيراً أمام حركة الاستثمار.

قطاع الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي:-

ان قطاع الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي يعتبر موردا اقتصاديا واجتماعياً متجدداً وتنميته وتطويره تعتبر من الوسائل الهامة لإقرار السلام والعدل والاستقرار ومحاربة الفقر فى كافة ربوع البلاد تحقيقا لأهداف الالفية الثالثة.

كان تعداد الثروة الحيوانية للسودان الموحد في بداية التسعينات يقدر بنحو 57.1 مليون من الابقار والضأن والماعز والإبل وبحلول الموسم 2011/2010م وصل الرقم الى نحو 141.9 مليون بزيادة إجمالية بلغت 149%. وفقدت البلاد جزءاً من ثروتها الحيوانية بانفصال الجنوب في التاسع من يوليو 2011م حيث انخفض الرقم الى 104.1 مليون رأس ومع ذلك يظل رقماً

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message, purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

كبيراً يساوي ما يقارب ضعف تعداد الثروة الحيوانية في العام 1989م في ظل السودان الموحد. ويعتبر الضأن أهم صادرات الثروة الحيوانية حيث يمثل نحو 85% من عائداتها الاجمالية.

جدول رقم (6) تطور الثروة الحيوانية (بالمليون رأس)					
السنة	أبقار	ضأن	ماعز	إبل	الجملة
1989/1988م	20.2	19.7	14.5	2.7	57.1
2011/2010	41.8	52.1	43.4	4.6	141.9
2012/2011	29.6	39.2	30.6	4.7	104.1

جدول رقم (7) يوضح صادرات الحيوانات الحية واللحوم في العام 2011م					
النوع	ابقار	ضأن	ماعز	جمال	جملة
حيوانات حية (رأس)	21056	2729132	162149	151108	3063445
لحوم جاهزة (بالطن)	3561.8	5284.6	38	0.2	8884.6
مكافئ اللحوم					525488
الإجمالي					3588933
المصدر: وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي					

كان من نتاج الجهود التي بذلت في مجال صحة الحيوان، وتأهيل المسالخ والمحاجر مثل محاجر بورتسودان والكدرو وكذلك تسهيل إجراءات الهدي وصادر الضأن الحالي وتقديم الخدمات المساندة في هذا المجال بالإضافة الى الجهود التي بذلت وأثمرت عن فتح أسواق جديدة وعودة اسواق سابقة. كل ذلك قاد إلى أن يرتفع حجم الصادر. فقد ارتفع عدد الحيوانات المصدرة من الى نحو 3.5 مليون رأس كرقم غير مسبوق في تأريخ الصادر السوداني. وتبعاً لذلك ارتفع عائد صادرات الثروة الحيوانية حيث بلغت عائدات الثروة الحيوانية والسمكية 371.7 مليون دولار و 1.19 مليون يورو فى عام 2011م من حصيلة صادر 3.1 مليون راس من الحيوانات الحية و 8884 طن من اللحوم و 4.3 مليون قطعة من الجلود فضلا عن مساهمة قطاع الثروة الحيوانية فى الامن الغذائي بتوفير اللحوم والالبان والاسماك للاستهلاك المحلى ومساهمة القطاع بنسبة مقدرة فى الناتج المحلى الإجمالي.

تم اعداد البرنامج الثلاثي لإعادة التوازن واستدامة الاستقرار الاقتصادى 2012م – 2014م لقطاع الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي لمقابلة اهم الاهداف التالية:-

- توفير قاعدة بيانات مواكبة توضح التعداد الحقيقي لإعداد الثروة الحيوانية.
- زيادة انتاج الالبان بابتكار الوسائل الملائمة للاستفادة القصوى من الامكانيات الانتاجية الموجودة حاليا.

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- زيادة الانتاجية بترقية المكون الوراثي لحيوان اللبن وتحسين بيئة ومدخلات الانتاج
- جذب الثروة الحيوانية من مناطق التماس لداخل البلاد والاستفادة من امكانية التوسع فى المراعي فى الولايات غير الحدودية.
- تحديد وتحديث المراعي ورفع الكفاءة الانتاجية للبذور المستخدمة.
- تحديث نظم تغذية الحيوان.

التقييم الكلي لأداء والدروس المستفادة :

- ان مستوى الصرف فى ظل الواقع الحالي للموارد المالية يؤكد الالتزام القومي بالبرنامج وتوفر الإرادة السياسية له.
- إن ما تم من تنفيذ للبرنامج فى عوامله المفتاحية ومجالاته المختلفة أعطى مؤشرات إيجابية الأمر الذى يستوجب استمراره والصبر عليه حتى يحقق أهدافه.
- شُكلت لجنة رؤساء الدوائر المتخصصة مسنودة بالأمانة العامة للنهضة الزراعية آلية تكاملية وتنسيقية بين الوزارات والمؤسسات والهيئات المرتبطة بالشأن الزراعي اظهرت فاعليتها في المتابعة واتخاذ القرار بصورة عاجلة وتكاملية الأمر الذي أدي الى حسم قضايا كبرى وأساسية في مسيرة القطاع الزراعي مما يستوجب استمرارها مع النظر في تطويرها في المرحلة القادمة وفصل التداخل فى الاختصاصات والمهام بين دور الأمانة والوزارات المعنية.
- لقد برزت في المرحلة الأولى للبرنامج انجازات نوعية وكبيرة من شأنها أن تؤدى بنهاية البرنامج الى تحقيق التطور المستدام وخلق الرفاهية ومحاربة الفقر. تحقيق نهضة الريف والتنمية المتوازنة في أنحاء القطر وتطوير القطاعات التقليدية الحيوانية والنباتية، وخير مثال لذلك برنامج حصاد المياه.
- إن ما تم من اتخاذ سياسات وتشريعات وإصلاح مؤسسي وبُني تحتية شكل ناتجاً متكاملاً أدى الى إحداث قناعة بجدية الدولة في تحقيق البيئة المواتية للإنتاج ونموه المستدام.
- بالنظر لواقع الموارد المالية للدولة فقد تم اجتهاد مقدر في توفير التمويل التنموي عن طريق وزارة المالية والمصارف خاصة من البنك الزراعي علماً بأن مشاريع النهضة الزراعية تتطلب تمويلاً كبيراً يفوق مقدرة الموارد المحلية. ومن ثَّم ترسخت القناعة بأن اعتماد التمويل على موارد الدولة فقط غير كافٍ فلابد من بذل جُهد لتوفير التمويل الذي يلبى احتياجات ومطلوبات برامج النهضة الزراعية من خلال إيجاد خطوط تمويل كبيرة خارجية للمشروعات، سواء كان ذلك من خلال الصناديق العربية أو مؤسسات التمويل الخارجية أو عبر الشراكات الاستراتيجية والشراكات مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي مع مراعاة المواقيت لإحداث الأثر المطلوب.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- استصحب تنفيذ البرنامج في مرحلته الأولى مشاركة المنتجين والشركاء في الشأن الزراعي الأمر الذى أدى الى توافق في الرؤى والتوجهات حول برامج الإصلاح ويجسد ذلك إجازة قانون أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني الذي يمثل نقلة نوعية في تطور قاعدة المنتجين.
- منح أسبقية قصوى في المرحلة الثانية من البرنامج 2012-2014م للثروة الحيوانية والقطاع المطري التقليدي

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

القطاع الصناعي

(الصناعات التحويلية-الكهرباء والمياه-النفط - المعادن-البناء والتشييد)

مقدمة :

يمثل القطاع الصناعي الركيزة الأساسية للانطلاق الاقتصادي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية ويعتبر الاستثمار فى الصناعة التحويلية هدفاً قومياً ومصدراً لاستغلال الموارد المتنوعة والهائلة التى تزخر بها البلاد لتنفيذ برامج تنموية وتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة مقدرة .

يعتبر السودان من الدول التى تتوفر فيها مختلف الثروات الزراعية (حيواني ونباتي) إضافة الى الثروات المعدنية والطبيعية مما يعنى توفر كل عناصر التنمية والتطور. وللحصول على عائد كبير لابد من معالجة هذه الثروات صناعياً حيث يتم تحويل المنتجات الأولية الى منتجات صناعية متنوعة ذات قيمة عالية للاستخدامات النهائية والوسيطة وبالتالي توفير فرص عمل وقدرة تنافسية عالية .

مساهمة الصناعة التحويلية في احلال الواردات

خلال الفترة الاخيرة نمت كثيرُ من الصناعات التحويلية وحلت منتجاتها محل واردات صناعية كانت ترهق الميزان التجاري للبلاد؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد اكتفت البلاد بنسب عالية من منتجات صناعية مثل الدقيق ومشتقاته ، المياه الغازية والمعبأة، والطحنية ، البسكويت ، الثلاجات والديبفريزرات، المكيفات الغسالات، حديد التسليح، الكوابل، الزنك، الزوى، الصاج، المواسير، السيراميك والبورسلان ، البوهيات والجبص والمعجون ، المبانى الجاهزة، الطواحين صابون البدرة والغسيل، خمسين من الادوية الاساسية ، المنتجات البلاستكية الكتب والكراسات المدرسية والمطبوعات الحكومية ، وتم الاحلال بنسبة مقدرة لمنتجات كانت ترهق الاقتصاد الوطني مثل الاسمنت، صابون الحمام ، الحلويات، العصائر، الصلصة ، المراوح.

تم إعطاء أولوية قصوى لسلع البرنامج الثلاثي فيما يخص القطاع الصناعي خلال الخمسة أشهر الماضية والذي يهدف إلى إحلال الواردات و تحقيق الاكتفاء الذاتي من الآتى.

1. السكر

جدول رقم (8)

السلعة	الوحدة	البرنامج الثلاثي	المنفذ حتى 2012/6/30م	نسبة التنفيذ
(i)السكر	ألف طن	830	681	%83
(ii)الإيثانول	مليون لتر	43	33	%76

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

من الجدول تلاحظ انخفاض نسبة الإنتاج ناجم عن عدم تشغيل سكر النيل الأبيض فى الوقت المحدد لإكمال الاكتفاء فى العام 2014م/2015م, لابد من حل إشكال السحب على التمويل الصيني لمصنع سكر النيل الأزرق والهندي لسكر مشكور عبر معالجة مشكلة الضمانات وسداد المتأخرات.

- توسعة مصانع الجنيد وحلفا بزيادة الطاقة الإنتاجية بحوالى 40 ألف طن وإنتاج 30 ميغاواط كهرباء لكل مصنع وطاقة تكرير سكر ب 40 ألف طن فى العام لكل مصنع والتكلفة المطلوبة حوالى 60 مليون يورو لكل مصنع يمكن توفيرها من شركاء آخرين.
- تم توفير المدخلات لشركات السكر لموسم 2013/2012 بصورة معقولة بالرغم من تأخير الاعتمادات من بنك السودان ومتوقع إنتاج 940 ألف طن نسبة لتأخر عمل سكر النيل الأبيض .

2. الإيثانول:

هناك مصنع يوجد بالسودان لم يركب لإنتاج 15 مليون لتر لشركة الشهيد سيتم تركيبه فى مصنع سكر حلفا باتفاق لتمويله من بنك امدرمان الوطني ويجرى البحث عن تمويل لمصنع أعلاف بسكر النيل الأبيض.

تم توفير تمويل من بنك PTA لمصنع شركة السكر السودانية ويجرى متابعة توقيع العقد بمبلغ 16 مليون يورو وسيركب بمصنع سنار لإنتاج 45 مليون لتر .

تم إدخال مصنع إيثانول النيل الأبيض فى خط تمويل الهيئة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. الزيوت النباتية

جدول رقم (9)

السلعة	الوحدة	البرنامج الثلاثي	المنفذ حتى 2012/6/30م	نسبة التنفيذ
الزيوت النباتية	**ألف طن**	**180**	**159**	**%80**

متوقع حتى نهاية الموسم وصول الـ 159 ألف طن المخطط لها وبذا تكون نسبة الاكتفاء حوالى 80 %.تم تنشيط جل مصانع الزيوت بعد عمل محفظة تمويل البذرة وزهرة الشمس بواسطة مصرف التنمية الصناعية

4. القمح والدقيق

جدول رقم (10)

السلعة	البرنامج الثلاثي	المنفذ حتى 2012/6/30م	نسبة التنفيذ
القمح والدقيق	2 مليون طن	1115 ألف طن قمح مستورد ، 8 ألف طن قمح محلى ، الجملة 1123	%56

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

يلاحظ تواضع كمية القمح المحلى والسبب الرئيس هو أن سعره أعلى بكثير من القمح المستورد وذلك للدعم العالي للقمح المستورد .

ثبت أن كل المطاحن يمكن أن تطحن القمح المحلى ولذا لابد من عمل خطة لزيادة الإنتاج وتوجيه نفس الدعم للقمح المستورد للقمح المحلى وذلك بغرض تقليل فاتورة استيراد القمح .

لابد من توفير تمويل عاجل لزراعة القمح فى التروس العليا بنهر النيل والشمالية بالري المحوري نسبة للجدوى العالية لهذا الأمر إذ ثبت بالتجارب التى تمت ان الإنتاجية يمكن ان ترتفع لطنين قمح وقد تزيد بمزيد من أعمال التقانات وانتخاب أنواع القمح وحزم التسميد

وجدت كميات قليلة جداً من القمح المحلي طرف البنك الزراعي ولم يوجد أي قمح طرف المخزون الاستراتيجي مما يدفع للسماح للمطاحن ذات الطاقات الصغيرة بالتجمع لمنحهم فرصة الاستيراد مجتمعين وذلك لتحقيق شيء من التوازن والعدالة.

5. الأدويـة :

جدول رقم (11)

السلعة	الوحدة	الخطة 2012م	المنفذ حتى 2012/6/30م	نسبة التنفيذ
بدرة ومعلقات شراب	مليون زجاجة	23	4.2	%36.5
كبسولات	مليون كبسولة	750	148	%39.5
أقراص	مليون حبة	2700	628	%46.5
سوائل	مليون زجاجة	24	7.5	%62.5

عدم تسريع تسجيل الأصناف الدوائية تسبب فى عدم عمل ثلاثة مصانع تم افتتاحها فى العام 2011 والمطلوب العمل مع المجلس الأعلى للأدوية والسموم لعمل آلية فاعلة للتسجيل لكن الاهم هو توفير المبلغ المطلوب فى حدود 2 مليون دولار تقريباً لاستيراد معدات المعمل الذى تتم فيه الاختبارات للتسجيل إذ أن ذلك يتم بإرسال العينات لمعامل خارجية مما يزيد التكلفة ويؤخر العملية التسجيلية

كان من المفترض توفير 81 مليون دولار لمدخلات الدواء المصنع محلياً وحتى تغيير سعر الصرف فى مايو أو يونيو تم تسليم فقط 8 مليون دولار أي بنسبة 20% للفترة عبر آلية مشتركة بين اتحاد غرف الأدوية ووزارة الصناعة وبنك السودان وبنك التنمية الصناعية وهذا أثر سلباً على الإنتاج المحلى كما هو واضح فى المنفذ للفترة .

فى الإجراءات الأخيرة كما هو معلوم تم إعفاء الأدوية المستوردة من الرسوم الجمركية والقيمة المضافة وكما تم إعفاء رسم الوارد على مدخلات إنتاج الدواء وكذلك القيمة المضافة إلا أنه لم يتم إعفاء مواد التعبئة للأدوية المصنعة محلياً من القيمة المضافة ورسم الوارد مما يكون له أثر سالب على الصناعة المحلية إذ أن مواد التعبئة تمثل حوالى 20 % من سعر الدواء وعليه لابد

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

من إعفاء هذه الرسوم والقيمة المضافة حتى نجعل صناعتنا المحلية تنافس خصوصاً أن مواد التعبئة لصناعة الدواء لا تصلح لاستعمال آخر.

ملخص لأهم الإنجازات في القطاع الصناعي :

- شهد القطاع توسعاً فى الصناعات الاستراتيجية وتأهيل مصانع النسيج ودعم المجمعات الصناعية الصغيرة والجلود وتقوية الكفاءة الإدارية .
- تقديم الدعم لقطاع الحرفيين حيث عمل بنكا فيصل الإسلامي وبنك التنمية الصناعية على توفير معدات ومدخلات إنتاج للحرفيين .
- تحويل مؤسسة التنمية الصناعية لتتخصص كمؤسسة للتمويل الصناعي.
- تنفيذ مشروع المسح الصناعي الشامل .
- تزايد عدد المشروعات الاستثمارية فى مجال الصناعة .
- الانحياز لخيار التصنيع باعتباره أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بما تحققه الصناعة من إعلاء لقيمة الموارد الطبيعية للبلاد وبما تحققه من توازن بين مطالب الإنتاج واحتياجات الاستهلاك فضلاً عن القيمة المضافة للاقتصاد وتوفير فرص العمل وتحقيق الرفاهية.
- الاهتمام بالصناعات المتوقفة والطاقات غير المستغلة.
- اعداد دراسة حول المصانع المتوقفة لمعالجة أسباب التوقف بهدف اعادتها الي دائرة الانتاج .
- دعم مركز تكنولوجيا الجلود وانشاء حاضنة تكنولوجية لصناعة الجلود .
- استقطاب فرص جديدة للتمويل الصناعي من مؤسسات التمويل الاقليمية والدولية مثل بنك التنمية الافريقي والبنك الاسلامي للتنمية والمصرف العربي للتنمية في إفريقيا والذى سيساهم في تمويل الصادرات الصناعية للدول الافريقية .
- الغاء رسوم الانتاج البالغة 5 % عن هذا القطاع .
- من جانب آخر فقد تم تخفيض ضريبة الخصم والإضافة على القطاع الصناعي من 5% إلى 2% وتم إلغاء ضريبة القيمة المضافة على التجهيزات الرأسمالية بالإضافة الى تخفيض الفئة الخاصة بالقطاع الصناعي في ضريبة ارباح الاعمال.
- خفضت رسوم الإنتاج لحوالي 26 سلعة مثل الصناعات الغذائية التى يدخل فى تصنيعها السكر.
- اعفاء المصانع التي توفر خدمات المياه ذاتياً بحفر الآبار داخل المصانع من سداد تعريفة المياه وتحسين بيئة العمل بالمناطق الصناعية لتوفير الاحتياجات المختلفة من الطرق والصرف الصحي وغيرها .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- من خلال مجهودات وآلية إنقاذ صناعة النسيج فقد تم تنفيذ 75% من الخطة الموضوعة لتطوير وتحديث صناعة الغزل والنسيج والتي تم تقسيمها الي أربع مراحل خلال خمس سنوات تبدأ بمرحلة إعادة الثقة بالنفس ثم مرحلة التطوير ثم مرحلة التحديث وصولاً الي مرحلة الانطلاق والتحدي .
- تم تكوين محفظتين لتمويل قطاع الغزل والنسيج الاولي بالعملة المحلية لتوفير التمويل اللازم لشراء الاقطان ومدخلات الإنتاج المحلية لمصانع الغزل وتم تدويرها لثلاث مرات وقد لاقت المحفظة نجاحاً كبيراً والمحفظة الأخرى بالنقد الأجنبي لتوفير الاحتياجات من خارج البلاد .
- قيام معرض دولي للتقانات الصناعية الحديثة لكل القطاعات الفرعية بقطاع الصناعة التحويلية حيث تم عرض التقانات الصناعية في مجال الماكينات والمعدات والآليات والأجهزة والبحوث والاستشارات والتدريب والتصميم في مجال الصناعة المختلفة كما صاحب المعرض حضور لمؤسسات التمويل الإقليمية والدولية والمحلية وذلك لتوفير التمويل اللازم للحصول علي هذه التقانة تحديثاً للقطاع الصناعي ومواكبة للتقنيات الحديثة ورفعاً للإنتاج والانتاجية مع خفض تكلفة الانتاج وقد اعتمدت الوزارة التقانات.
- الرقابة الصناعية للتأكد من وجود نظم فعالة للجودة بالمصانع ، والتأكد من مطابقة المنتجات الصناعية للمواصفات المعتمدة ، وزيادة الوعي بالمواصفات وضبط الجودة، وادخال نظم للمحافظة علي البيئة وصحة وسلامة العاملين وحماية المستهلك الي جانب مهام واختصاصات أخرى .
- الارتقاء بالجودة منها تنظيم الدورات التدريبية ، حملات الارشاد والتوعية ، تنظيم السمنارات وورش العمل واصدار المراشد والدلائل والتقارير والمطبوعات للتأكيد علي أهمية الرقابة الصناعية ودورها في تحسين أداء القطاع الصناعي .
- المشاركة في المعارض الصناعية علي المستويين المحلي والخارجي.
- إقامة حاضنة تكنولوجية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العملي في مجال (Mechatronics) للارتقاء بالصناعات الهندسية والالكترونية وانتاج معدات وقطع غيار تلائم النمط التقني السائد في عالم اليوم .
- لتطوير الصناعات الغذائية الصغيرة فقد تم الاستفادة من اتفاقية التعاون الفني الموقعة مع جمهورية الهند حيث تم استخدم خبراء من الهند قاموا بتنفيذ برنامج لترقية الصناعات الغذائية غطي ولايات شمال كردفان و ونهر النيل و سنار و تم من خلاله اعداد دراسة لترقية الصناعات الغذائية بتلك الولايات كما شمل تدريب ما يزيد عن 300 متدرب في هذا المجال.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- اكتمال الخارطة الاستثمارية لقطاع الصناعة التحويلية والتي أبرزت الموارد المتاحة للاستثمار بكل ولايات السودان تقوم به حالياً بالمشاركة في اللجنة العليا الخاصة بتعديل قانون الاستثمار للعام 1999 تعديل 2003 وقدمت رؤيتها والتي تتمثل في ضرورة استخدام منح الميزات والاعفاءات الجمركية والضريبية كآلية لتوجيه الاستثمارات الصناعية للمناطق الأقل نمواً وذلك بهدف تحقيق التنمية المتوازنة بتوطين الصناعة بولايات السودان المختلفة .
- اعداد (4) دراسات جدوى لإقامة مناطق صناعية نموذجية بأربع ولايات هى النيل الأبيض ، جنوب دارفور ، سنار والخرطوم " منطقة الجيلي " بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- تنفيذ البرنامج القطري مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حيث اكتمل العمل بمشروع منطقة جبال النوبة كما تم تفعيل اتفاقية التعاون الثنائي مع الهند في مجال الصناعات الصغيرة . ويتواصل العمل في مجال العلاقات الثنائية مع الدول الصديقة والشقيقة كما توالت الزيارات الميدانية للعديد من الدول الرائدة في المجال الصناعي بهدف الوقوف علي تجارب تلك الدول والاستفادة منها.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

قضايا الانتاج والإنتاجية وتصورات الحلول بالقطاعين الزراعي والصناعي

تمهيد :

ظلت إنتاجية الاقتصاد السوداني متدنية ولم تواكب التطورات التى انتظمت الاقتصادات النامية وازداد الوضع سوءاً مع تصاعد الفجوة التقنية ليس بين السودان والدول المتقدمة فحسب وإنما بين السودان والعديد من الدول النامية. وأدي التدني في الإنتاجية الى تدهور في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والإنتاج الصناعي، وعليه تدنت الدخول للمشتغلين في هذين القطاعين مما زاد من حدة الفقر، وتدهور المستوى المعيشي لسكان الريف وزيادة معدل البطالة، والهجرة المشهودة من القري ومن المدن الريفية الى العاصمة القومية.

كما أدى التدني فى الإنتاجية إلى ضعف تنافسية الاقتصاد فى الأسواق الدولية والإقليمية والمحلية بل وإلى إغراق السوق المحلى بالسلع المستوردة وتسبب ذلك فى ضمور أكبر للقطاعات الإنتاجية خاصة فى مجال الزراعة والصناعة خاصة مع الزيادة الكبيرة فى الطلب الكلى إذا ظلت إنتاجية الاقتصاد والقطاعات غير البترولية كما هى دون تحريك فاعل فأن الآثار المترتبة عليها سوف تكون كارثية حيث تتراجع معدلات النمو التى تحققت فى السنوات الماضية.

أسباب تدني الإنتاجية القطاع الزراعي:

عدم تكامل وتناسق السياسات التي تضمن استقرار المنتجين في دائرة الإنتاج:

تعتمد العملية الإنتاجية على عدة عناصر تكمل بعضها بعضاً وغياب اي عنصر منها يجهض الجهد المبذول اذ ينعكس سلباً على النواتج المتحققة من بقية العناصر, وهذا ما يفسره المردود الضعيف للمحاولات السابقة لرفع الإنتاجية, ولابد من تكامل عناصر السياسات المشجعة للإنتاج لتشكل الإطار الذي يضمن استقرار المنتجين في دائرة الإنتاج وهو الذي يجعل المنتجين يفكرون في التطور ورفع الإنتاجية، وتعظيم عائدهم من النشاط وأهم عناصر السياسات المسئولة عن تدني الإنتاجية هى:

- ضعف الانفاق على القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
- تدني حجم التمويل, عدم توفيره في الزمان والمكان المطلوبين وعدم ملاءمة شروطه لصغار المنتجين والسلع المنتجة مع ارتفاع كلفته.
- عدم حماية المنتجين من تقلبات الأسواق المحلية والعالمية .
- عدم وجود سياسات تحمي المنتج في ظروف الكوارث.
- غياب التكامل في الإنتاج بما يحقق عائد مجزى للنشاط الإنتاجي يضمن بقاء المنتجين في دائرة الإنتاج

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- ضعف استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج وعدم ربط سياسات التمويل بنقل التقانة والتامين ضد المخاطر.

عدم توفر مدخلات واحتياجات القطاع الإنتاجي :

- ظاهرة الندرة في مدخلات الإنتاج والتي اصبحت سمة ملازمة للقطاع حتى في ابسط المدخلات. وهذا يعكس عدم فعالية الاجهزة والآليات المناط بها ذلك مع ضعف دور القطاع الخاص.
- خرجت الدولة من المدخلات ولكن ذلك لم يتم بعد تأهيل القطاع الخاص ولم تصحب ذلك سياسة تضمن جودة الاداء بتوفير الضمانات للقطاع الخاص وتنمية القطاع الخاص.
- لم يواكب سياسات الخصخصة اي برامج لرفع قدرات القطاع الخاص للقيام بدوره
- لم يواكب سياسات الخصخصة استثمارات في البنيات التحتية الداعمة للقطاع الخاص

ضعف العنصر البشري:

يعتبر العنصر البشري احد اهم العوامل التي ساهمت في تدني الإنتاجية الزراعية والصناعية في السودان, ليس ذلك فحسب بل ان ضعف اداء العنصر البشري في هذين القطاعين في السودان يشكل تحدياً كبيراً في طريق النهوض بالإنتاجية. وفيا يلي تباين ملامح ضعف أداء العنصر البشري وبصفة خاصة المنتجين.

- التباين الواضح في إنتاجية الفدان خاصة في المشاريع الزراعية المروية من مزارع لآخر وفي كل المحاصيل، وحتى على مستوى النمرة الواحدة وبين حواشتين متجاورتين الأمر الذي يعكس تفاوت الأداء بين المزارعين. فهنالك أعداد معتبرة من المزارعين يحققون إنتاجيات عالية وفي كل المحاصيل وفي المشاريع المختلفة تفوق متوسط إنتاجية المشروع بمدى كبير إذ تصل الى ضعف متوسط الإنتاجية المحققة علي مستوي المشروع بل أحياناً تصل الى ضعفها وهذه الظاهرة تعكس التباين الكبير في أداء المنتجين، ونعني أن غالبية المنتجين يحققون إنتاجية ضعيفة بسبب ضعف أدائهم كما تعني أن التطور في الإنتاجية ممكن إذا ما تم تطوير الأداء الضعيف لمعظم المزارعين ليرتقي متوسط الإنتاجية في المشروع إلى مستوى إنتاجية المزارعين المتفوقين وإذا ما تم ذلك يمكن أن نشهد مضاعفة الناتج الزراعي في هذه المشاريع وهذا يستوجب النظر في مسببات هذا التباين في أداء المنتجين ووضع المعالجات ومن الأسباب الواضحة ضعف الارتباط بالأرض المتمثل في الإنتاج بالوكالة، وغياب المنتج الحقيقي، وضعف القدرات المادية والفنية.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message, purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- في قطاع الزراعة المطرية الآلية فإن ضعف ارتباط المزارع بالأرض والتعامل الموسمي معها وإهماله لصيانتها كمورد طبيعي تشكل عاملاً هاماً في تدني إنتاجيتها. بل كثيراً ما اتخذ تعامل المزارع مع الأرض في الزراعة المطرية شكل الاستنزاف حتى فقدت الأرض خصوبتها وصار عطاؤها في تدهور مستمر.
- أما في قطاع الثروة الحيوانية فقد استمر النمط التقليدي في الإنتاج ذو الطابع الإعاشي الأمر الذي لم يحدث معه أي تطور في أنماط الإنتاج أو تطور الإنتاجية. لذا فقد ظلت الثروة الحيوانية الضخمة في السودان بعيدة عن مظاهر التطور والتحديث ولا تنتظم في الدورة الاقتصادية بالشكل الذي يمكّن من الاستفادة منها في الاقتصاد القومي أو إصلاح حال المنتجين. ولعل ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بشكل واضح في بلد يمتلك أكبر ثروة حيوانية في العالم العربي والأفريقي يبرز الواقع السلبي للنمط التقليدي السائد وهو يعكس قلة السحب فيها وبالتالي قلة العرض في السوق. هذا بجانب ضعف النوعية والذي لا يتيح التطور المطلوب في الصادرات من هذا القطاع. وإذا كان هذا هو حال القطاع المسئول عن إنتاج الأبقار والضأن والماعز والأبل، فإن الحال ليس بأفضل بالنسبة لقطاع الأسماك، الذي ظل ممعناً في تقليدية الإنتاج وضعفه وينعكس ذلك في الأسعار العالية للأسماك في البلاد.

ضعف استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج:

بالرغم من وجود تقانات مجازة لرفع إنتاجية المحاصيل الزراعية مثل الأصناف والمعاملات الفلاحية إلا ان استخدامها يعتبر ضعيفاً للغاية وذلك إما بسبب عدم تبنيها أو عدم توفرها أو لكلفتها العالية (كالجرارات والحاصدات) أو عدم معرفتها (كالأصناف). إضافة لذلك فإن ضعف استنباط التقانات محلياً لضعف الانفاق على البحث العلمي (مثلاً لا يتعدى الانفاق على البحث العلمي الزراعي 0.04%) وضعف استخدام التقانات المطورة المتاحة من قبل المؤسسات البحثية وكذا عدم التمكن من استقدام وتوطين التقانات المتاحة من الخارج يعتبر من الأسباب الأساسية لتدني الإنتاجية.

وبينما يتم التبني لتقانات الإنتاج في قطاع الزراعة المروية ولو في حدود، فإن تبني التقانات الحديثة يكاد ينعدم في قطاع الزراعة المطرية. ومن المهم ذكره أن النظرة السائدة للاستثمار في الزراعة المطرية الدخول فيه بأقل تكلفة (Minimum Cost Venture) وهي نظرة لا تتفق مع التطور للإنتاج وتبني التقانات التي تتطلب تكلفة لمقابلة عناصرها وتعطي عائداً كبيراً.

ولابد هنا من الإشارة الى تقانة الزراعة بدون حرث (Zero Tillage) التي تم نقلها من الخارج وطبقت في القطاع المطري الآلي. فقد أُدخلت هذه التقانة بواسطة الهيئة العربية للاستثمار

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

والإنماء الزراعي لأول مرة في السودان وفي منطقة النيل الأزرق (أقدي) لمعالجة ورفع الإنتاجية في القطاع المطري . وهذا نظام متبع في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استراليا، جنوب أفريقيا والبرازيل وغيرها. وقد أُدخل هذا النظام في السودان في منطقة النيل الأزرق حيث ارتفعت الإنتاجية من 2 . 4 جوال للفدان إلي 10–15 جوال للفدان لمحصول الذرة . وبالوقوف علي هذا النجاح طالب المزارعون بنقل هذه التقانة إلي مزارعهم، فتم نقلها إلي حقول عدد من المزارعين الصغار في النيل الأزرق ، ثم انتقل تطبيقها إلي عدد من المزارعين الصغار في منطقة القضارف وكانت النتيجة إحداث طفرة كبيرة في الإنتاجية في الموقعين تراوحت بين 10–15 جوال للفدان . وهي تعتمد في تطبيقها علي حزمة متكاملة تشمل استعمال مبيدات الحشائش والسماد والزراعة بالماكينات وبالتالي تتضمن تكلفة في تنفيذها ولكن الزيادة في الإنتاجية تشكل عائداً كبيراً مجزياً . وبما أن تطبيق هذه التقانة يتضمن تكلفة ابتدائية لم يعتادها مزارعو القطاع المطري ، فلابد من تدبير تمويل خاص وبشروط ميسرة لضمان بداية انطلاق هذه التقانة .

اختناقات الري في القطاع المروي:

تحدث اختناقات سنوية في الري لكل المحاصيل تؤدي الى تدني الإنتاجية ويبدو ذلك واضحاً عقب الخريف مباشرة حيث تحتاج كل المحاصيل للري في وقت واحد إضافة إلى ذلك فان عدم الالتزام بالمواقيت يؤدي الى اختناقات في مياه الري نظراً للتداخل الذي يحدث في طلب المحاصيل المختلفة لمياه الري في الدورة الزراعية.

ضعف البنية التحتية للتسويق الزراعي:

ادى غياب سياسة تسويقية واضحة لكل المحاصيل ، وانعدام الحماية للإنتاج المحلي الى جانب التذبذب المستمر في أسعار المنتجات، والذي أثر سلباً على استقرار المنتجين وحماسهم للإنتاج. وحتى فكرة المخزون الاستراتيجي لم تجد طريقها للتنفيذ السليم لكي تساعد في تركيز الأسعار للحبوب . كما أن هنالك ضعفاً كبيراً في البنيات التحتية للتسويق الزراعي لقلة وسائل التخزين وانعدام البديل لمؤسسة تسويق الماشية واللحوم .

إن ضمان التسويق للمحاصيل الزراعية والحيوانية يعتبر عنصراً مكملاً للسياسات المطلوبة لاستقرار المنتجين في دائرة الإنتاج ومن ثم توجيههم لرفع الإنتاجية, وكما هو معلوم فمن حق السودان كدولة نامية وفي ظل اتفاقيات منظمة التجارة الدولية أن ترعى إنتاجها المحلي ليقوي على المنافسة العالمية .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message, purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

ضعف الميكنة الزراعية:

رغم تاريخ الزراعة الطويل في السودان فإن مستوي الميكنة في عمليات الإنتاج الزراعي يعتبر ضعيفاً للغاية، وفي كل القطاعات وذلك رغم بروز مشكلة العمالة اليدوية بشكل حاد في السنوات الأخيرة وصارت بعض العمليات اليدوية مثل الكديب والحصاد تشكل اختناقاً حاداً في الإنتاج، وحتى في المشاريع المروية القومية ما زالت تستخدم الآلات اليدوية في الزراعة مثل "الجراية" ويمثل ضعف الميكنة الزراعة أحد العوامل الهامة في عدم التطبيق الكامل للحزم التقنية الموصي بها، وبالتالي التدني في الإنتاجية. ولقد تلاحظ عند استخدام الميكنة في عملية واحدة فقط مثل البذار (Planting) في المحاصيل المختلفة في المشاريع القومية ارتفاعاً ملحوظاً في الإنتاجية كنتيجة لضبط الكثافة النباتية الموصي بها بفضل استخدام ماكينة البذار وهذا ما دفع إدارات المشاريع المروية الى البحث عن التمويل لإدخال الماكينة في هذه العملية الأساسية ولكل المحاصيل وبأسرع ما يمكن. ولعل العائد الكبير في الإنتاجية الناتجة عن استخدام الميكنة يستوعب التوجه الجاد لتعميم العملية في كل عمليات الإنتاج، وقد أصبح من الممكن الآن استكمال الميكنة في كل العمليات الزراعية بما في ذلك حصاد السمسم وجنى القطن وهي مطبقة الآن في مشروع أقدي للزراعة المطرية.

يعتبر وجود أعداد وقدرات عالية من الجرارات والمعدات الزراعية من المتطلبات الأساسية لرفع إنتاجية المحاصيل وحل مشاكل العمالة وتطبيق العمليات الإنتاجية بكفاءة عالية وكلفة قليلة. تعاني الميكنة الزراعية من مشاكل قلة العددية وعدم كفاية الجرارات والمعدات الزراعية وتدني قدراتها الحقلية وعدم إحلال الجرارات والمعدات الزراعية التي أكملت عمرها الاقتصادي كما يعاني قطاع الميكنة من الكفاءة المتدنية للمشغلين ومن عدم تبني الآلات الحديثة والمتطورة.

ضعف البنيات التحتية المساندة للقطاع الزراعي:

يعاني القطاع الزراعي من الضعف الشديد في البنيات التحتية المساندة والتي تشمل الطرق الزراعية والريفية والنقل والتخزين والكهرباء ومياه الشرب والاتصالات والأسواق والمعلومات اضافة للمحاجر والمراكز البيطرية.

قطاع الثروة الحيوانية:

تضافرت عدة عوامل لتؤدي إلى ضعف الإنتاجية في قطاع الإنتاج الحيواني أهمها:

- الضعف الشديد والتباين في تقدير إعداد الحيوانات وعدم توفر قدر كافي من البيانات الإحصائية الجيدة –إذ أن آخر تعداد حيواني تم إجراؤه عام 1976/75.
- الاعتماد الكلي على القطاع التقليدي في التربية والإنتاج والتسويق والذي يتعرض بدوره إلي مخاطر بيئية وطبيعية متعددة, كما إن طبيعة الإنتاج التقليدي تهتم بالكم دون الكيف.
- ضعف القدرات الإنتاجية الوراثية للسلالات المحلية.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message, purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- تدهور بيئة الحيوان وتناقص المراعي وشح مياه الشرب وعدم توفر القدر الكافي من النوعية الجيدة من الغذاء (الأمن الغذائي الحيواني).
- استمرار النمط التقليدي في إنتاج الأسماك بواسطة الصيادين مع ضعف قدراتهم وغياب النماذج الحديثة للإنتاج السمكي مثل المزارع السمكية.
- يعاني قطاع الدواجن من التذبذب في أسعار المواد العلفية وارتفاعها بمعدلات عالية، بجانب ظهور الأمراض المفاجئة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة نسبة الفاقد وضعف الإنتاجية.

القطاع الصناعي

دور السياسات الكلية في ضعف الانتاجية:

- ضعف الانفاق العام على القطاع الصناعي.
- ضعف التمويل وعدم وجود الضمانات من قبل بنك السودان ووزارة المالية للتمويل الطويل والمتوسط الأجل.
- ضعف البنيات التحتية (الصرف الصحي – الطرق – الكهرباء – المياه).
- ارتفاع تكلفة المدخلات (المواد الخام – الكهرباء – الوقود...الخ).
- الإغراق والمنافسة غير العادلة (عدم إجازة القوانين منع الإغراق والمنافسة).
- السياسات النقدية والاقتصادية غير منحازة للصناعة أو القطاع الصناعي.
- عدم وجود تشريعات تحكم وتنظم الصناعة.
- الإتفاقيات التجارية الثنائية والاقليمية والدولية وما يترتب عليها من منافسة على المنتجات المحلية.
- تداخل السلطات على مختلف المستويات وتعارضها مع عدم التنسيق بينها.

البنيات التحتية:

عدم تهيئة المناطق الصناعية مع ضعف البنيات التحتية والأساسية. وكان من الاجدى ان تتفق الجهات التى تقوم بتحصيل الرسوم عائدها فى تطوير المناطق الصناعية وقيام وزارة الاستثمار بتوصيل الخدمات للمستثمرين (الكهرباء – المياه ..الخ).

ارتفاع تكلفة الخدمات مثل المياه، الكهرباء، رسوم الأراضي،...إلخ أدت إلى ارتفاع تكلفة المنتجات المحلية.

مشاكل العنصر البشرى:

1. عدم وجود التدريب والتأهيل للعنصر البشرى لمواكبة التكنولوجيا والتطورات الحديثة.
2. عدم وجود برامج تدريبية داخلية أو خارجية لرفع قدرات العاملين.
3. ضرورة تغيير مفاهيم الكوادر البشرية نحو زيادة الإنتاجية.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

4. الهجرة المستمرة للعمالة الماهرة والمدربة أدى إلى زيادة دوران العمالة داخل المنشآت الصناعية.
5. توقف بعض المصانع عن الإنتاج مثل النسيج والجلود ... الخ أدى إلى تحول العاملين المؤهلين فى تلك القطاعات إلى قطاعات أخرى مما زاد من معاناة هذه الصناعات عند عودتها لمزاولة الإنتاج مرة أخرى.
6. عدم وجود الكوادر الوسيطة من حملة الدبلوم أو المدارس الفنية بالرغم من أهمية المهنيين والفنيين فى تشغيل وصيانة الماكينات والمعدات.
7. عدم مرونة قوانين العمل والتى تعتبر مجحفة ومعوقة فى حالة توقف أو تعطل المصانع عن الإنتاج مما يؤدى أحياناً إلى إحداث خسائر تنتهى بعرض المنشأة للبيع عن طريق المحكمة لسداد حقوق العاملين (مصنع النيل الأزرق للنسيج).

السياسات التسويقية والتجارة الخارجية :

فى ظل المنافسة المتوقعة من السلع الواردة عن طريق الإتفاقيات الإقليمية والدولية لابد من العمل على تقليل تكلفة الإنتاج المحلية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية عن طريق الاستفادة من المواد الخام المحلية وزيادة القيمة المضافة وتقليل تكلفة الوحدة المنتجة مع الاهتمام بالجودة ومن ثم الاتجاه لغزو الأسواق الخارجية والاستفادة من الميزات التفضيلية فى أسواق الكوميسا والاسواق العربية.

المعوقات الأخرى :

- ارتفاع تكلفة إنتاج الكهرباء وذلك للاعتماد علي التوليد الحراري الذي يتاثر بسياسة رفع الدعم .
- التداخل فى الاختصاصات بين المركز والولاية (الأراضي)
- ضعف البنيات التحتية من طرق وموانئ ووسائل تخزين ..الخ.
- تدهور بيئة المناطق الصناعية.
- ضعف الهيكل الصناعي ومساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي.
- ضعف ملائمة ومواكبة التقنيات والقوانين والإجراءات التي تؤهل لبناء استراتيجية الاكتفاء والإنتاج للتصدير وإيجاد مداخل للمنتجات الصناعية الوطنية في السوق العالمي.
- ضعف نمو وتطور صناعة البتروكيماويات وتطوير وسائل الترويج اللازمة للاستثمار في هذا القطاع.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- التبادل التجاري عن طريق الإتفاقيات الإقليمية (الكوميسا والسوق الحرة العربية الكبرى) دون وضع السياسات والتدابير التى تقوى القطاع الصناعي فى مواجهة تلك التحديات والتى أصبحت تمثل تهديد حقيقي لبقاء العديد من الصناعات.

وتتمثل السلبيات التي صاحبت تنفيذ برنامج خطة العام 2012م في الآتى:

- قلة التمويل المتاح لمشروعات قطاعي الموارد المائية والكهرباء يمثل تحدي كبير لتنفيذ المشروعات في موعدها حسب ما خطط لها وذلك لأنها تحتاج إلي تمويل كبير.
- المعوقات الأمنية التى تحول دون الاستمرار في تنفيذ مشروعات المخططة للتنفيذ – مشاريع محطات التوليد (الفولة) ومشاريع خطوط النقل ومشاريع حصاد المياه.
- كذلك إيجاد الأراضي الفارغة والخالية من الموانع والإشكاليات لإقامة مشروعات وزارة الموارد المائية والكهرباء (مشروعات السدود ومحطات توليد الكهرباء).
- ارتفاع تكاليف إنتاج الكهرباء بارتفاع تكلفة قطع الغيار والوقود وتكلفة تحسين وتمديد الشبكات لاستيعاب الزيادة المتنامية فى الأحمال في ظل ثبات تعرفة الكهرباء الحالية.
- تشجيع القطاع الإنتاجي والزراعي والصناعي وتطوير خدمات الكهرباء يتطلب مشاركة القطاعات التمويلية بتوفير التمويل وأدواته.

مقترحات معالجة ضعف الانتاجية:

بما ان ظاهرة تدني الإنتاجية ناتجة من عوامل كثيرة ومتداخلة , منها ما هو متعلق بالسياسات ومنها ما هو متعلق بالجوانب المؤسسية ومنها ما هو متعلق بالعنصر البشري فان معالجتها تتطلب برامج شاملة ومتكاملة تشمل على كل العناصر المؤثرة في الإنتاجية والمتأثرة بها. ولابد من الاشارة هنا الى امكانية تحقيق معدلات مرتفعة في الإنتاجية في المدى القصير نظراً لوجود فجوة كبيرة بين الواقع والفرص والامكانيات المتاحة للنمو. ولسد هذه الفجوة يتعين اجراء معالجات تستثمر الفرص غير المستغلة والطاقات المعطلة والتقانات الجاهزة للاستخدام والتي يمكن تبنيها بسهولة وبتكلفة منخفضة نسبياً. أما في المديين المتوسط والطويل فان معدلات الزيادة في الإنتاجية سوف تكون اقل من نظيرتها في المدى القصير وذلك لأنها تتعلق بمعدلات عالية في الانفاق العام في البحوث والبنى التحتية ورفع القدرات البشرية والتي تحتاج لبعض الوقت لتحدث آثارها. والمهم هو المحافظة على معدلات إنتاجية اعلى من معدلات النمو السكاني والتغير في النمط الغذائي للمواطنين وان تكون مستدامة وغير معرضة للتذبذبات الحادة من سنة لأخرى.

تعتبر زيادة الإنتاجية من أهم العوامل التى يعتمد عليها لتحقيق التنمية المستدامة فى القطاعات الإنتاجية والخدمية ولتحقيق تلك الزيادة لابد من تكامل عناصر السياسات المشجعة للإنتاج لتشكيل الاطار الذى يضمن استقرار المنتجين في دائرة الإنتاج.

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

وفي سبيل تحقيق هذا الإطار تجدر الإشارة الى الجهود التي تمت في التطور الاقتصادي الوطني والتي تشكل عناصر هامة لهذا الإطار وتم توفرها بالفعل حيث قامت الدولة بإلغاء الضرائب على القطاع الزراعي علي مستوي القطر والغت الضرائب علي المدخلات الزراعية وبذلت جهوداً مقدرة في تمويل الإنتاج خاصة الزراعي النباتي. ويبقى من المهم استكمالها ببعض السياسات والعناصر المساعدة, التي تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلاد والمتمثل في التحكم في التضخم وتخفيضه الى رقم أحادي، واستقرار سعر الصرف للعملة المحلية والتحسين في ميزان المدفوعات. وهذا يعتبر دعامة أساسية في تحسين مناخ الإنتاج، ويصبح استكمال السياسات والعناصر المساعدة هو استثمار لهذه الخطوات الكبيرة ليتم تحقيق الإطار المحفز للاستقرار في دائرة الإنتاج ومن ثم انطلاقة مرحلة التطوير وزيادة الإنتاجية. يصبح استكمال السياسات والعناصر المساعدة امراً ميسوراً خاصة مع التوجهات الراهنة لإحداث النهضة الزراعية في البلاد.

إن أهم عوامل النجاح المفتاحية لرفع كفاءة الوحدة الإنتاجية تتمحور في الآتي:

- اعادة النظر في الانفاق العام لصالح قطاعي الزراعة والصناعة بما يضمن توفر متطلبات النمو المستدام لهذين القطاعين بزيادة حجم التمويل المتاح للقطاعات الإنتاجية في الزمان والمكان وبالآجال المختلفة (قصير, متوسط وطويل المدى) حسب طبيعة الإنتاج وراس المال وبشروط ميسرة لصغار المنتجين.
- رفع القدرات للمنتجين وهيكلة مؤسساتهم لإحداث التحول النوعي للمنتجين ورفع كفاءتهم الإنتاجية، وإصدار التشريعات والإصلاح المؤسسي بما في ذلك تحديث نظم الإدارة الزراعية وفق التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.
- تطوير وتحديث النظم الزراعية برفع كفاءة المشاريع المروية القائمة بنقلة نوعية بتحديث إدارة ونظم الري وترشيد استخدام المياه وتطوير الري الحقلي وإدخال والتكثيف المحصولي والتسويق والتصنيع.
- ترقية الخدمات المساندة خاصة تطوير البحث العلمي وتعزيز قدرات أجهزة نقل التقانة والإرشاد، وتطوير التعليم الزراعي وإنشاء وتطوير الأسواق وتعزيز قدرات القطاع المعلوماتية ووسائل درء المخاطر، والتوسع في خدمات التأمين الزراعي ضد المخاطر الطبيعية والتمويلية .
- وإدخال أنماط حديثة في إنتاج الثروة الحيوانية والسمكية بما في ذلك المزارع الرعوية والمحميات البرية.
- تكامل الإنتاج والتصنيع الزراعي.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

إن الإنتاجية التي يتحدث عنها هذا التقرير هي الإنتاج المتحقق لوحدة المساحة في حالة الإنتاج النباتي وللوحدة الحيوانية في حالة الإنتاج الحيواني ولوحدة المنتج الصناعي في حالة الصناعات التحويلية.

السياسات القطاعية :

وهي السياسات التي تخص القطاعات الزراعية داخل القطاع الزراعي (المروي–المطري–البستاني–الغابات والموارد الطبيعية).

اولاً سياسة قطاع الزراعة المروية

- الاهتمام بتأهيل مشاريع الري القائمة وإكمال المشاريع الجاري تنفيذها باعتبارها الضمان الأساسي للأمن الغذائي في إطار التقلبات المناخية.
- حسن إدارة واستغلال مياه الري وتحديد المساحات المزروعة وفقاً لكمية الري المتاحة.
- التكثيف والتنوُّع المحصولي في أماكن الإنتاج المختلفة على أسس اقتصادية.
- العمل على تحسين التركيبة المحصولية في المناطق المختلفة بانتهاج سياسة التنويع والتكثيف الزراعي والاستفادة من العروة صيفية فى الولايات النيلية، على أساس الميزة النسبية لكلٍّ منطقة. بالتوسع فى انتاج المحاصيل الواعدة (فول الصويا, والذرة الشامية) فى القطاع المروى والمطري. مع التوسع في زراعة القطن. وانتاج الاعلاف وسد الفجوة المحلية والتصدير.
- زيادة واستخدام وتطبيق الحزم التقنية الاكثر موائمة للإنتاج التجاري تشمل الكثافة النباتية والاسمدة وتحضير الارض والبذور المحسنة.
- تعميم التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني في كلِّ المشاريع المروية. وربط الانتاج الزراعي النباتي والحيواني بالتصنيع الزراعي.
- تقليل الفاقد في مراحل الإنتاج والحصاد والتسويق.

ثانياً سياسة قطاع الزراعة المطرية

- مراجعة السياسات الخاصة بتنمية وتطوير وتمويل القطاع التقليدي، وإتاحة التمويل لصغار المنتجين وفق رؤية جديدة للضمانات.
- الاستمرار في انشاء مشاريع التنمية الريفية والزراعية المتكاملة تطوير مشروعات الأمن الغذائي والمشروعات الريفية والطرفية لتحقيق استقرار السكان وتقليل الهجرة من الريف الى الحضر.
- وضع استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر موضع التنفيذ في كلِّ برامج وخطط التنمية الزراعية والاجتماعية.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- وقف التوسُّع الأفقي في مشاريع الزراعة الالية واستبعاد الأراضي الهامشية متدنية الإنتاج وتحويلها الى قطاع المراعي.
- دراسة الحجم الاقتصادي لمشاريع الزراعة الالية
- اجراء التعداد الزراعي الشامل وتقوية اجهزة الاحصائيات الزراعية.

ثالثاً سياسة القطاع البستاني:

- توفير المعينات والإمكانيات الضرورية لإنتاج أصناف مميزة من الحاصلات البستانية والاستفادة من الميزة النسبية العالية بالبلاد في إنتاج محاصيل عالية الجودة وفي الوقت المناسب.
- انشاء البنيات الأساسية لصادرات المحاصيل البستانية (مراكز التدريج والتعبئة وقرى الصادرات).
- الاهتمام بإنتاج التمور وتسويقها ودعم المشاتل في مناطق الإنتاج.

رابعاً سياسات خفض تكلفة الإنتاج

تلاحظ أن تكلفة الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في السودان عالية مقارنة مع الدول الأخرى مما أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية لمنتجات السودان في السوق المحلي والعالمي وساهم في ذلك أيضاً تدني الإنتاجية. للتغلب على ذلك وبالتشاور والتنسيق مع وزارات القطاع الزراعي والجهات المختصة قامت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بإعلان سياسات دعم أسعار مدخلات الموسم الزراعي ابتداءاً من الموسم 2008/2007م كسياسة بديلة للدعم المباشر للأسعار والتي كانت متبعة في الماضي. وفي هذا الصدد تم دعم المبيدات بنسبة 25% من سعر الشراء ودعم السماد والجازولين بنسبة 22% لكل منهما وتوفير التقاوي للقمح والقطن المطري ودعم البحوث والإرشاد ونقل التقانة, علاوة على دعم تكلفة تمويل المعدات والجرارات الزراعية بـ 5% ليتحمل المستفيد 5% فقط من إجمالي تكلفة التمويل البالغة 10% مما يعني دعم تكلفة التمويل بـ 50%. كما تم إعفاء كل مدخلات الإنتاج الزراعي من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى وضرائب أرباح الأعمال. وفي مجال الإنتاج الحيواني يتركز دعم الدولة في البنيات التحتية والخدمات المساندة. ففي إطار البنيات التحتية تقوم الدولة بإعداد الحفائر والسدود لتوفير مياه الشرب للحيوان وتوفير معينات الإنتاج ونقل التقانة. وفي إطار الخدمات المساندة تقوم الدولة بتوفير العيادات المتحركة وبرامج التحقين والتفتيش بتوفير جميع الأمصال ودعم بحوث الثروة الحيوانية. ومن المؤمل أن تؤدي هذه السياسات إلى زيادة التوسع الرأسي وتخفيض تكلفة الإنتاج تعزيزاً للقدرة التنافسية في السوق المحلي والعالمي.

ولضمان وصول المدخلات للمنتج بسعر يعكس الدعم المعتبر الذي تقدمه الدولة لا بد من اتخاذ التالي:

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- ⇦ التأمين على كفالة الحرية للقطاع الخاص لاستيراد المدخلات.
- ⇦ سعي الدولة لترتيب علاقة استراتيجية مع منتجي المدخلات خاصة السماد والمبيدات.
- ⇦ النظر في تصميم حزمة تشمل سياسات تمويل الاستيراد وشروط المنافسة في العطاءات لتوفير السماد والمبيدات.

خامساً سياسات الاستثمار الزراعي واستغلال الموارد الزراعية

انتهجت الدولة سياسات هدفت الى زيادة مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار الزراعي بعد تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى الهيكلي فى مطلع التسعينات و التى ركزت علي الاستثمار الزراعي ،التحرير الاقتصادى، تحقيق الاكتفاء الذاتي ،ازالة التشوهات السعرية وتشجيع القطاع الخاص.

واهم عناصر السياسات التى انتهجتها حكومة السودان فى مجال الاستثمار الزراعي هى:

- إعطاء خصوصية لاستثمارات القطاع الزراعي بلوائح خاصة في إطار النافذة الاستثمارية الموحَّدة.
- تشجيع ومنح أفضلية من التسهيلات للاستثمار في المجالات والانشطة ذات الأولوية والتي تشمل :
  1. مشروعات الأمن الغذائي.
  2. مشروعات ترقية الصادرات.
  3. مشروعات إدخال التكنولوجيا الملائمة ورفع كفاءة الانشطة الزراعية.
  4. المشروعات ذات العائد الاقتصادي و الاجتماعي والبعد البيئي.
  5. مشروعات البنية التحتيَّة المساندة للقطاع الزراعي.
- تهيئة الظروف الملائمة والمشجِّعة لقيام استثمارات وصناعات ريفية تحويلية لتحقيق ربط الزراعة بالصناعة وتشجيع الاستثمار في خدمات الصادر والمدخلات الزراعية
- دراسة الأُطر والصيغ الاستثمارية القائمة والعمل على تطويرها وإيجاد أُطر مستحدثة ومشجِّعة للاستفادة من القيمة المضافة وخلق فرص عمالة وتقوية المنافسة في الأسواق المحلية العالمية.
- العمل على إعداد الخريطة القومية لاستخدامات الأراضي ووضع خطَّة قومية للاستثمار الزراعي معتمدةً على مسح شامل للموارد المتاحة تراعي الميزة النسبية للولايات المختلفة والتوازن البيئي.
- تبسيط الاجراءات الادارية المتعلقة بتراخيص الصادر والاستثمارات.

سابعاً سياسات التسويق والتجارة:

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

يعتبر التسويق الزراعي من اهم عناصر البنية الإنتاجية والذى يرتكز على عمليات تفاعل قوى السوق (العرض والطلب).

ومن اهم السياسات التسويقية التي انتهجتها حكومة السودان في رفع كفاءة وفاعلية العمليات التسويقية وتعظيم الربحية للمنتج هي:

- تكوين مجالس لتسويق المحاصيل الزراعية تشترك فيها مؤسَّسات وتجمّعات المنتجين مع مساهمة رمزية للدولة.
- تحسين وتطوير أساليب ومناهج جمع المعلومات التسويقية وتجهيزها وانسيابها.
- فك احتكار سلعتي القطن والصمغ العربي.
- تنشيط التعاون الثنائي بين السودان ودول الجوار الأفريقية ودول العالم المختلفة وتفعيل منظمات التعاون الأفريقية والعربية.
- تشجيع ودعم الصادرات الزراعية وزيادة فرص الميزات التنافسية للسلع الزراعية السودانية وتفعيل وتنشيط تجارة الحدود. مع العمل على فتح اسواق جديدة للسلع الزراعية السودانية
- تشجيع الاتفاقيات الخارجية مع دول السوق الاوربية المشتركة واتفاقية المدفوعات التجارية مع مصر وتطبيق سياسة تعريفة تفضيلية من السلع والمنتجات يتم تبادلها بين الدولتين التى تربطه الاتفاقية الثنائية

سياسات الثروة الحيوانية:

- تنمية المراعي الطبيعية في كل مناطق الرعي عن طريق نثر بذور أنواع واصناف النباتات ذات القيمة الغذائية العالية تحديد مناطق المراعي الطبيعية وحمايتها من تغول الزراعة المطرية ومن الحرائق ، وتحديد مسارات الوصول اليها بالمساحات الملائمة لطبيعة حركة المواشي.
- توفير مصادر المياه للشرب وتوزيعها بالتوافق مع حمولة المراعي وحركة مسارات المواشي.
- الاستفادة من مخلفات المحاصيل وطرق حفظ الاعلاف لسد الفجوة الغذائية للحيوان في فترة الصيف مما يؤدي الى تقليل الوفيات والاجهاضات وانقاص الوزن
- الدفع الغذائي للنعاج ببعض المركزات المتوفرة محليا وبكميات بسيطة ذات جدوى اقتصادية مما يساعد على رفع نسبة الحمل وتقليل نسبة الاجهاض. وزيادة نسبة الحملان عند الولادة والتوأمة وتقليل النفوق.
- تطبيق التوصيات العلمية الصادرة من مركز البحوث الوطنية بهدف رفع إنتاجية اللحوم والالبان ورفع خصوبة الحيوان (محطة بحوث الابيض) تصنيف وتقييم السلالات المحلية

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.smartPDFCreator.com

للماشية وقيام برامج تنمية للتحسين والتطوير ورفع كفاءة الإنتاجية والنوعية مع الاهتمام بحفظ الاصول الوراثية.

- تشجيع قيام الانماط الحديثة للإنتاج الحيواني مثل المزارع الرعوية في المراعي الطبيعية، المزارع الرعوية المروية والتي تستهدف ادماج الإنتاج الحيواني في النمط الزراعي في المشاريع المروية بكفاءة عالية.
- فيما يختص بإنتاج الالبان يتم التركيز على تشجيع مراكز تجميع الالبان حول المدن وفي المشاريع المروية وعلى امتداد الطرق السريعة مع توفر مدخلات الإنتاج والعناية البيطرية في هذه المراكز
- تشجيع الاعداد السليم والصحي للألبان وحفظها وطرق توزيعها للمستهلكين وقيام برنامج توعية لاستبدال الوسائل التقليدية في تسويق وتوزيع الالبان للمستهلكين
- دعم صحة الحيوان ومكافحة الاوبئة وتوفير الادوية والمعدات والخدمات البيطرية وتصنيع الادوية واللقاحات محلياً.
- توفير التمويل المربح للمنتجين وتشجيع التامين على الماشية والمنتوجات الحيوانية.
- الاستغلال الامثل للمسطحات المائية في البحر الاحمر وبحيرة النوبة والنيل الابيض في إنتاج الاسماك عن طريق تشجيع ودعم الصيادين بتوفير قوارب ومعدات الصيد وتشيد مصانع الثلج وتوفير النقل المبرد للأسماك .مع الاهتمام بالتدريب وبناء القدرات.
- التوسع في انشاء مزارع الاسماك في المياه العذبة والمياه المالحة وذلك بتوفير التمويل وانشاء البنية التحتية.
- توطين صناعة الدواجن في السودان بإنتاج الكتاكيت والأمهات والجدات ومدخلات الإنتاج الاخرى خصوصا الاعلاف محليا – وذلك بتوفير التمويل وتخفيض او الاعفاء من الضرائب والرسوم المختلفة وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في صناعة الدواجن والاستغناء عن الاستيراد وتفادي الاختناقات التي تحدث في حالة ظهور وباء.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

القطاع الصناعي:

- الاستمرار فى سياسة الإصلاح الضريبي بإلغاء أو تخفيض الرسوم والضرائب المتعددة المفروضة على المنتجات الصناعية وحظرها إلا بعد موافقة وزارة الصناعة مع عدم فرض أي رسوم إلا مقابل خدمات.
- خفض تكلفة الطاقة (الكهرباء, الوقود, الفيرنس).
- خفض تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة عن طريق تخفيض التعرفة الجمركية بالإضافة إلى تخفيض تكلفة المدخلات المحلية(الزراعية).
- إجازة التشريعات التى تحمى القطاع الصناعي مثل قانون الإغراق والمنافسة والاحتكار.
- توجيه المشتريات الحكومية نحو الإنتاج الوطني (الملبوسات – السلع الغذائية).
- تشجيع البحث العلمي وربطه بالصناعة مع العمل على نقل وتوطين التقانة.
- تأهيل المناطق الصناعية وإنشاء مناطق صناعية مؤهلة.
- الاستمرار فى سياسة الخصخصة فى الصناعات الناجحة واستغلال عائدها فى صناعات أخرى مثل الأسمدة, الصناعات الهندسية, البتروكيماوية, البنيات الأساسية والبحث والتطور والتنمية.
- وضع استراتيجية قومية لنهضة صناعية تغير تركيبة الاقتصاد السوداني تعتمد على نتائج المسح الصناعي والدراسات التشخصية والخريطة الاستثمارية وتجابه تحديات العولمة.
- ضرورة إضفاء مرونة أكثر فى سوق العمل الوطني عن طريق التوصل إلى أنظمة اقتصادية عادلة لتنظيم كيفية وشروط توظيف العاملين أو إنها خدماتهم فى حالة توقف المصانع أو إغلاقها أو تعطلها.
- التصدي للظاهرة الخطيرة المتمثلة في احلال العنصر البشري الوطني بعمالة رخيصة وماهرة ومنضبطة وذلك عن طريق:
  - عمل دورات تدريبية لترقية مفاهيم العاملين نحو زيادة الكفاءة الإنتاجية وترقية الإنتاج مع ربطها بالحوافز المادية والمعنوية.
  - ضرورة إتاحة الفرصة للتأهيل والتدريب الخارجي للكوادر الفنية والمهنية لمواكبة التطورات العالمية.
  - ضرورة إنشاء مراكز للتدريب الصناعي لرفع قدرات العاملين مع استجلاب خبراء للتدريب على التقنيات الحديثة والمتطورة.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

الخلاصة:

إن النواتج المحققة من تنفيذ هذا البرنامج ، تم تقديرها على معطيات هامة مدرجة في هذا البرنامج, ولذا فإن الإسراع بتحقيق هذه النواتج يتطلب الآتى:

- ⇦ بناء القدرات البشرية والمؤسسية والالتزام باستخدام التقنيات والمدخلات التي تجد قبولاً من المزارعين والمنتجين والمجتمع.
- ⇦ تنفيذ البنيات التحتية وكل المدخلات والمخرجات الخاصة بالبرنامج حسب البرنامج الزمني وبالحجم المطلوب.
- ⇦ المتابعة الدقيقة لتنفيذ البرامج والمشروعات لضبط الأثر وتقويم المسار أولاً بأول.
- ⇦ إشراك المعنيين بالتنمية في كافة المراحل لأن رضاء المعنيين هو الضمانة لحسن الأداء.

ومن المتوقع ان يحدث تنفيذ هذا البرنامج تطوراً سريعاً ومشهوداً في الاقتصاد الوطني تتمثل اهم نتائجه في التالي:

- زيادة المقدرة التنافسية للسلع الزراعية (النباتية والحيوانية) والصناعية في الأسواق العالمية والاقليمية وهذا امر ملح وعاجل لمواكبة تطورات التجارة العالمية
- التركيز على الزيادة الراسية بدلاً عن التوسع الافقي يؤدي الى توفير اراضي شاسعة يمكن استخدامها في زيادة الرقعة الغابية وفي المراعي الطبيعية والمحميات مما يؤدي الى اعادة التوازن البيئي المفقود حالياً.
- زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي ستؤدي الى الوفرة والى انخفاض اسعار المواد الخام الزراعية والتى تشكل مدخلات للقطاع الصناعي مما يساعد في ارتفاع إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي على السواء.
- زيادة دخول المنتجين بمختلف القطاعات والتخفيف من وطاه الفقر وانعاش الحياة في الريف وايجاد فرص عمل اضافية في القطاعين.
- معالجة التذبذب في الوضع الغذائي الناتج من التذبذب في الإنتاج من موسم لآخر وبالتالي تحقيق الاستقرار في الامن الغذائي بالبلاد.
- تحريك القطاعات الاخرى المعتمدة على الإنتاج الزراعي كالتجارة والصناعة التحويلية وحركة النقل وحركة الصادر .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

الموارد المائية والكهرباء:

يعتبر قطاع الكهرباء المحرك الرئيس والأساسي لأى تنمية حيث يقوم بإنتاج ونقل توزيع الطاقة الكهربائية لكل السودان، ولأنماط الاستهلاك المختلفة (السكنى , الصناعي , الزراعي وخلافه) وبما أن السودان غنى بموارده الطبيعية و ثرواته الزراعية والمعدنية، لذلك فإن استخراج كل هده الثروات وقيام الصناعات الثقيلة والخفيفة يحتاج الى طفرة كبيرة فى مجال الطاقة الكهربائية.

و تلعب الهيئة القومية للكهرباء دور رئيسيا فى التخطيط لاحتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية وتوفيرها، من خلال وضع الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى لمقابلة الاحتياجات المستقبلية.

تتكون منظومة الكهرباء حالياً من :

- الشبكة القومية وتشمل كل من العاصمة القومية – ولايات النيل الأزرق –سنار– الجزيرة –النيل الأبيض–القضارف– كسلا–نهر النيل – كردفان وتسمى داخل الشبكة
- خارج الشبكة وتشمل الولايات الجنوبية ودارفور الكبرى وكردفان الكبرى– بورتسودان– الشمالية.

الاداء خلال الفترة من 2010م حتي 2012م – مجال البنية التحتية

1- إنجازات نشاط التوليد الكهربائي:

- تم بحمد الله تعالى دخول امتداد محطة الشهيد بقدرة 200 ميغاواط وأيضاً محطة توليد كهرباء قرى (4) التي تستخدم الفحم البترولي بقدرة 110 ميغاواط مما أدى إلى رفع نسبة الاحتياطي فى القدرة المتاحة للتوليد وساعد ذلك في استقرار الشبكة القومية.
- بلغت الطاقة المنتجة للعام 2012م 6,217 (قيقاواط. ساعة) بنسبة زيادة تقدر ب 11% مقارنة بالعام 2011م في شهر سبتمبر.
- بدأ التمهيد لاستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة والطاقة النووية باختيار المستشارين وبدء الدراسات الأولية وتحديد موقع المحطة إضافة إلى إجراء مفاوضات مع شركات عالمية لتركيب محطات طاقات متجددة بواسطة طاقة الرياح والطاقة الشمسية.
- العمل مستمر فى تنفيذ مشروعات التوليد الكهربائي حيث بلغت نسبة التنفيذ فى مشروعي محطة توليد كوستي 70% ومتوقع دخول الوحدة الأولى فى نهاية هذا العام،

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

بلغت نسبة التنفيذ في تأهيل محطة توليد الروصيرص نسبة 96% بينما نسبة التنفيذ في محطة توليد الفولة 33% وتصاحب تنفيذ مشروع توليد الفولة مشاكل يتطلب حلها العاجل وتتمثل فى الاستمرار فى دفعيات بنك الصادرات الصيني ومعالجة التفلتات الأمنية وإنهاء المقاول للعمل.

- توجد مشروعات هامة تنفيذها يساعد فى الاستقرار الاقتصادى ويحتاج إلى تمويل وهى:
  - مشروع التوليد بالغاز الطبيعي (الفولة) للاستفادة من الغاز الطبيعي من مربعي (4) و (6) لمقابلة الطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية ودفع عجلة التنمية بالبلاد.
  - محطة توليد كهرباء البحر الأحمر باستخدام الفحم الحجري لإنتاج 600 ميغاواط ويتوقف التنفيذ على استلام الموقع خالي من الموانع وتأمين التمويل.
  - مشروع تأهيل محطة خزان سنار يهدف المشروع إلى إضافة توليد مائي اقتصادي بقدرة 15 ميغاواط، التنفيذ يتطلب تأمين التمويل ودفع المقدم.
  - مشروع التوليد بطاقة الرياح (دنقلا 100 ميغاواط ونيالا 20 ميغاواط) تم اكمال الدراسة وطرح العطاء وجارى البحث عن التمويل.
- تمت معالجة العجز في التوليد في مدن ولايات دارفور (الجنينة – الفاشر – نيالا– الضعين) بإدخال محطات جديدة سعة 7 ميغاواط في الجنينة و 10 ميغاواط فى مدينة الفاشر و 11.4 ميغاواط فى مدينة نيالا و4.5 ميغاواط في مدينة الضعين. اكتمل العمل بنسبة 100% في المدن المذكورة.

إنجازات نشاط النقل الكهربائي:

- بلغ إجمالي أطوال خطوط النقل في العام 2012م 7,994 كيلومتر بنسبة زيادة تقدر 10% مقارنة بالعام السابق.
- بلغ إجمالي سعة شبكات خطوط النقل التحويلية 12,380 ميقا فولت أمبير في العام 2012م أيضاً بنسبة زيادة تبلغ 10% عن العام السابق.
- اكتمل مشروع الخط الناقل الشبكة الشرقية بطول 316 كيلومتر وبجهد 220 كيلو فولت ويهدف المشروع إلى ربط الإقليم الشرقي بخطوط 220 كيلو فولت لتحسين الإمداد الكهربائي وتوفير الطاقة اللازمة للمشاريع الاقتصادية التي تدفع عجلة النمو بالإقليم.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- مشروع الخط الناقل (دنقلا – واوا – وادى حلفا) ويهدف إلى توفير طاقة للمشاريع الزراعية والصناعية والتعدينية وتقوية الشبكة استعداداً للربط الكهربائي مع جمهورية مصر العربية ولقد اكتملت المرحلة الأولى وهو الخط الناقل دنقلا – واوا بجهد 220 كيلو فولت وبطول 166 كيلومتر.
- اكتمل الخط الناقل للربط الكهربائي مع دولة أثيوبيا بنسبة 100% وهو في المرحلة التجريبية والاختبارات، وجارى العمل في الربط الكهربائي مع الشقيقة مصر.
- مشروع شبكة جنوب كردفان ويهدف المشروع لتحقيق التنمية والسلام فى جبال النوبة والنهضة الاقتصادية بتوفير طاقة كهربائية للمشاريع الزراعية والصناعية والتعدينية وتوفير مواعين نقل لتفريغ كهرباء محطة توليد الفولة والاستفادة من الغاز، المطلوب تفعيل التمويل مع حكومة الصين لبداية تنفيذ العقد .
- مشروع الخط الناقل عطبرة – أبو حمد ويهدف إلى توسيع مواعين النقل بولاية نهر النيل وإمداد مصانع الإسمنت والزراعة والتعدين بالطاقة الكهربائية، وأيضاً توفير مواعين لتفريغ الكهرباء من خزان الشريك مستقبلاً وإمداد مدينة أبو حمد بالكهرباء، مطلوب تفعيل المشاورات مع الحكومة القطرية لتوفير التمويل.
- مشروع تدعيم شبكة ولاية الخرطوم ويهدف إلى استقرار الإمداد الكهربائي بولاية الخرطوم وبالشبكة القومية.
- بلغت متوسط نسبة التنفيذ في محطات النقل التحويلية بالعاصمة والولايات 88%.

انجازات نشاط التوزيع الكهربائي :

- تم إنفاذ برنامج التحسين والصيانة فى كل ولايات السودان، وتم توقيع عقود لتشييد الشبكات المتكاملة فى كل من ولايات الخرطوم، النيل الأبيض، الجزيرة وكسلا. انعكس هذا التحسين والتطوير فى تقليل القطوعات واستقرار الكهرباء
- بلغت نسبة التنفيذ في تشييد خطوط الضغط المنخفض ومحطات التوزيع بالعاصمة والولايات 55%.

كهربة المشاريع الزراعية:

- اكتملت الدراسات لتغذية المشاريع الزراعية بالولايات (الشمالية، نهر النيل، النيل الأبيض، النيل الأزرق، سنار، الجزيرة، شمال كردفان، جنوب كردفان، القضارف، كسلا الخرطوم) عدم توفر التمويل يؤدى إلى تاخير التنفيذ.

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- تم عمل أولويات لخمسة ولايات واكتمل إعداد الدراسات التفصيلية لها وهى ((الشمالية – نهر النيل – كسلا – النيل الأزرق – النيل الأبيض /ومشروع الحرقة نورا لدين بولاية الجزيرة)).
- تم بدء التنفيذ في الولاية الشمالية في المشروعات التي تحتاج إلى ضغط منخفض واكتمل توصيل أكثر من 1400 مشروع صغير وأكثر من 50 مشروع كبير ومتوسط وجارى الترتيب لتوصيل عدد كبير من المشاريع قبل بداية الموسم الشتوي.
- جاري تنفيذ الضغط المنخفض بولاية نهر النيل لحوالي 147 مشروع .
- بالنسبة للمشاريع الزراعية التي تحتاج لضغط متوسط تم إعداد الدراسات التفصيلية لطرح العطاءات وفى انتظار التمويل لولايتي الشمالية ونهر النيل).
- تم توفير تمويل بمبلغ 50 مليون دولار وجاري التفاوض لاستكمال الإجراءات .

قطاع الموارد المائية و السدود وحصاد المياه:

إنجازات وحدة تنفيذ السدود:

- بلغت النسبة الكلية للتشييد في كل مكونات تعلية خزان الروصيرص 98% وتساهم هذه التعلية فى زيادة الطاقة المنتجة السنوية بما يعادل 600 قيقاواط ساعة وارتفاع سعة البحيرة إلى 7.4 مليار متر مكعب.
- العمل مستمرفى مجمع خزان سدى أعالى عطبرة وسيتيت وبلغت نسبة التنفيذ 26% ولذلك لإضافة توليد بقدرة 320 ميقاواط وزيادة الرقعة الزراعية فى حدود مليون فدان.
- تم تنفيذ عدد 195 حفير من جملة الحفائر المخطط تشييدها (241 حفير)، وعدد 8 سدود من جملة عدد 73سد .
- مشروع رى أراضى الروصيرص والدندر والرهد تم طرح مستندات العطاء والآن فى مرحلة تقييم العروض – التمويل المتوفر جزئي من الصندوق العربي ويحتاج إلى تكملة.
- مشروع رى مروى الزراعى المشروع فى مرحلة مراجعة التصميم وأيضاً يحتاج إلى تمويل.
- مشروعات السدود (الشريك، كجبار ودال) تحتاج إلى جهد سياسى لتسليم المواقع خالية من الموانع وتوفير التمويل.
- مشروع الاستزراع السمكى فى بحيرة سد مروى المشروع في مرحلة المفاوضات.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- مشروع الدواجن المرحلة الثانية – بيض المائدة فى مرحلة المفاوضات وبلغت المرحلة الأولى من هذا المشروع نسبة 95% ومتوقع دخوله الإنتاج في نوفمبر 2012م ..
- مصنع الأسمدة العضوية بلغت نسبة التنفيذ 20%.
- تركيب عدد 200 محور – مرحلة التعاقد.

إنجازات قطاع الموارد المائية :

- اكتمل العمل بنسبة 100% من الجانب السوداني في مشروع تنمية خزان الحجر الرملي النوبي وهو مشروع إقليمي مع أربعة دول مشتركة بالحوض وممول من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- تأهيل البنيات الأساسية لمشروع الرهد (بتمويل من صندوق الأوبك) تم التنفيذ بنسبة كلية بلغت 80% من الأنشطة المختلفة للمشروع.
- كهربة وتجميع مشاريع النيل الأزرق (طلمبات النيل الأزرق) تم التنفيذ بنسبة 80% في مجمع كساب .
- تأهيل الخزانات: بلغت نسبة التنفيذ في مشروع تأهيل أبواب ترعتي الجزيرة والمناقل 65% .

إنجازات قطاع مياه الشرب

- مشروع مياه سنجة والدالي والجفرات تم التنفيذ بنسبة 100%.
- مشروع محطة مياه عطبرة والدامر تم التنفيذ بنسبة 30%.
- محطة مياه القطينة تم الافتتاح والمطلوب التمويل لتوصيل الكهرباء.
- مشروع المياه والإصحاح البيئي تم التنفيذ بنسبة 60%.

أثر السياسات الكلية و القطاعية:

تأثرت وزارة الموارد المائية والكهرباء بالسياسات الاقتصادية المتمثلة في:

1- زيادة سعر الصرف مقابل الدولار وكان لذلك أثر في ارتفاع تكاليف إنتاج الكهرباء.

2- المبالغ التي تقدمها وزارة المالية لتنفيذ برامج الخطة الخمسية تعتمد على الإنتاجية الفعلية للقطاعات، ومعظم مشاريع الموارد المائية مشاريع خدمية وليس ذات عائد مادى على الوزارة و هي مدخلات لمشاريع إنتاجية .

الإيجابيات التي صاحبت تنفيذ خطة العام 2012م من البرنامج الثلاثي في الآتي:

1–تحقيق الاستقرار فى الإمداد الكهربائي وما صاحبه من تمديد وتحسين للشبكات

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message Purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

2-الشراكات التي تمت مع الولايات في توفير التمويل لتمديد الشبكات لتغطية طلبات المشتركين .

3-البدء في تنفيذ كهربة المشاريع الزراعية بالولايات.

4-و تشمل الإيجابيات تنفيذ مشاريع حصاد المياه لتوفير مياه الشرب والطعام للإنسان والحيوان.

5- تنفيذ مشروعات محطات مياه الشرب في مدن الولايات المختلفة.

السلبيات التي صاحبت تنفيذ برنامج خطة العام 2012م في الآتى:

1 قلة التمويل المتاح لمشروعات قطاعي الموارد المائية والكهرباء يمثل تحدي كبير لتنفيذ المشروعات في موعدها حسب ما خطط لها وذلك لأنها تحتاج إلي تمويل كبير.

2 المعوقات الأمنية التى تحول دون الاستمرار في تنفيذ مشروعات الوزارة المخططة للتنفيذ - مشاريع محطات التوليد (الفولة) ومشاريع خطوط النقل ومشاريع حصاد المياه.

3 كذلك إيجاد الأراضي الفارغة والخالية من الموانع والإشكاليات لإقامة مشروعات وزارة الموارد المائية والكهرباء (مشروعات السدود ومحطات توليد الكهرباء).

4 ارتفاع تكاليف إنتاج الكهرباء بارتفاع تكلفة قطع الغيار والوقود وتكلفة تحسين وتمديد الشبكات لاستيعاب الزيادة المتنامية فى الأحمال في ظل ثبات تعرفة الكهرباء الحالية.

5 تشجيع القطاع الإنتاجي والزراعي والصناعي وتطوير خدمات الكهرباء يتطلب مشاركة القطاعات التمويلية بتوفير التمويل وأدواته.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

الرؤية المستقبلية:

ملامح خطط الوزارة المتبقية من البرنامج الثلاثي لعامي (2013 – 2014) والتي تحقق الأهداف الكمية التي رُصدت لهذه الأعوام تتلخص في الآتي:

قطاع الكهرباء

لمقابلة الطلب المتنامي على الكهرباء والعمل على استقرار الإمداد الكهربائي، تخطط الوزارة للاستمرار في تنفيذ المشروعات التالية حتى تدخل دائرة الإنتاج:-

- مشروع محطة توليد كوستي 500 ميقاواط.
- مشروع محطة توليد الفولة والخط الناقل (الأبيض – الفولة – بابنوسة) والذى يعتبر المصدر الرئيسي لربط ولايات كردفان ودارفور بالشبكة القومية.
- مشروع محطة توليد الفولة الغازية ويهدف إلى استغلال الغاز الطبيعي المنتج من مربعات (4) و (6) لينتج المشروع 150 ميغاواط.
- إيجاد تمويل وتنفيذ مشروع محطة توليد بورتسودان من الفحم الحجري 600 ميغاواط.
- إيجاد تمويل وتنفيذ مشروع تأهيل محطة توليد خزان سنار.
- إيجاد تمويل وتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة رياح في كل من نيالا 20 ميغاواط، دنقلا 100 ميغاواط وبورتسودان 180 ميغاواط.
- إيجاد تمويل وتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة باستخدام الطاقة الشمسية في كل من الخرطوم 10 ميغاواط، نيالا 5 ميغاواط، الفاشر 3 ميغاواط والجنينة 2 ميغاواط.
- الاستمرار في الدراسات والأعمال التحضيرية للتوليد النووي.
- الاستمرار في الدراسات والاعمال التحضيرية للتوليد الكهربائي باستخدام حرارة باطن الأرض.
- الاستمرار في البحث عن تمويل والتحضير لتنفيذ المشروعات التالية:
  1- الربط الكهربائي السوداني المصري.
  2- مشروع شبكة جنوب كردفان.
  3- الخط الناقل عطبرة – أبو حمد/ عطبرة – الغبش.
  4- مشروع تقوية الشبكة القومية.
  5- الخط الناقل عطبرة – الكباش.
  6- الخط الناقل أركياى – عطبرة/ بورتسودان – أركياى.
  7- الخط الناقل بابنوسة- عديلة – الضعين – نيالا – الفاشر.
  8- الخط الناقل نيالا – كاس – زالنجى – الجنينة.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

9- الخط الناقل أم درمان ومحطة التمتام التحويلية لتغذية المشروعات الزراعية في منطقة غرب أم درمان.

10- مشروع تشييد عدد 22 محطة بالعاصمة والولايات (33/11) كيلوفولت.

11- مشروع تشييد خطوط توزيع بطول 5,600 كيلومتر مستوى 11 كيلوفولت.

12- مشروع تشييد خطوط توزيع مستوى 33 كيلوفولت بطول 3,317 كيلومتر.

13- مشروع تقليل الفقد الكهربائي.

14- مشروع تغذية المشاريع الزراعية بالولايات.

الموارد المائية و السدود وحصاد المياه

الاستمرار في توفير التمويل وتنفيذ المشروعات التالية:

1- مجمع سدى أعالي عطبرة وسيتيت 320 ميقاواط.

2- شبكات خطوط النقل أعالي عطبرة وسيتيت مطلوب تمويل.

3- مشروع ري أراضي الروصيرص والدندر والرهد مطلوب اكمال التمويل.

4- مشروع ري مروى الزراعي مطلوب تمويل إضافي.

5- مشروع سد الشريك 420 ميقاواط، مطلوب بذل جهد سياسي من قبل الولاية لتسهيل عملية استلام الموقع.

6- مشروع سد كجبار 360 ميقاواط، يحتاج لبذل مجهود من الولاية لتسليم الموقع للمقاول.

7- مشروع سد دال 648 ميقاواط، يحتاج لبذل مجهود من الولاية لتسليم الموقع للمقاول.

8- مشروعات حصاد المياه في ولايات الالتماس، التمويل المتوفر لا يغطى كل المشروعات مطلوب تمويل إضافي وبذل مجهود إضافي من الولايات لتأمين المواقع.

9- مشروع الاستزراع السمكي – المفاوضات مستمرة مع المستثمر.

10- مشروع الدواجن المرحلة الثانية – بيض المائدة – مرحلة المفاوضات.

11- مشروع مصنع الأسمدة العضوية – التنفيذ 20%.

12- مشروع تركيب عدد 200 محور – يحتاج إلى تمويل.

13- الاستمرار في تنفيذ محطة مياه عطبرة والدامر.

14- توصيل الكهرباء لمحطة مياه القطينة – يحتاج إلى تمويل.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

15-تشييد عدد 200 مضخة يدوية بمناطق الزراعة المطرية ومسارات مراحيل الثروات الحيوانية (المصايف).

16-تأهيل مشروع مجمع جودة بجنوب النيل الأبيض (11 مشروع بالإضافة لامتداد المشروع 60 فدان.

17-تأهيل مشروع مجمع أبو جلالة بولاية النيل الأبيض (5 مشاريع بالإضافة لامتداد المشروع 25 الف فدان.

18-تأهيل المشاريع بجنوب النيل الأبيض محلية السلام (20 مشروع).

19-مشروعات تأهيل الخزانات (الروصيرص، سنار، خشم القربة وجبل أولياء)

20-مشروع تأهيل بوابات الخزانات (الروصيرص وسنار وخشم القربة).

21-مشروع كهربة وتجميع مشاريع النيل الأزرق (الطلمبات).

22-مشروع النظائر المشعة (عبارة عن دراسات لحوض النيل بإضافة البعد الخاص بالمياه الجوفية – مشروع تعاون دولى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية).

23-مشروع الحجر الرملي النوبي (دراسات المياه الجوفية) مع دول الحوض.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

النفط:

يعتبر قطاع النفط أحد القطاعات الإستراتيجية الهامة لدوره المتعاظم ومساهمته فى تطوير الإقتصاد القومى وقد ظل القطاع يشكل مورداً أساسياً للإيرادات القومية ومحركاً قوياً للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. وقد أدت حزمة السياسات والتدابير التى إنتهجتها الدولة إلى حدوث تطوراً ملموساً فى القطاع مما أدى إلى إكتمال حلقات منظومة صناعة النفط فى السودان إستكشافاً ، إنتاجاً، تكريراً ، نقلاً، توزيعاً، وتسويقاً والذى إنعكست آثاره الإيجابية على الإقتصاد القومي.

أثر السياسات الكلية على قطاع النفط :

تأثر قطاع النفط بالسياسات العامة الاقتصادية الكلية فى محاورها المختلفة خلال الفترة 10 – 2012 أي فترة البرنامج الثلاثي الأول وقد انتهجت الدولة سياسات خاصة برفع الإنتاج ودعم سياسات النمو والاستقرار الاقتصادى كما يلى :-

- مجال النمو الإقتصادى فقد ساهم قطاع النفط فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 9.1 % في العام 2010م مقارنة مع نسبة 14.9% فى العام 2009م وتأثرت النسبة بإنفصال دولة الجنوب فى النصف الثانى من العام 2011م أما العام 2012م فمن المتوقع أن تنخفض مساهمة القطاع إلى حوالي 2% .
- فيما يلى القطاع الخارجى فقد ساهمت صادرات النفط حتى العام 2010م بنسبة 88% من الصادرات الإجمالية.
- فيما يلى الموازنة العامة فقد ساهمت إيرادات النفط فى الإيرادات القومية بنسبة 42% فى العام 2010م وبنسبة حوالي 29% فى العام 2011م ونتيجة لإنفصال الجنوب وفي العام 2012م قدرت بنسبة 20% من جملة الإيرادات القومية.
- فيما يلى سياسات التنمية المتوازنة والاستثمارات فقد بلغت جملة تراكمات الاستثمارات النقدية المباشرة (F D I) في قطاع النفط 19 مليار دولار حتى أكتوبر 2010م، وقد بلغ جملة ما تم استرداده 10 مليار ليصبح صافي التدفقات النقدية من الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط 9.1 مليار دولار بنسبة 73.4% من صافي التدفقات النقدية للاستثمارات الأجنبية في السودان والتى تبلغ 12.4 مليار دولار .
- تأثرت استثمارات قطاع النفط سياسات قطاع التعدين تخفيض سعر الصرف وشح العملات الأجنبية بالبلاد خاصة النصف الثاني من العام 2011م بعد انفصال الجنوب حيث نجم عن ذلك بطء فتح خطابات الاعتمادات للمشروعات النفطية وعدم الالتزام بمستحقات الشركاء الأجانب إضافة إلى التزامات الجانب السوداني .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message, purchase the product at www.smartPDFCreator.com

- فيما يلى سياسات بناء القدرات فقد عملت سياسات قطاع النفط التدريبية وبناء القدرات على توطين صناعة النفط فى السودان عبر تأهيل وتنمية وتطوير الكوادر البشرية من إجل تحقيق أهداف الإحلال والسودنة، وقد تم رفع نسبة السودنة بنهاية 2010 – 2012م إلى 92% فى كل من شركة النيل الكبرى وشركة بترودار وبنسبة 87.2% بشركة بتروإنرجي و85% في شركة النيل الأبيض لعمليات البترول بينما بلغت نسبة السودنة بمصفاة الخرطوم نسبة 75.7%.

أداء قطاع النفط خلال الفترة 2010م -2012م :-

فى مجال الاستكشاف والإنتاج النفطي :-

عمدت وزارة النفط إلى تطبيق حزمة من السياسات بهدف تطوير إنتاج النفط ورفع مساهمته في الاقتصاد القومي وقد تم خلال الفترة 2010 – 2012م حفر 79 بئر استكشافية و20 بئر تحديدية و118 بئر تطويرية أسفرت عن تحقيق زيادة في الاحتياطي النفطي قدرها 235 مليون برميل .

أما في مجال إنتاج النفط الخام فقد بلغ إنتاج النفط 174 مليون برميل بمعدل إنتاج يومي 462 ألف برميل خلال العام 2010م وبنسبة تنفيذ 97.1% من المخطط، ثم انخفض فى العام 2011م ليبلغ الخام المنتج 106 مليون برميل بمعدل إنتاج يومي 261 ألف برميل وبنسبة تنفيذ قدرها 63.0% ويعود انخفاض نسبة تنفيذ المخطط خلال العام 2011م نتيجة لانفصال الجنوب فى النصف الثاني من العام حيث تم إعداد الخطة على أساس الوحدة، بينما من المتوقع إنتاج 39 مليون برميل فى العام 2012م بمعدل إنتاج يومي 107 ألف برميل وبنسبة تنفيذ 98.7% من المخطط للعام، وقد عملت الوزارة خلال العامين 2011م والعام 2012م على إعداد برامج استكشافية وإنتاجية بهدف زيادة إنتاج النفط وتلافي آثار فقدان البلاد لجزء كبير من الموارد نتيجة للانفصال، ومن المتوقع أن يبلغ معدل الإنتاج اليومي 180 ألف برميل خلال العام 2013م كنتيجة لجهود زيادة العمليات الاستكشافية وبرامج تعزيز الاستخلاص من المربعات المنتجة بالتعاون مع الشركاء فى قطاع النفط، كما أن تعزيز الجهود الأمنية فى مناطق الإنتاج ودفع مستحقات الشركاء يعتبر من أهم ركائز تحقيق الأهداف الكمية لخطة العام 2012م، والجدول رقم (12) يوضح إنتاج الخام خلال الفترة 2010- 2012م.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

جدول رقم (12)

إنتاج الخام خلال الفترة 2010 – 2012م

برميل

السنوات	الخام المخطط إنتاجه	الخام المنتج	نسبة التنفيذ
2010	**173,740,000**	**168,655,877**	**%97.1**
2011	**168,630,000**	**106,203,849**	**%63.0**
2012	**39,502,380**	**38,974,218**	**%98.7**

المصدر: وزارة النفط

فى مجال التصدير والإستيراد :-

صادرات الخام :

بلغت صادرات النفط 73 مليون برميل خلال العام 2010م بنسبة تنفيذ 110.9% من المخطط وذلك لتخفيض حصة مصفاة الأبيض نتيجة لتحسن أسعار الصادر ، وفى العام 2011م إنخفضت صادرات الخام السوداني لتبلغ 43 مليون برميل بنسبة تنفيذ 53.9% متأثرة بإنفصال الجنوب فى النصف الثانى من عام 2011م ، أما فى العام 2012م لم يتم تصدير للخام وذلك لتوجيه نصيب الحكومة والشركاء لمقابلة إحتياجات المصافي والإمداد المحلي، والجدول رقم (13) يوضح صادر الخام خلال الفترة (2010 – 2012م).

جدول رقم(13)

صادر الخام خلال الفترة (2010 – 2012م).

السنوات	الخام المخطط تصديره	الخام المصدر	نسبة التنفيذ
2010	65,851,000	73,048,337	110.9%
2011	79,065,000	42,636,780	53.9%
2012	–	–	–

المصدر: وزارة النفط

مشتريات الخام :

نتيجة لإنفصال الجنوب تم التحسب فى خطة العام 2012م لتغطية عجز نصيب الحكومة عن مقابلة حاجة المصافي بشراء نصيب الشركاء ، وقد تم خلال العام 2012م شراء 12 مليون برميل بنسبة 53.4% من المخطط شراءه ويرجع ذلك نتيجة لتأثر ضخ الخام من مربعي 2&4 بأحداث هجليج وشح العملات الأجنبية، والجدول رقم(14) يوضح مشتريات الخام خلال العام 2012م.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message Purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

جدول رقم (14)

: مشتريات الخام خلال العام 2012م

السنوات	الخام المخطط شراءه	كميات الخام المشتراه	نسبة التنفيذ
2012	22,528,000	12,030,591	%53.4

المصدر: وزارة النفط

صادرات المنتجات :

بلغت الكميات المصدرة من المنتجات النفطية 561,741 طن متري خلال العام 2010م بنسبة تنفيذ 142.1% وذلك لتصدير كميات من البوتجاز والفيرنس خارج الخطة، وفي العام 2011م بلغت الكميات المصدرة من المنتجات النفطية 450,687 طن متري بنسبة تنفيذ 158.7% وذلك لتصدير فيرنس وبوتجاز وكيروسين خارج الخطة، وفى العام 2012م تم تصدير 113,768 طن متري من البنزين بنسبة تنفيذ 29.6% وذلك لزيادة الطلب على منتج البنزين إضافة إلى تأثر الإمداد بأحداث هجليج، والجدول رقم (14) يوضح إستيراد المنتجات النفطية خلال الفترة 2010- 2012م.

جدول رقم (15)

صادرات المنتجات النفطية خلال الفترة 2010- 2012م

السنوات	الكميات المخطط تصديرها من المنتجات النفطية	الكميات المصدرة من المنتجات النفطية	نسبة التنفيذ
2010	**395,195**	561,741	142.1%
2011	**283,912**	450,687	158.7%
2012	383,828	113,768	29.6%

المصدر: وزارة النفط

- خطط صادر المنتجات عبارة عن بنزين بينما شمل التنفيذ الفعلي للصادر الفيرنس والبوتجاز بالإضافة للبنزين.

واردات المنتجات النفطية :

بلغت الكميات المستوردة من المنتجات النفطية 590,435 طن متري في العام 2010م بنسبة تنفيذ 78.5% لانخفاض الطلب من قبل وزارة الكهرباء على منتجي الجازأويل والفيرنس، وفي العام 2011م فاقت الكميات المستورة المخطط بنسبة 9.7% نتيجة لاستيراد كميات كبيرة من

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

البوتاجاز لزيادة الطلب عليه من قبل الاستهلاك المنزلي ودخول استخدامه فى صناعة الخبز بالإضافة للكميات المستوردة من منتج الجازأويل ، وفي العام 2012م بلغت الكميات المستوردة 741,657 طن متري بنسبة تنفيذ 69.8% وذلك بسبب تأخر صدور خطابات الاعتماد من بنك السودان فى الزمن المحدد بسبب شح العملات الأجنبية مما يؤثر على عمليات الاستيراد، والجدول رقم (16) يوضح استيراد المنتجات النفطية خلال الفترة 2010 – 2012م.

جدول رقم(16)

إستيراد المنتجات النفطية خلال الفترة 2010 – 2012م

السنوات	الكميات المخطط إستيرادها من المنتجات النفطية	الكميات المستوردة من المنتجات النفطية	نسبة التنفيذ
2010	751,855	590,435	78.5%
2011	851,865	934,174	109.7%
2012	1,063,066	741,657	%69.8

خطط استيراد المنتجات للأعوام 2010 و 2011م شملت البوتجاز والجازأويل وغاز الطائرات وفى العام 2012م تم ضم منتج الفيرنس لقائمة خطة الاستيراد.

المعوقات والصعوبات التى واجهت التنفيذ:

- مشكلة الحصار الاقتصادى وأثرها فى إعاقة الحصول على الأجهزة والمعدات.
- مشاكل التمويل لبعض المشاريع والتى تعتمد على التمويل الخارجي كمشروع خط أنابيب الخرطوم – مدنى ومشاريع توسعة المصافي (الخرطوم – بورتسودان – الأبيض).
- عدم الوفاء بتسديد ديون الشركاء ومستحقاتهم أثر سلباً على تنفيذ البرامج والخطط خلال الفترة .
- تأخر العمل فى الحقول النفطية بسبب المشاكل الأمنية وتعويضات المواطنين.
- عدم كفاية الحفارات التى تعمل فى عمليات استصلاح الآبار و صعوبة تحريك الحفارات بسبب الأمطار والأسباب الأمنية في بعض المناطق بالإضافة إلى ازدياد كميات المياه المنتجة وتأخر الانتهاء من دراسات تطوير الحقول.
- مشكلة صدور خطابات الاعتماد من بنك السودان بسبب شح العملات الأجنبية وأثر ذلك على عملية استيراد المنتجات النفطية لسد العجز فى الاستهلاك المحلي.

مساهمة النفط في تحقيق أهداف الألفية التنموية وتخفيض حدة الفقر:

- وضعت وزارة النفط ضمن أولوياتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وركزت على المناطق التي يتم فيها التنقيب عن النفط فهناك لجنة متخصصة تشرف على تنفيذ

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

المشروعات الخدمية بمناطق البترول بالتعاون مع الشركات العاملة في مجال النفط والتي تعود بالنفع على إنسان المنطقة بإعتباره أول المستفيدين من هذه الخدمات.

- وتمثلت هذه الخدمات في حفر الآبار والحفائروبناء شبكات المياه لتوفير مياه الشرب النقية للإنسان والحيوان وتقديم الخدمات الصحية المتمثلة في بناء المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات البيطرية وتنظيم القوافل الصحية والخدمات التعليمية من تشييد المدارس وتزويدها بالمعدات والزي المدرسي وبناء شبكات ومحطات الكهرباء وتخطيط وإنارة هذه المناطق والمدن بالإضافة إلى تشييد الطرق والكباري وأنظمة الاتصالات وغيرها .
- وفي جانب استيعاب العمالة وسودنه الوظائف استوعب القطاع عدد كبير من الخريجين والعمالة الوطنية المدربة في مختلف الشركات العاملة في مجال النفط كما تم سودنة العديد من الوظائف بشركات القطاع وفقاً للاتفاقيات الموقعة ، كما ساهمت عائدات النفط في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النسب المستهدفة للنمو الاقتصادي والذي ينعكس مباشرةً في تخفيف حدة الفقر وتوفير الخدمات الأساسية من رعاية صحية أولية وتعليم أساسي كما ساهم قطاع النفط في تنمية الشراكات وبذلك يكون قطاع النفط قد ساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق أهداف الألفية التنموية وتخفيض حدة الفقر.

الرؤية المستقبلية:

- تكثيف عمليات الاستكشاف والتنقيب وتعميمها في جميع المربعات النفطية وإتباع المنهج الرقابي الأمثل.
- العمل على توفير الإمداد النفطي لمقابلة احتياجات القطاعات المختلفة مع منح أولوية للقطاعات المنتجة.
- استخدام الأساليب العلمية الحديثة لتقليل الفاقد والمحافظة على البيئة فى مراحل الصناعة النفطية وخفض التكلفة .
- جلب وتوطين أحدث تقنيات العلم والتكنولوجيا في مجال الصناعة النفطية.
- العمل على توفير البنيات التحتية اللازمة للتكرير والتخزين والنقل والتوزيع بجميع عمليات الصناعة النفطية.
- مراجعة السياسات والضوابط التي تحكم العمل في مجال النفط بالتنسيق مع الجهات المعنية لمواكبة المستجدات التي تطرأ على مناخ الاستثمار والتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات الاقتصادية والتأكيد على تطبيقها.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- ربط حوافز الاستثمار بتحقيق الأهداف المرجوة بما يعود بالنفع على الدولة على المدى الطويل.
- تطوير الجهود الرامية لتوفير الفرص الاستثمارية في إطار نتائج الخطة القومية للطاقة.
- العمل على توفير الأمن بالدرجة التى تمكن المستثمرين وشركات النفط الأجنبية من القيام بالعمليات بفعالية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- العمل على رفع وبناء قدرات الكوادر الوطنية وتأهيلها للوصول بها لمستويات الخبرة المطلوبة.
- العمل على توفير الخدمات الاجتماعية في مناطق النفط .
- الاستمرار في النشر والترويج لاستخدامات تقنيات الطاقة المتجددة .
- الاستمرار فى تحويل ميزان الطاقة من استخدام الكتلة الإحيائية عن طريق التصاعد المستمر لبنية الطاقة الأحفورية والمائية والجيوحرارية والمتجددة .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

التعدين:

اثر السياسات الكلية علي التعدين:

نتيجة للزيادة المضطردة في إنتاج الذهب إرتفع معدل مساهمة التعدين في الناتج المحلي إرتفاعاً ملحوظاً حيث يتوقع أن تصل نسبة مساهمته إلى حوال 2% في العام 2012م بالمقارنة مع 0.1% في عام 2010م وقد شهد القطاع تدفقاً ملحوظاً في مجال الاستثمارات الأهلية من خلال التعدين التقليدي إضافة إلى الإستثمارات الخاصة وتدفق العروض من الاستثمارات الأجنبية.

اثر السياسات القطاعية علي التعدين

يتأثر قطاع التعدين بعدم ثبات السياسات وكثرة المتغيرات لا يساعد ذلك في تحقيق الأهداف المرجوة. تجري الآن دراسات متخصصة لوضع السياسات اللازمة للعمل بها في أي زمان ومكان حسبما تقتضيه عمليات التعدين في السودان وان مرجعية هذه السياسات مرتبطة بدستور السودان والتشريعات المركزية والولائية في مجال التعدين ومثال ذلك:

1/ سياسة التعدين التقليدي وسبل تطويره.

2/ سياسة منح الرخص وتحديد مستحقات الوزارة والجهات المشاركة.

3/ تفعيل سياسة الارتباط بالمنظمات العالمية العاملة في مجال التعدين .

4/ سياسة تفعيل الاستكشاف المعدني في السودان .

محور التعدين التقليدي :-

الإنجازات في محور التعدين التقليدي (Small Scale & Artisanal Mining) :

1/ بالتنسيق مع بنك السودان تم افتتاح حوالي (4) نوافذ لشراء الذهب في مواقع التعدين التقليدي بغرض محاربة التهريب ورفع الكميات المشتراه بواسطة بنك السودان .

2/ تم توفير وسائل حديثة للإنتاج باستجلاب (6) ماكينات متطورة من دولة جنوب أفريقيا وأروبا بهدف خفض استعمال الزئبق ومضاعفة نسبة الاستخلاص إلى أكثر من 65%.

3/ تنظيم مواقع التعدين التقليدي وتنظيم المعدنين وحصرهم والقيام بحملات للإرشاد والتثقيف .

4/ المساعدة فى الحصول على التمويل الأصغر في توفير المعدات والأجهزة.

5/ ضبط التعامل مع وكلاء شراء الذهب وبسط سيطرة الدولة عبر إدارة الذهب لتحجيم التهريب ورفع كميات الشراء ومحاربة المضاربات .

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

6/ جاري العمل على توفير مزيد من معامل الشيشنة والمعايرة لتوزيعها على الولايات وكذلك تمكن البنك المركزي من فتح عدد من الفروع في بعض الولايات الأمر الذي ساعد في خطة ضبط المشتريات.

7/ بلغ الصادر خلال الفترة يناير –سبتمبر 2012م حوالي (34) طن من واقع 50 طن من الربط المقدر بنسبة 68% بعائدات وصلت الى 1.7 مليار دولار.

8/شكل صادر الذهب نسبة70% من جملة الصادرات وشكلت الصادرات غير البترولية والتي من ضمنها الذهب نسبة 89 % .

الإنتاج في النصف الأول

جدول رقم (17)

الإنتاج في النصف الأول من عام 2011م/طن	الإنتاج من يناير – 30 سبتمبر 2012م / طن	نسبة الزيادة
10	34	%304

محور الشركات :-

الإنجازات في محور الشركات الكبيرة:

1/ من جملة (122) شركة قامت بالتوقيع على اتفاقيات امتياز مع الحكومة تم إلغاء (37) شركة ثبت عدم جديتها وقدرتها على العمل وتبقت (85) شركة تعمل الآن بمستويات ومراحل متفاوتة ما بين الاستكشاف وتجميع العينات وإعداد دراسات الجدوى .

2/ ومن جملة الـ(85) شركة هنالك (4) شركات دخلت تماماً في مرحلة الإنتاج وهي:-

جدول رقم(18)

م	الشركة	الانتاج في النصف الاول من العام	الانتاج في العام الماضي	جملة الانتاج المتوقع خلال العام
.1	أرياب	1.3 طن	1.2	2 طن
.2	رضا	194 كيلو	165	500 كيلو
.3	هواكان	12 كيلو	–	100 كيلو
.4	حجاجية	35 كيلو	–	600 كيلو
	الجملة	1.54 طن	1.3	3 طن

المصدر: وزارة المعادن

3/ وأيضاً من جملة الـ(85) شركة هنالك (11) شركة يتوقع دخولها للإنتاج قبل نهاية العام وبداية العام المقبل .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

جدول رقم(19)

م	الشركة	الموعد المحدد للانتاج	الانتاج المتوقع/العام
.1	صحارى	نوفمبر 2012م	
.2	دلقو	نوفمبر 2012م	1 طن
.3	مناجم	نوفمبر 2012م	1.2 طن
.4	أورشاب	ديسمبر 2012م	
.5	مهوقني	يناير 2013م	
.6	مياس نوب	قبل أبريل 2013م	
.7	آيات	قبل أبريل 2013م	
.8	بيوضة الكبرى	قبل أبريل 2013م	
.9	أنسان ويفكس	قبل أبريل 2013م	
.10	غزال	قبل أبريل 2013م	
.11	الدولية	قبل أبريل 2013م	
	الجملة		

المصدر :وزارة المعادن

4/ أما الشركات المتبقية وعددها 73 شركة موزعة في ثمانية ولايات فهي في مرحلة الاستكشاف وهي مرحلة اخذ العينات الترابية والصخرية وإرسالها إلي خارج البلاد لأغراض الفحص ويتوقع أن تصل جملة العينات المصدرة إلى كمية لا تقل عن 25 طن

5/ تقوم إدارة الرقابة على التعدين بمتابعة هذه الشركات وتقوم هذه الأيام بتصميم وتنفيذ برنامج حاسوب لضبط حسابات ومشتريات هذه الشركات بتطبيق نظام يسمي الـ U B I S والذي تم إقتباسه من وزارة النفط ويهدف بالإضافة إلى ضبط الحسابات إلى ربط كل العمليات التجارية التي تقوم بها الشركات برئاسة الوزارة لمزيد من الرقابة وضبط الصرف لأنه وكما هو معلوم فإن كل المنصرفات في مرحلة الإستكشاف صرف مسترد .

6/ تمكنا خلال النصف الأول من العام من تشكيل مجموعات تحالفات (كونسورتيوم) في كل ولاية ، يتشكل من مجموع الشركات العاملة بالولاية وتم التوقيع على اتفاق إطاري يضمن تعاون هذه الشركات فيما بينها في تبادل المعلومات والخبرات والآليات وكذلك التعاون فيما بينها لقيام صندوق التنمية الاجتماعية بالولايات بتمويل من الشركات وبأنصبة معلومة بغرض مساهمة الشركات في تنمية المجتمعات المحلية في مجالات خدمات التعليم والصحة والمياه وإصحاح البيئة وتشغيل أبناء المنطقة وقد تم التنفيذ في البحر الأحمر والقضارف وجنوب كردفان وغيرها.

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

7/ ودعماً لذات التوجه الوارد في النقطة أعلاه شرعت الوزارة وبالتنسيق مع المحليات في تأسيس وتقنين صندوق التنمية الاجتماعية بشراكة ما بين الشركات والمحليات والوزارة وذلك بصياغة لوائحه ونظامه الأساسي.

8/تقوم الوزارة بنشاط مكثف بالتنسيق مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني والشرطة لتوفير الأمن وبسطه في كل مواقع التعدين التقليدي ومواقع الشركات الكبرى بهدف الفصل ما بين المعدنين التقليديين والشركات الكبرى ولوقف التعديات التي كانت تشتكي منها الشركات .

الأداء في مجال تنويع المعادن :

تقوم سياسة على تنويع المعادن وعدم الاعتماد على الذهب فقط وفي ذلك تم الاتي:

1/تم الاهتمام بإنتاج المعادن المختلفة خاصة من التعدين الصغير مثال الكروم والجبص والفلسبار والنحاس وغيرها.

2/تم حصر كل تراخيص التعدين في مجال التعدين الصغير والبالغ عددها 503 ترخيصاً حيث تم تشكيل فرق عمل أجرت مقابلات مع كل هذه الشركات بغرض توفيق أوضاعها والزامها بالشروع فى الانتاج وسداد ما عليها من مستحقات مالية لصالح الوزارة.

3/تم حصر كل مواقع تواجد الحديد وتم تخريطها في مربعات وتم الاتصال بحوالي 16 شركة متخصصة في مجال الحديد وتم الاتفاق معهم على أنه من أولويات الوزارة عدم تصدير الحديد كخام إنما الحرص على تصنيعه داخل السودان ولقد تقدمت بعض هذه الشركات بدراسات لقيام مصنوعات الحديد بالسودان .

4/تم اعداد دراسة عن توطين صناعة الحديد والنحاس والفولاذ بقيام مصانع داخل السودان.

5/تم توقيع اتفاق مع شركة امراس العالمية البريطانية لاستكشاف المعادن الزراعية و في مساحة تقدر بحوالي 45الف كيلو متر مربع ويمتد الاتفاق لمدة ستة شهور ويقضي الاتفاق في حالة وجود احتياطات المعادن الزراعية قيام مصانع لإنتاج الاسمدة داخل السودان وبيع الانتاج محلياً لمقابلة الاحتياج ومن ثم تصدير الفائض.

6/تم اجراء عمليات استكشاف ميداني للرمال السوداء على سواحل البحر الاحمر ووجدت احتياطات تقدر بحوالي ثلاثين مليون طن وهي كميات تجارية يجري الان ترويجها للصين وروسيا باعتبارها من المعادن الاستراتيجية وذات الخصوصية .

7/شرعت الوزارة في حصر مواقع تواجد النحاس في كل السودان ومن ثم توجيه الولايات بوقف التعامل مع الانتاج العشوائي للنحاس كما تم الاتفاق مع التصنيع الحربي لإعداد دراسة لقيام مصهر للنحاس يساعد على تجميع كل الانتاج من النحاس وصهره وتصديره مصنعاً.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

8/ أولت الوزارة خام الكروم اهتماماً خاصاً وذلك للميزة النسبية التى يتميز بها السودان من حيث وفرة الانتاج وجودة الخام وتم تشكيل مجلس خاص بإعداد السياسات المتعلقة بهذا المعدن وزيادة نسبة العائد منه وتوطين الصناعات المتعلقة به .

الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتعدين :-

1. برز قطاع المعادن خلال الفترة الماضية كواحد من القطاعات الاقتصادية المهمة وساهم في تحقيق أهداف البرنامج الثلاثي وإعادة التوازن واستدامة الاستقرار الاقتصادي وزيادة الإيرادات العامة للدولة بشكل مقدر .
2. تقدم موقع السودان في التصنيف العالمي للدول المنتجة الذهب وبرزت الثروة المعدنية السودانية كضمان قوي لكافة الأنشطة في مجال الشراكات الاقتصادية مع العديد من دول العالم وفى مجال التعاون الدولي .
3. شكل قطاع التعدين دعماً للقطاعات الأخرى لاسيما قطاعات الزراعة والصناعة والرعي وساهمت عائدات التعدين لدى المواطنين في تحسن الأداء في هذه القطاعات خلال هذه الفترة.
4. وفر قطاع المعادن مئات الآلاف من فرص العمل للشباب إذ يقدر عدد العاملين حالياً في قطاع التعدين بأكثر من 500الف شاب في حوالي 32 مهنة مختلفة . مما ساهم في مكافحة البطالة واستيعاب الشباب والخريجين .
5. ساهم قطاع التعدين فى تخفيف حدة الفقر , وارتفع مستوى المعيشة ودخل الفرد في مناطق التعدين التقليدي وتحولت الحياة الاجتماعية تدريجياً إلى مظاهر التحسن والرفاهية.
6. ساهم قطاع التعدين في تنمية المجتمعات المحيطة بمناطق التعدين من خلال العديد من الأنشطة التي ابتدرتها شركات التعدين وبالتركيز على مجالات الصحة والتعليم ومياه الشرب.
7. اجتماعياً ساهم قطاع التعدين في الحفاظ على جذوة الأمل في نفوس أفراد الشعب السوداني بخيرات هذه الأرض الطيبة وادي إلى خلق روح المغامرة والتحدي في نفوس الشباب والمعدنيين (الدهابة) ، وشهدت مواقع التعدين هجرة عكسية الى الريف لتشكل مواقع بوتقات انصهار واجتماعي وثقافي ساهمت في تجفيف بؤر النزاعات ، واستقطبت الطاقات التى كانت تشكل وقوداً لبعض العمل العسكري المسلح المناوئ للدولة

الرؤي المستقبلية

- مراجعة قانون الثروة المعدنية ولائحة التعدين الاهلي .
- تقنين النسب بين الحكومة والشركاء.
- تسجيل شركات الانتاج ولوائح محاسبتها وتحفيزها.
- تقوية التقنيات المستخدمة في الاستكشاف المعدني.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- تطوير المعامل الحالية للوصول الي نتائج فحص معملي صحيحة .
- تأهيل وتحديث مركز المعلومات الجيولوجية وبناء قاعدة المعلومات وحوسبة النظم.
- تحديث الخريطة الجيولوجية في السودان.
- تأهيل الكادر البشري لمواكبة التطورات المضطردة في مجال التعدين واستمرار تنمية الموارد البشرية.
- تنظيم وتطوير التعدين التقليدي في السودان.
- مراقبة الشركات العاملة في مجال التنقيب ومساعدتها بزيادة الانتاج.
- تطوير البنية التحتية لوزارة المعادن.
- استمرارية تحديث الخارطة الجيولوجية للسودان.
- تنويع المعادن بدلاً من الاعتماد علي الذهب.
- تقديم الخدمات اللوجستية للشركات العاملة في التعدين.
- المساهمة الفاعلة في الناتج المحلي.
- المساهمة في التنمية الاجتماعية بالولايات.
- توطين صناعة التعدين بدلاً من تصدير الخام.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

الجزء الثاني

قطاع البنيات التحتية و الخدمات

1/2 البنيات التحتية

2 /2 الخدمات

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

قطاع البنيات التحتية و الخدمات

(يشمل االبنيات التحتية والخدمات)

يعتبر القطاع الخدمات قطاعاً استراتيجياً وحيوياً لتحريك حركة النشاط الاقتصادي , ليس فقط على المستوى الداخلي و انما كذلك على المستوى الدولي بما يجعله من اهم القطاعات الداعمة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الداخلي .

يتكون القطاع من قطاعات فرعية هي:-

1/ البنيات التحتية

يشتمل على : السكة حديد , الموانئ البرية والبحرية , الطيران المدني , النقل النهري والبحري والجوي والبري, والاتصالات.

2/ الخدمات

تشمل الخدمات الاجتماعية , الصحة والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحي والرعاية الاجتماعية والعمل والثقافة والإعلام وتشمل الخدمات الاقتصادية التجارة والسياحة والفنادق و المطاعم والخدمات المالية وخدمات الترويج للاستثمار والخدمات المصرفية والتحويلات الخارجية.

يشكل القطاع أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وتتزايد كل عام حيث ارتفعت نسبة مساهمته من 42.8% الى 45.6% والى 46.3% في الأعوام 2010م ، 2011م و2012م على التوالي .

* أداء المياه (مياه الشرب) ولائي.

1/2 البنيات التحتية

قطاع النقل والطرق والجسور

يتمثل الهدف الاستراتيجي للقطاع فى الاتى:-

1. تبنِي الخطة القومية الشاملة لقطاع النقل للفترة من 2011م – 2030م التي هدفت سياساتها وبرامجها الاستثمارية الي توفير شبكة متكاملة للنقل بجميع وسائطه لتحسين الخدمات ومقابلة التحديات التي تواجه القطاع .
2. تطبيق السياسات الخاصة بإعادة هيكلة وتنظيم القطاع بالشروع في تكوين أجهزة رقابية تتولى الإشراف علي السياسات والبنية التحتية والتنظيمية للقطاع وإتاحة الفرصة للقطاع

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

الخاص للقيام بعمليات تشغيل وسائط النقل المختلفة وتقديم الخدمات في كل من النقل البري والمائي والجوي

الاداء الفعلي لوحدات القطاع:-

1/1/1/2 الهيئة القومية للطرق والجسور

يتمثل الهدف الاستراتيجى للهيئة في إنشاء شبكة طرق أسفلتية متينة، مريحة تصل ولايات السودان ببعضها و بالموانئ و بالعاصمة القومية ودول الجوار وذلك للآتى :

- تحقيق الاستغلال الأمثل لوسائل النقل بالطرق البرية و تحقيق الأهداف القومية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على ضوء أهداف و موجهات الإستراتيجية الربع القرنية
- إزالة اختناقات النقل فى مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية و تسهيل انسياب حركة نقل الركاب و البضائع
- المساهمة فى تحريك الاقتصاد السوداني بتقليل تكلفة النقل و تمكين صادرات السودان من المنافسة عالمياً.

جدول رقم
موقف الأعمال المنجزة سنويا حسب الخطة الخمسية 2007م-2011م

البيان	برنامج الخطة الخمسية من 2007م الى 2011م		العمل المنجز				
	الوحدة	الأطوال المستهدفه خلال الخطة الخمسية	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م
الطرق الاسفلتية المشيدة	كلم	5197	708.3	324.2	325.4	110.8	292.7
مشاريع دراسات الجدوى والتصميم	كلم	10257	809.8	1238.5	603.34	0	445.5
مشاريع التأهيل	كلم	1514	292.2	129.3	185.54	122.9	82.8
تصميم وتشييد الكباري	عدد	12	1	3	3	0	1
التدريب	عدد المتدربين	1385	101	174	159	115	145
تشييد محطات التحصيل	عدد	12	6	1	1	2	6
تشييد وتركيب الموازين	عدد	8	1	1	0	0	0

المصدر: الهيئة القومية للطرق والجسور

المعوقات:

- شح التمويل ويتمثل فى شح القروض والمنح.
- فرض بعض المحليات رسوم على المتارب والمقالع والمحاجر مما يزيد تكلفة التشييد وعلى الحكومة الاتحادية و إصدار قانون يمنع منعا باتا فرض تلك الرسوم على الطرق القومية واى طريق او جسر تحت مسئولية الهيئة القومية للطرق والجسور.
- شح مادة خام الاسفلت التى لاتتوفر بالسودان الا بالاستيراد

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

– عدم سداد مستحقات المقاولين فى مواعيدها حسب العقود .

– تذبذب اسعار مواد التشييد .

السكة الحديد :

يتمثل الهدف الاستراتيجى للسكة حديد فى انشاء شبكة سككية فى معظم انحاء القطر الإنتاجية والمراكز التجارية الرئيسية ، والارتقاء بالمواصفات الفنية للخطوط الحديدية ضيقة السعة .

ظلت الهيئة منذ إنشائها في العام 1898م تقوم بدور رئيسي في خدمة الإقتصاد القومي وظلت حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي تقوم بترحيل أكثر من 80% من صادرات وواردات السودان واكثر من 90% من نقليات الركاب وذلك للاسباب التالية :

- ❖ تعتبر السكك الحديدية الوسيلة الأنسب والأرخص لنقل السلع الخام والتي تتأثر قدرتها التنافسية بكلفة إنتاجية يشكل النقل نسبة كبيرة منها .
- ❖ حفاظها على الخصائص الطبيعية للسلع , حيث تتأثر سلع الصادر كالسمسم والصمغ بالعوامل الطبيعية كالأتربة والغبار ودرجة الحرارة .
- ❖ قابلتها لكل متطلبات النقل الاستراتيجي :-

* قامت بنقل كل المواد الضرورية لولايات دارفور الكبرى وتحت ظروف أمنية وتشغيلية صعبة .

* ظلت تسير قطارات ركاب بالمناطق التي لا توجد بها بدائل مناسبة هـ/الخرطوم/حلفا والخرطوم/نيالا وتتكبد جراء ذلك خسائر مادية تؤثر سلباً على ربحيتها وتطويرها.

<u>الخطة الاسعافية:</u>

بنهاية المرحلة الاسعافية في عام 2011م فان نقليات البضائع والركاب إرتفعت من معدلاتها المتدنية وبلغ متوسطها خلال السنوات الخطة الثلاث ما يلي :

الطن المرحـل = 3 مليون طن

الطن الكيلو متري = 2250 مليون طن كيلو متري

الركاب المنقولين = 300,000 راكب

كيلومترات الركاب = 195 مليون راكب كيلومتري :

أدناه بيان الطن المرحل من البضائع خلال الفترة يناير – يونيو 2012

الفترة	الهدف (طن)	الطن المنقول (طن)	معدل الفعلي للهدف
يناير– يونيو 2012م	750.000	526.780	%70

This document was created using Smart PDF Creator to remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

المصدر: هيئة السكة حديد

- نتيجة للجهود المبذولة في متابعة تنفيذ التعاقدات للسلع الرئيسية هناك زيادة في نقليات السكر والاسمنت وإرتفاع في نقليات الصادر متمثلة في الفول المقشور .
- بلغت نسبة نقليات الاقليم الشمالي 133 % وذلك نتيجة لزيادة نقليات الاسمنت .
- بلغت نقليات الاقليم الغربي 101 % وذلك نتيجة لنقليات الصادر متمثلة في الفول المقشور.

المعوقات التي تواجه السكة حديد :

- الإرتقاء بالمواصفات الفنية للخطوط الحديدية في السودان من الخط المفرد ضيق السعة
- تحديث الاسطول العامل من الوابورات (سفرية – مناورة) والعربات (بضاعة – ركاب) وزيادة الكفاءة الفنية للاسطول
- زيادة مسير الفوارغ علي الخط الرئيسي الذي يستوعب أكثر من 70% حركة النقل بالسكة جديد نتيجة قلة الانتاج الزراعي لمحصولات الصادر وقلة الواردات من السلع والمعدات والآليات .
- إختلال البناء المؤسسي والاطار القانوني للسكة حديد مما أدى الى عدم قدرة الهيئة من مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والحراك السكاني.
- المشاكل المؤسسية والفنية ومشاكل التشغيل أضعفت الموقف المالي للسكة حديد لعدم قدرتها علي منافسة وسائط النقل الاخري و اجبرت الهيئة علي تطبيق شروط خدمة غير مجزية ادت لهجرة الكوادر وعزوف الشباب عن الانضمام للقوي العاملة بالهيئة
- الروتين الاداري بالسكة حديد خلق كادر جامد لا يستجيب للمتغيرات وقلت روح المبادرة والتجويد والابتكار التي تمثل النمط الاداري الحديث لإدارة الانشطة بأسلوب علمي وعملي .

هيئة الموانئ البحرية :

الأهداف :

1. المساهمة بفاعلية فى نمو الاقتصاد القومي .
2. التوسع فى تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات فى معظم المجالات التشغيلية والادارية والمالية كسبا لوقت العملاء وتحقيقاً للدقة خاصة لمحطة الحاويات.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

السياسات العامة :

1. تقديم خدمات موانئ متميزة بأسعار تنافسية وزيادة الحصة السوقية فى مجال خدمات الموانئ .
2. تلبية احتياجات دول الجوار من خلال تقديم خدمات البضائع العابرة والترا نسيت ويتم تحقيق ذلك من خلال دعم برامج الهيئة لتحقيق موجهات السياسات الكلية للخطة الخمسية الثانية.
3. تبنى الخارطة الموجهة لتأهيل وتطوير ميناء الامير عثمان دقنة كميناء مناوب لمقابلة النمو فى التجارة وتغطية احتياجات المنطقة الحرة بالبحر الاحمر
4. تطبيق نظم المحافظة على البيئة ومحاربة التلوث
5. تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار فى عمليات التحديث والتطوير والتأهيل وفق برامج وموجهات وخطط الهيئة السنوية.

التحديات :

- الاستقرار السياسي والأمني فى بعض اجزاء البلاد .
- قوة الموانئ المنافسة على ساحل البحر الاحمر كمصوع وجدة وجيبوتى .
- البنيات التحتية لتطبيق نظام النقل المتعدد الوسائط
- إزالة أثار الضغوط والمقاطعات الاقتصادية
- إنشاء شبكات النقل البرى والسكك الحديدية لربط الميناء بالطرق المحورية والاقليمية

هيئة الطيران المدني:

يتمثل الهدف الاستراتيجي للطيران المدني ي فى تحقيق معدلات عالية من السلامة الجوية والأرضية للمسافرين عبر خطوط الطيران المختلفة، تحرير الأجواء وتطوير المطارات وذلك من خلال :

- ❖ بناء النظم وفقاً لمتطلبات المنظمة الدولية للطيران المدني فى مجال السلامة الجوية .
- ❖ العمل على فصل السلطة التشغيلية من السلطة السيادية وذلك من خلال إعادة هيكلة الهيئة العامة للطيران المدني والتى مازالت مستمرة.
- ❖ العمل على تحسين وتأهيل المطارات بالولايات وتطوير المهابط بها .
- ❖ توفير الخدمات الملاحية الضرورية المطلوبة باعتبار أن السودان يمثل مركزاً استراتيجياً فى قلب القارة الأفريقية ، ويعتبر طريق الوصل الوحيد بين الشمال الأفريقي و أوربا .
- ❖ تبني خطة تدريبية طموحة لتحقيق الأهداف ، وذلك بالاستثمار فى تأهيل الكادر البشرى ليقوم بالأعباء الموكلة إليه .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- ❖ تأهيل وتطوير المعهد القومي للطيران المدني ليصبح أكاديمية لعلوم الطيران لدول شرق ووسط أفريقيا ، ومركزاً لصيانة الطائرات .
- ❖ العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات الولائية ومطار الخرطوم وذلك بتوسعة المدرج وتحديث الإضاءة لمقابلة الزيادة المضطردة فى حركة الركاب والبضائع .
- ❖ ضرورة عمل خطة استراتيجية متكاملة بالتنسيق مع قطاعات النقل الأخرى وذلك بغرض تقليل حدة المنافسة بين قطاعات النقل المختلفة وتحديد أهداف استراتيجية.
- ❖ إكمال تنفيذ مطار الخرطوم الدولي الجديد

الأداء الفعلي:

- ❖ تطبيق نظام مراقبة الجودة الداخلية بنسبة 70%
- ❖ اكمال متطلبات ترخـيص المـطاربنسبة100%
- ❖ رفع الكفاءة التشغيلية بنسبة 40%
- ❖ زيادة السعات الاستيعابية
- ❖ رفع الكفاءة التشغيلية لانظمة الملاحة الجوية بنسبة100%
- ❖ تحسين شبكة الاتصالات بنسبة 100%
- ❖ تحسين البيئة الداخلية للعمل بنسبة 100% خلال العام 2010م
- ❖ زيادة كفاءة تحصيل الرسوم السيادية
- ❖ تطوير نظم تسجيل واعداد المطالبات المالية وتحصيلها
- ❖ رفع كفاءة العمل بالإدارة بنسبة 75%
- ❖ إنشاء العديد من المطارات العالمية في ولايات السودان المختلفة
- ❖ تطوير أجهزة الاتصالات والملاحة الجوية وتأهيل أجهزة الكشف الأمني ضماناً للسلامة الجوية
- ❖ إصدار القوانين المنظمة لعملية الطيران المدني .

تعمل الهيئة العامة للطيران المدني حاليا علي تحقيق هذا الأمر عبر الإجراءات والأجهزة الرسمية المختلفة , إضافة إلي ذلك فإن الأمر يتطلب إعادة تدريب الكوادر البشرية تدريبا كافياً وفق خطة زمنية لإنفاذ ما هو مطلوب في الجسمين .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

قطاع الاتصـــالات

يتمثل الهدف الاستراتيجي لقطاع الاتصالات في بناء مجتمع الكفايه والتوافق التقني لتعزيز التنميه الاجتماعيه وتوظيف التطوير المؤسسي وبناء القدرات لتطوير الاداء وصولا لتقديم الخدمات المتميزه .

<u>الأهداف والسياسات للعام 2012م:</u>

- ❖ زيادة سعة الشبكات الحالية
- ❖ زيادة عدد المشتركين بالهاتف السيار الي 22مليون مشترك بنسبة 63% من السكان في عام 2011 م.
- ❖ زيادة مستخدمي الانترنت الي 7 مليون مشترك
- ❖ ضمان النفاذ الي خدمات الاتصالات الاساسية في جميع المناطق بما فيها المناطق الاقل نمو .
- ❖ مساعدة الشركات التي لها استثمارات حالية في الجنوب للوفاء بمتطلبات حكومة الجنوب .
- ❖ العمل علي تعزيز العلاقة مع الاتحاد الدولي للاتصالات في تنسيق الترددات بطريقة عادلة .
- ❖ اعتماد مبدأ الاستشارة في تنظيم وتطوير القطاع.
- ❖ اعادة هيكلة الهيئة بسبب اضافة تنظيم البريد للهيئة .

<u>الأداء الكمي والسياسات المنفذه:</u>

إعداد المشاركين الهاتف الثابت(بالآلاف)

الاعوام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
اعداد المشتركين	386	448	671	936	1027	670	570	583	385	352	375,044

المصدر:الهيئة القومية للاتصالات

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

تطور خدمة الهاتف الثابت من 2005-2010

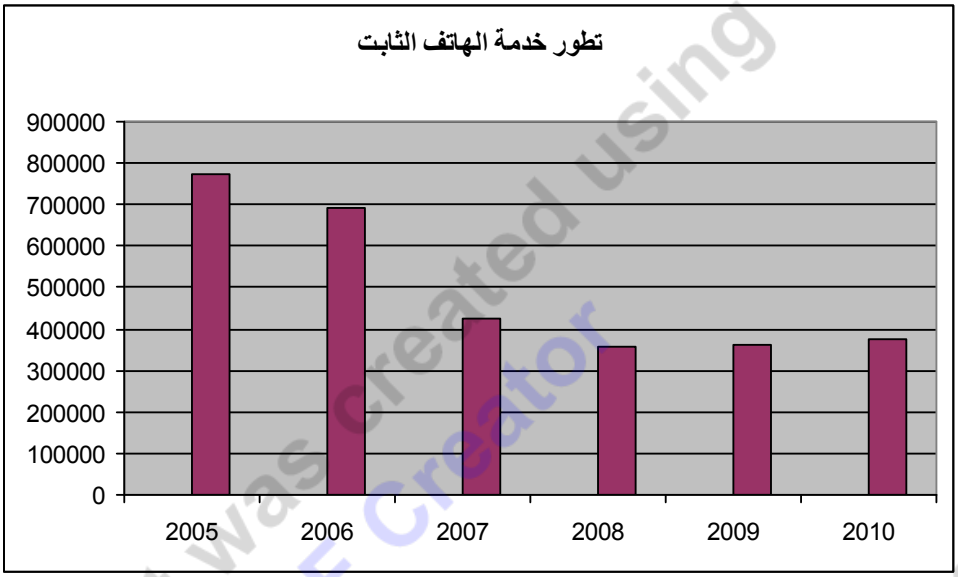

إعداد المشاركين الهاتف السيار(بالآلاف)

الأعوام	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مشتركو السيار	17	211	527	1050	3,198,295	5,060,435	7,467,946	10,804,250	15,339,895	18,044,712

المصدر:الهيئة القومية للاتصالات

تطور خدمة الهاتف السيار من 2005-2010

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

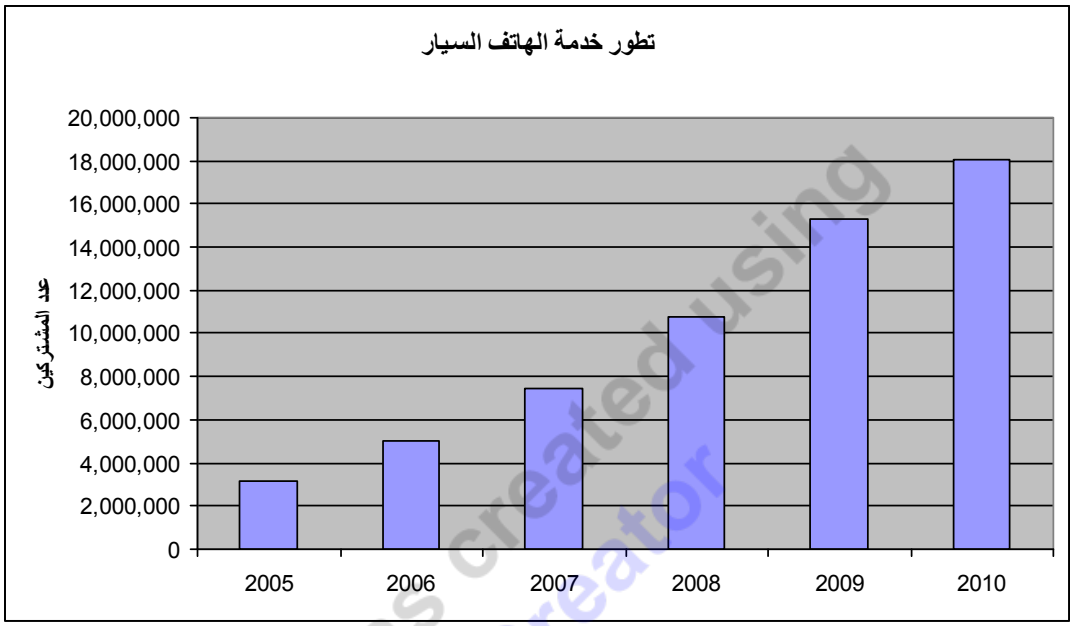

الأداء في العام 2012م:

- تمت تغطية الشبكات بالنسبة للرقعة الجغرافية بنسبة 35%
- بلغت نسبة التغطية السكانية 88%
- بلغت الكثافة الهاتفية لكل 100 من السكان بالهاتف السيار حتى الربع الثاني من 2012م 79.9%
- الكثافة الهاتفية لكل 100 من السكان بالهاتف الثابت 1.4% حتى الربع الثاني من 2012م
- بلغ عدد المشتركين حتى نهاية الربع الثاني من العام 2012م (26 مليون مشترك) بنسبة 74.1% من السكان
- بلغ عدد مستخدمي الانترنت حتى نهاية الربع الثاني من العام 2012م (11 مليون مشترك) يمثلون31.3% من السكان
- بلغ إجمالي سعة الانترنت العالمية حتى نهاية الربع الثاني من العام 2012م (**8,371 mbps**)
- عملت الهيئة مرشد الاستشارات الفنيه
- مسودة قانون الاتصالات والان في اطار الايجاز

التحديات التي تواجه القطاع

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- إعادة هيكلة الهيئة لمواكبة الأطر التنظيمية المستجدة نتيجة للتقارب والتمازجالتقاني
- إصلاح بيئة العمل لتكون جاذبة للكفاءات المقتدرة والحفاظ عليها
- تطوير السياسات والتشريعات لمواكبة التقارب التقاني وخدمات السعات العريضة التي تأتي من خلالها.
- التحول للترقيم الالكتروني وحمل الرقم
- إنفاذ المشاركة للوصول لتعرفه خدمات ميسرة للمستهلك
- مجابهة آثارالبيئة الالكترونية واثر التغيير المناخي على الاتصالات

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

2/2 الخدمات

قطاع الصحة :

تشير الدراسات المتعددة الخاصة بالنظام الصحي الى أن معدلات السودان للمؤشرات الصحية الرئيسة بصورة عامة متقاربة من متوسط معدلات الدول الواقعة فى أفريقيا جنوب الصحراء مع التباين الكبير للمعدلات بين الولايات المختلفة خاصة الولايات التى تأثرت بالحروب.

ويشارك فى تقديم الخدمات الصحية بالسودان عدد من الشركاء تحت اشراف مجلس تنسيق الصحة باعتباره السلطة الصحية العليا التى تنسق عمل الشركاء فى الصحة.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي للصحة فى :

تحقيق القدر الكافي من الصحة الوقائية، العلاجية، التأهيلية و التعزيزية التي تمكن المواطن من أن يعيش حياة منتجة اقتصادياً و اجتماعياً و ان يكون معافا عقلياً و جسدياً و نفسياً.

❖ **الاداء الفعلي للفترة2008م–2011 م**

جدول رقم (1)

تخفيف عبء تكلفة العلاج على المواطنين خاصة الفئات المستهدفة كالأطفال والامهات:

جدول يوضح اعداد المستفيدين من خدمات العلاج المجاني للحالات الطارئة وعلاج الاطفال والامهات:

البند	2008	2009	2010	2011
عدد الحالات التي تمت تغطيتها بالعلاج المجاني	3,400,000	6,596,143	2,785,144	2,854,262
ولادة طبيعية		681,458	746,280	728,400
ولادة قيصرية	56,000	66,640	16,593	23,410
علاج الأطفال أقل من 5 سنوات	2,030,000	3,460,465	2,961,899	3,233,160
الفحوصات المعملية	4,600,000	3,997,032	4,126,052	3327252
الاشعة	648,000	493,496	182,385	401971
العمليات الحرجة	113,000	868,801	522,574	497,669

المصدر :– وزارة الصحة الاتحادية.

يوضح الجدول اعلاه انخفاض فى اعداد المستفيدين من العلاج المجانى مقارنة بين عام 2009 و2011 حيث انخفضت جملة أعداد المستفيدين والاطفال بسبب ارتفاع تكلفة العلاج

صحة الام و الطفل :

بذلت الدولة والشركاء جهدا كبيرا فى الاهتمام بصحة الام وخفض معدلات المراضة ووفيات الامهات كأولوية قومية فى اطار اهداف التنمية للألفية حيثانخفض معدل وفيات الامها

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

تخلال سنوات الخطة الخمسية الاولى حسب نتائج المسح الاسرى الاخير حيث انخفضت من 513 الى 216 فى كل 100 الف ولادة , توفير خدمات المعالجة الأساسية والشاملة لطوارئ الحمل والولادة فى 320 مرفق صحى , بلغت التغطية بالقابلات لكل 2000 من السكان 79% كما انخفضت وفيات الامهات حيث ارتفعت تغطية طوارئ الحمل والولادة من 68% فى عام 2009 االى 81% لعام 2011 م كما ارتفعت نسبة التغطية لرعاية الحوامل من 69.3 %فى عام 2009 الى 78.4 % لعام 2011 م , وارتفع العدد الكلى للقابلات من 15458 قابلة فى عام 2009 الى 16360 لعام 2011 م .

ارتفعت نسبة التغطية بلقاح الخماسي جرعة ثالثة من 93% فى عام 2009 الى 95 % عام 2010 ثم تراجعت الى 93 % فى عام 2011 بسبب تأثر التغطية في ج. كردفان والنيل الأزرق.

- زيادة نسبة التغطية في الوحدات الصحية المطبقة للعلاج المتكامل من 46.1 % فى عام 2009 الى 70% فى عام 2011.
- رفع التغطية بخدمات التغذية بالمؤسسات الصحية من 46 % فى عام 2010 إلى 55% فى عام 2011 م
- تغطية 30% من المرضعات و 95% من الأطفال دون الخامسة بجرعات فيتامين أ الوقائية (مرتين فى العام) و10% من الحوامل بحبوب الحديد و حمض الفوليك .

خدمات الرعاية الصحية الاولية الاساسية

تقدم الرعاية الصحية من خلال 3881 وحدة صحية عاملة . وبالرغم من الحجم الظاهري الكبير لعدد الوحدات حيث وصل العدد الكلى 4199 وحدة إلا أن عدد كبير من هذه الوحدات عبارة عن نقاط غيار ووحدات رعاية أولية وغالبية الوحدات لا تقدم الحزمة الكاملة لخدمات الرعاية الأولية حيث لا تتجاوز نسبة التقديم للخدمات داخل الحزمة ماعدا التحصين ال20% نسبة لضعف الانفاق الولائي على الخدمات الصحية.

مكافحة الامراض الانتقالية

- **مكافحة الملاريا**

تم خلال العام 2011 معالجة 2,447,128 من حالات الملاريا غير المعقدة و 76,700 حالة اصابة وخيمة و تغطية 5,243 وحدة صحية بالعلاج المجانية و توزيع عدد 1,720,971 ناموسية مشبعة باستهداف الاطفال اقل من 5 سنوات

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

والنساء الحوامل. كما تم دعم المحليات بوسائل الحركة لعدد 135 محلية لتقوية النظام الصحي المحلى واعمال المكافحة .

- مكافحة البلهارسيا

أنخفض معدل انتشار مرض البلهارسيا من 18% الى 10%. وتم القيام بحملات علاج جماعي لمكافحة البلهارسيا بولايات الخرطوم والجزيرة والنيل الابيض وكسلا بنسبة تغطية 54.2% من السكان المستهدفين و تم توفير خمسة مليون وستمائة الف قرص برازيكوانتيل 600 ملجم بنسبة 140% من المستهدف.

- مكافحة الكلازار

تم توفير العلاج المجاني لـ 19 مركز علاجي للكلازار بنسبة (100%)

- **مكافحة الدرن والجذام:**

فى العام 2011 بلغت نسبة اكتشاف وعلاج حالات الدرن 75% من المستهدف السنوي مقارنة ب 68% فى العام 2010 وتم توفير الدواء مجانا لكل الحالات . اما فى مجال مكافحة الجذام فقد تم الحفاظ على معدل الاكتشاف لحالات الجذام عند حالة لكل 10000 من السكان بنسبة ضئيلة بلغت 0.02%.

- **مكافحة واحتواء الوبائيات:**

يتعرض السودان لأوبئة موسمية نسبة لموقعه الجغرافي وحدوده الواسعة والمفتوحة مع دول الجوار مثل السحائي والحميات النزفية.

- فى خلال العام 2011 نجحت الوزارة فى احتواء الاوبئة وتقليل اثرها حيث بلغت نسبة الأوبئة التي تم اكتشافها و تبليغها خلال 48 ساعة 100%.
- توفير اللقاحات حسب الحاجة بنسبة 100%
- توفر المخزون الخاص بالأوبئة خلال العام بنسبة 100%
- تدريب 89% من الكوادر على نظام الرصد والتقصي المرضي وإدارة الكوارث

- **اصحاح البيئة:**

تعتبر صحة البيئة من المحددات الصحية الهامة في مكافحة الامراض وتعزيز الصحة العامة في هذا المضمار قامت الوزارة فى العام 2011 بال

- تنفيذ مشروع نموذجي لإدارة النفايات الطبية بمؤسسات الرعاية الصحية الاساسية وتدريب 90 متدرب في ادارة النفايات الطبية
- توفير عدد 15 طن مبيد ا بيت EC 50% لمكافحة الاطوار المائية

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- توفير عدد 4000 لتر ديازنون 60% لمكافحة الذباب 100%

توفير الخدمات التحويلية على المستوى الثاني والثالث وتوطين العلاج بالداخل:

استكمالا لجهود الدولة فى توطين العلاج داخل السودان وتوفير الخدمات التخصصية بالولايات فقد بذلت الوزارة جهود كبيرة لتوفير المعدات الحديثة للمستشفيات بالعاصمة والولايات و تحسين البنيات التحتية عبر انشاء عدد من المستشفيات التخصصية المرجعية والريفية بالولايات حيث اكتمل المستشفى الصيني بالدمازين وشارف مستشفى نيالا التركي على الانتهاء وجارى تنفيذ المستشفى المرجعي بكسلا بتمويل من بنك التنمية الإسلامي و يتوقع ان تسهم هذه المستشفيات المرجعية فى تحسين الخدمات التشخيصية والعلاجية بهذه الولايات والولايات المجاورة . كما تم انشاء وتأهيل45 مستشفى ريفي لتوفير خدمات الاحالة على المستوى الاول وتوفير الاجهزة والمعدات ل 71 مؤسسة صحية . في العام 2011

التمويل :

عززت الوزارة جهودها فى استقطاب الدعم العالمي لتوفير التمويل للقطاع الصحي فى السودان بالتعاون مع منظمات الامم المتحدة والصناديق العالمية مثل الصندوق العالمي لدعم الملاريا والدرن والايدز وبنك التنمية الإسلامي وصندوق المانحين والتحالف العالمي للتطعيم. وتوج ذلك بتوقيع السودان على مبادرة الشراكة العالمية للصحة لزيادة فاعلية الدعم الخارجي تم تنفيذ عدد من المسوحات والدراسات.

عند مقارنة مؤشرات الانفاق علي الصحة في السودان مع بعض دول الاقليم والعالم نجد ان الصرف الكلى من جميع المصادر على الصحة كنسبة من الدخل القومي يقدر فى حدود 6% وهي نسبة مشابهة للنسب بالدول النامية وتقل كثيراً عن النسب بالدول المتقدمة التى تصل الى 14% كما فى الولايات المتحدة الامريكية. ويقدر الانفاق الصحي الكلى على الفرد حوالي 27 دولار في السنة وهو اقل من المستهدف الادنى الموصى به من منظمة الصحة العالمية المقدر بـ 35–40 دولار للفرد فى العام.

<u>محور الصيدلة والتقانة الطبية :-</u>

- شهد قطاع الصناعات الدوائية في السودان إصلاحات كبرى من خلال إنشاء المجلس القومي للأدوية و السموم (NMPB) في عام 2007م كما يسترشد القطاع الصيدلاني في السودان بالاستراتيجية القومية الصيدلانية ربع القرنية (2005م–2029م) و السياسة الدوائية القومية الخمسية (2012م–2016م).
- تشير الحسابات الصحية الوطنية للعام 2008م إلى أن الأدوية تمثل 40٪ من الإنفاق الفردي من الجيب. كما أظهرت الدراسات أيضا أن 86.9٪ فقط من الأدوية الأساسية

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

متاحة في المرافق الصحية العامة و رغم أن 86% من سلة الأدوية الأساسية المتاحة هي في متناول معظم السكان، إلا أن بعضها يكلف 18 ضعفاً للمعدل العالمي.

- تقوية سياسات الاستخدام الرشيد للدواء من خلال وضع السياسات اللازمة
- تحديث قائمة الادوية الاساسية.

التقانة الطبية

قليل من المرافق الصحية لديها الحد الأدنى من المعدات المطلوبة، ، مما يجعل الخدمات المقدمة في المرافق الصحية غير فعالة و ذات نوعية اقل . إن ما نسبته 44٪ فقط من المراكز الصحية تتوفر بها معدات للتعقيم. كما و إن توافر البنية التحتية للقيام بالعمل (الماء والكهرباء) تتراوح بين 100٪ في الخرطوم إلى 20٪ فقط في الولايات الطرفية. وقد شهد هذا الجانب عدد التدخلات تمثلت في:

- اعداد السياسة القومية لإدارة الاجهزة والمعدات الطبية.
- اعداد الموجهات العامة للمعايير والعمليات الاجراءات الخاصة بالأجهزة والمعدات الطبية..
- تعيين اكثر من 45 مهندس في الولايات

المعوقات :

- ضعف قدرات النظام الصحي اللامركزي وهذا يتطلب الاهتمام ببناء القدرات على مستوى الولايات والمحليات.
- تداخل الاختصاصات بين المركز والولايات
- ضعف التنسيق بين شركاء الصحة .
- التوزيع غير العادل للقوى العاملة الصحية، و عدم التوازن في مزيج المهارات على مستوى المرفق الصحي، و المحلية، و الولاية والقومي.
- عدم توفر بيئة عمل جاذبة وامتيازات لاستقطاب الاطباء والعاملين فى الحقل الصحى للعمل فى الولايات .
- هجرة الاطباء خارج السودان للبحث عن تحسين الاوضاع

اثر السياسات الاقتصادية الاخيرة:

القت السياسات الاقتصادية الاخيرة المتمثلة في تحرير سعر الصرف ورفع الدعم عن المحروقات وتخفيض الانفاق بظلالها علي القطاع الصحي تمثلت في:

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

1. ارتفاع تكلفة مدخلات الخدمات الطبية كالمستهلكات والاجهزة والمعدات الطبية وانخفاض عدد المستفيدين من خدمات العلاج المجاني حيث لم تشهد الميزانيات المخصصة للعلاج المجاني زيادة تتناسب مع زيادة تكلفة العلاج
2. ضعف تسيير المؤسسات الصحية خاصة المستشفيات
3. ارتفاع اسعار الدواء وعدم توفرها لا حجام المستوردين عن الاستيراد

التعليم العام :

يتمثل الهدف الاستراتيجي للتعليم العام فى إتاحة فرص التعليم سعياً نحو تحقيق التوازن في فرصه بين الولايات والفئات ومن ثم تعميمه والزاميته و اعتماد التخطيط التربوي الاستراتيجي لتطوير قاعدة البيانات التربوية وذلك من خلال :

1. تحقيق العدالة والمساواة وإحداث توازن بين المناطق في فرص التعليم مع إعطاء عناية خاصة بتعليم ذوي الحاجات الخاصة وحاجات الأطفال المتأثرين بالنزاعات والكوارث الطبيعية.
2. تعزيز ثقافة المقاومة والحفاظ على الهوية من خلال المناهج والأنشطة التربوية. تطوير أعمال الامتحانات والتقويم التربوي.
3. ربط التعليم باحتياجات المجتمع وسوق العمل
4. تطوير المناهج أهدافاً ومحتوىً لمواكبة المستجدات وتلبية حاجات الدارسين.
5. تمكين التعليم والعناية بالمعلم اختياراً وإعداداً وتأهيلاً وتدريباً وتحسيناً لوضعه.
6. استكمال الهيكلة والبنية التعليمية في ظل الحكم الاتحادي.
7. إنشاء صندوق لتمويل التعليم والعناية باقتصاديات التعليم من خلال البحوث والدراسات .
8. إنشاء المجلس القومي للتخطيط التربوي .
9. رعاية النشاط الطلابي .

الأداء الفعلي خلال الفترة (2010- 2012)م:-

في مجال تطوير وتنقيح مناهج التعليم العام

- تطوير المناهج:

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

تم إعداد (15) كتابا للصف الأول الثانوي لمعاهد القرآن الكريم والدراسات الإسلامية. و إعداد مناهج مدارس الموهوبين للصف الأول الثانوي ومناهج المستوى الثالث من المنهج التعويض لمرحلة الأساس.

- تم تنقيح (64) كتاباً من جملة (91) كتابا للمرحلة الثانوية و مرحلة التعليم الأساسي.
- تم إعداد الدليلين لامتحان شهادة التعليم الأساسي والشهادة الثانوية للعام 2011 م .
- طباعة المنهج السوداني بطريقة برايل لتعليم المكفوفين وتوفير الكتاب المدرسي للمعاقين .
- تم تطوير دليل معلم الرحل ودليل التعليم الفني .
- إصدار العددين 21، 22 من مجلة دراسات تربوية المحكمة خلال عام 2010م.-
- تعيين وتدريب (14.000) معلما ومعلمة جدد
- تنفيذ دورات تدريبية في مجالات مختلفة لعدد (1931) معلما ومعلمة
- تنفيذ المسح القاعدي للمدارس الثانوية بكل الولايات (العمل الميداني) .
- اكتملت الأعمال الإنشائية لـ (9) مدارس بولاية جنوب دارفور كما اكتمل العمل في حفر (12) بئر في جنوب وغرب وشمال دارفور

هذا بالاضافة الى اعداد العديد من البحوث وأوراق العمل.

في مجال خفض معدلات الأمية وإتاحة فرص التعليم لليافعين :

- تنقيح ومراجعة ثلاثة مواد وكتب لمرحلة التعليم ا لأساسي (القراءة والرياضيات ومرشد التربية الإسلامية).
- إعداد وطباعة وإخراج الكتب والدلائل الكترونياً للأطفال والشباب خارج المدرسة (7-24).

التحديات التي تواجه التعليم العام:

- القصور في التغطية والتفاوت في فرص التعليم بين الولايات المختلفة
- تخفيض نسبة التسرب والتي بلغت في المتوسط 15%في الفصول العليا و9% في الفصول الدنيا حتى الفصل الخامس.. وبلغ إكمال مرحلة الأساس في المتوسط 65 % ويتدنى في الريف إلى ما دون 60%.
- تحسين أوضاع المعلم المهنية والاجتماعية والاقتصادية .
- التوازن بين التوسع الكمي والنوعي .
- زيادة الانفاق العام علي التعليم لتحقيق الاهداف التنموية للالفية .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

يتمثل الهدف الإستراتيجي فى:

نظام تعليمي فاعل وموحد يربط التعليم التقني والتقاني بمطلوبات التنمية الشاملة وفق حاجات سوق العمل المحلي والعالمي بناءا على نظام للمعايير المهنية الوطنية والعالمية.

سياسات التعليم التقني والتقانى:

- التركيز على سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم التقني والتقاني بدعم استمرارية القوانين العادلة لملاءمة مساره مع الطابع المحلي والعالمي في الألفية الثالثة.

الوسائل والآليات:

(1) إعادة تأهيل المدارس الثانوية التقنية الحالية.

(2) تأهيل وإنشاء الجامعات والكليات التقانية.

(3) إنشاء لجان قومية للاعتماد والتقويم بناء على نظام للمعايير المهنية الوطنية.

(4) إنشاء مرصد قومي للوثوق من تطابق المخرجات مع حاجات السوق والتنمية.

(5) إحكام التنسيق بين المجلس القومي للتعليم التقني والتقاني والوزارات والمؤسسات المختلفة لتحديد مخرجات التعليم التقني والتقاني في القطاعات الإنتاجية المختلفة لتعزيزها وزيادة المردود منها.

(6) إنشاء آليات تسويق التوظيف للخريجين والبرامج الدراسية داخل وخارج السودان.

(7) نشر ثقافة التعليم التقني والتقاني عبر الأجهزة الإعلامية المختلفة وإبراز دوره الهام تجاه المجتمع.

2- 3 التعليم العالى:

يتمثل **الهدف الاستراتيجى للتعليم العالى**

في تقديم تعليم عالي الجودة وقادر على تزويد المواطنين بالمعرفة والمهارات اللازمة ومواءمة برامجه لاحتياجات المجتمع وسوق العمل وعدالة توزيع الالتحاق بالتعليم العالي وجعله متاحاً لكل فئات المجتمع .

تقييم أثر السياسات الكلية على قطاع التعليم العالي

- ساهمت سياسات مراجعة تكلفة الرسوم الإدارية أثر مباشر في انخفاض الإيرادات الذاتية المتوقع تحصيلها من الجامعات الحكومية كما أدى تناقص الدعم الحكومي الموجه للتعليم العالي من الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2010-2012م أثراً إضافياً في انخفاض الموارد الموجهة لدعم مصروفات التسيير والتنمية للجامعات مما أثر سلباً

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

على كفاءة أداء البنيات التحتية للجامعات خاصة مع استمرار التوسع في أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات كما حد شح النقد الأجنبى من إمكانية توفير احتياجات الجامعات من الأجهزة والمعدات والمواد المستهلكة التي يعتمد توفيرها على الاستيراد من الخارج.

2 سياسات قطاع التعليم العالي

- مراجعة سياسات القبول لمؤسسات التعليم العالي بما يؤدى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المواءمة بين رغبات الطلاب والاحتياجات التنموية للبلاد.
- ترقية البيئة الجامعية وتوفير احتياجات العملية التعليمية وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والأطر المساعدة.
- إعطاء دور أكبر للقطاع المدني للمشاركة في صناعة مستقبل التعليم العالي .وذلك من خلال تمثيله في المجلس القومي للتعليم العالي ومجالس الجامعات.
- الاهتمام بالأستاذ الجامعي وبناء قدراته وتوفير الحوافز المادية والمعنوية بما يضمن استقراره وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس في استخدام التكنولوجيا في التدريس.

المعوقات التي تواجه قطاع التعليم العالي والجهود التي بذلت لحلها:

- تراجع الدعم الحكومي للتعليم العالي كنسبة من الموازنة العامة للدولة وعدم الوفاء بالميزانية المجازة إلى العجز في تلبية الاحتياجات الضرورية للعملية التعليمية وتدهور البنيات الأساسية.
- التضارب وتداخل الاختصاصات بين قانون تنظيم التعليم العالي والبحث العلمي وقانون المجلس القومي للتعليم التقني والتقاني وقوانين المجالس المهنية وعدم وضوح العلاقة بين المجلس القومي للتعليم العالي والوزارة والجامعات.
- هجرة أعضاء هيئة التدريس وتسرب أعداد كبيرة منهم بسبب تدني بيئة العمل والحوافز،وعدم توفر شروط الخدمة المجزية.
- عدم الإقبال على برامج الدبلوم بسبب النظرة الاجتماعية والتقليل من قيمة العمل اليدوي.
- تمركز مؤسسات التعليم العالي الأهلية بولاية الخرطوم وتفضيلها لبرامج الدراسات النظرية بسبب ارتفاع تكلفة الدراسات التطبيقية.

وفى اطار الحلول سعت الوزارة لإزالة التضارب وتداخل الاختصاصات بين قانون تنظيم العليم العالي وقانون المجلس القومي للتعليم التقني والتقاني وقوانين المجالس المهنية وإيضاح العلاقة بين المجلس لقومي للتعليم العالي ووزارة التعليم العالي والجامعات.

2-5 قطاع العمل

This document was created using Smart PDF Creator To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

الهدف الاستراتيجي:

تحريك وقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بالكفاءة الأعلى والفعالية الأعظم والامتياز في الأداء تطويراً وتحسيناً وفق الاستراتيجيات والخطط القومية من خلال تصويب الجهد والفكر لتعظيم الثروة القومية ومحاربة مظاهر الفقر مع إرساء إطار اجتماعي ومؤسسي يكفل السلم والاستقرار المقترن بالعدالة الاجتماعية في حياة العمال وعالم العمل وذلك من خلال الآتى :

- ❖ تنظيم سياسات الاستخدام داخلياً وخارجياً على نحو يكفل تكافؤ الفرص بين كافة المواطنين.
- ❖ تخطيط القوى العاملة وجمع وتصنيف البيانات والإحصاءات الخاصة بها على المستوى القومي.
- ❖ وضع النظم الخاصة بأمن المنشآت وحماية العاملين من مخاطر المهنة، وترقية ظروف وبيئة العمل فى كافة المواقع على المستوى القومي.
- ❖ مراقبة تشريعات العمل القومية وتطويرها.
- ❖ تنظيم عمليات المساومة الجماعية وعمليات التحكيم المتعلقة بالنزاعات العمالية.
- ❖ تشجيع تنويع مصادر زيادة فرص العمل من خلال مشروعات القطاعات الفرعية لقطاع الخدمات واستيعاب الخريجين بأنشطة القطاع الخاص.
- ❖ وضع السياسات العامة للتدريب المهني والتلمذة الصناعيية.

الأداء الفعلى خلال الفترة (2007– 2011)م :

ومن أهم الانجازات خفض معدل البطالة من 20.3% فى عام 2010م الى 18.7% فى عام 2012م, بالاضافة للأنشطة التالية:-

- تم تدريب عدد 40938 من العاملين بالدولة من جملة العدد المستهدف .
- تم انشاء 5 مراكز تدريب مهني جديدة من جملة 8 مراكز و تأهيل مباني التدريب المهني بنسبة 55% .
- تم تنفيذ برامج التدريب على التلمذة الصناعية بمتوسط نسبة 71.7% وتشمل الشباب والجنود المسرحين والمرأة.
- فى مجال حماية العاملين والمحافظة على سلامتهم بدأ العمل فى انشاء معمل السلامة والصحة المهنية بنسبة 15%
- فى مجال هيكلة الخدمة المدنية وظيفياً وتنظيميا تم تنفيذ حوسبة ديوان شؤون الخدمة بنسبة 75%.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- تم توفير 103398 فرصة عمل لتشغيل سودانيين بالخارج تمثل 60% من المستهدف .
- تواصل العمل فى المشروع القومي لاستخدام الخريجين بنسبة أداء 48.8%
- بدأ العمل فى انشاء المجلس القومي للإصلاح الإداري.
- تمت اجازة الهياكل المراجعة لعدد 31 وزارة اتحادية بنسبة 88.6%
- تم تفعيل 27 وحدة للتطوير الإداري للوزارات بنسبة 77.1%
- جارى العمل فى اجازة وتطبيق تعديلات تشريعات العمل والخدمة المدنية وشملت قانون العمل وقانون الخدمة لعام 1976 وقانون التعويض عن اصابات العمل لعام 1981 وقانون الحد الادنى للأجور لعام 1974 تعديل 1992 وقانون استخدام غير السودانيين لعام 2001 م بنسبة 70%
- تم تنفيذ برنامج مسوحات سوق العمل بنسبة 100%

المعوقات :

- التنقل وعدم الاستقرار أدى الى عدم تنفيذ الشبكات وقواعد المعلومات .
- عدم توفر التمويل.

الرعاية والضمان الاجتماعى

يقدم قطاع الرعاية والضمان الاجتماعي خدماته من خلال عدة مؤسسات تشمل الصندوق القومي للتأمين الصحي وديوان الزكاة والهيئة العامة للأطراف الصناعية وصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق المعاشات والمجلس القومي للسكان والمجلس القومي لرعاية الطفولة والمجلس القومي لرعاية وتأهيل المعاقين ووحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل و مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.

يتمثل **الهدف الاستراتيجي للقطاع** فى السعي لإقامة مجتمع الكفاية والمعرفة والعدالة الاجتماعية وتحقيق أمن الأنسان وتكيفه مع المتغيرات الناشئة والتحديات من خلال : .

- ❖ وضع السياسات والخطط والبرامج المنظمة لأنشطة الزكاة والتكافل على المستوى القومي
- ❖ وضع السياسات السكانية وبرامج تنظيم الاسرة بالتنسيق مع الولايات .
- ❖ دراسة الآثار الناجمة عن تنفيذ المشروعات الاستراتيجية والسياسات القومية فى المجالات الاجتماعية.
- ❖ رعاية شؤون المتعاقدين وارباب المعاشات والاشراف على الصناديق التى تنمى مدخراتها وتوجيهها لمجتمع الرفاهية والعيش الكريم لمنسوبيها .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

❖ ادارة نظام متكامل للتأمين الصحي يغطى أفراد المجتمع ويوفر الخدمة بأعلى درجات الجودة والامتياز.

❖ تنظيم وتنسيق الجهود الحكومية وجهود منظمات المجتمع المدني الرامية الى مناهضة الفقر وتخفيف حدته فى المجتمع .

❖ رعاية الشرائح الضعيفة فى المجتمع وكفالة حقوق المعاقين .

❖ رعاية حقوق المرأة والطفل ومحاصرة كافة أشكال العنف ضد المرأة والطفل.

تقييم الأداء : -

الصندوق القومي للمعاشات :

- زادت الموارد المسددة للمعاشات من 77.6% من الربط المقدر لعام 2009 الى 85.9% فى عام 2011 م و رفع الحد الادنى المعاش الى 250 جنيه بدءاً من مارس 2012 م .
- تحسين مراكز الصرف والانتشار فى القرى والمحليات وصولا لهم لصرف مستحقاتهم .

التأمين الصحي :

- ركزت برامج التغطية التأمينية للتأمين الصحى على الأسر الفقيرة حيث غطت فى عام 2011م (11,174,196 م أسرة) ضمن مشروع الدعم الإجتماعى متجاوزاً التغطية المستهدفة (1000 اسرة) بنسبة بلغت 3,5% لتصبح التغطية الكلية 37% من السكان واتسعت شبكة تقديم الخدمة بزيادة 38 مرفق عن العام 2010م ليصل عدد المرافق فى عام 2011م 1252مرفقاً .

الصندوق القومى التأمين الاجتماعى :

- شمل الدعم الاجتماعى للمعاشيين بالصندوق, العلاج ، كفالة الطالب الجامعى ،مصروفات الدراسة ، دعم متنوع ومساعدات للمنتفعين وتمليكهم وسائل انتاجية على مستوى المركز والولايات حيث بلغ عدد المستفيدين فى عام 2010م ا 12100 معاشى .
- بلغ عدد المنتفعين من المصروفات التأمينية والقرض الحسن (371.832 منتفع) شملت المعاشات الدورية والتعويضات للعاملين بالخارج والقرض الحسن.
- بلغ عدد الأسر الفقيرة المستفيدة من الدعم الاجتماعى والذى وفرته وزارة المالية والاقتصاد الوطني فى العام 2011م 2,289,279 مليون أسرة و تم الصرف للأسر المستهدفة بنسبة 81.6% عبر فروع مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية فى 14 ولاية.
- تم تنفيذ (5,384) مشروع إسناد اجتماعي للمعاشي.
- زيادة منافذ تقديم الخدمة بإدخال 200 منفذ جديد ليرتفع العدد الكلى الى (1452) فى عام 2011م مقارنة مع (1252) فى العام 2010م .
- تم ادخال (90) صنف جديد لقائمة الأدوية ليصبح العدد الكلى **(600) صنف.**

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

ديوان الزكاة :

- ارتفعت نسبة تحصيل الزكاة فى عام 2011 الى 7.5% عن للعام 2010 م ، كما زادت نسبة الصرف على الفقراء والمساكين الى 69% مقارنة بنسبة 63% فى عام 2010 .
- استفاد من الجباية الفعلية عدد 1,732,595 أسرة. ومن المشروعات الفردية 4110 أسرة .
- استفاد من كفالة الطالب الجامعي عدد 77517 طالب .
- استفاد من التأمين الصحي عدد 1209 مستفيد بالداخل والخارج.
- بلغ عدد الخلاوي التى تم دعمها 1209خلوة بالمركز والولايات.

مصرف الادخار (التمويل الاصغر) :

- ارتفع عدد الأسر التى استفادت من التمويل الأصغر الى 000 55 أسرة فى العام 2011م مقارنة مع عدد 22,513 اسرة فى عام 2010م.
- تم تمويل مشروعات بنية تحتية ذات بعد اجتماعي عبر وسائط التمويل الأصغر فى ولاية الجزيرة ونهر النيل فى عام 2010 م تزايد فى عام 2011 م ليشمل عدد5 ولايات ومشروعات البنية التحتية عدد 9 ولايات استهدفت المشروعات المرأة الريفية ، وصغار المزارعين، والشباب من الجنسين ، والأسر الفقيرة .
- تأسيس محفظة الامان فى عام 2010 م بمبلغ 200 مليون جنيه شراكة بين الزكاة لفتح محافظ بالولايات وتم إعداد آليات التنفيذ فى 6 ولايات.
- التوسع فى قيام مراكز تصنيع الأجهزة التعويضية بإضافة مراكز جديدة فى كل من القضارف و كسلا ، جنوب دارفور، النيل الأزرق ، الشمالية) ومركزين للعلاج الطبيعي بكل من كسلا وكادقلى ، واستحداث مركز متحرك لتغطية الولايات البعيدة فى عام 2010 م وتم توفير 2568 طرف صناعي استفاد من جملة الاطراف الصناعية عدد 2908 مستفيد فى عام 2011 م مع توفير خدمة العلاج الطبيعي ضمن برنامج الدعم للأسر الفقيرة المتأثرة بالنزاعات .
- تم توقيع اتفاقية مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر ضمن برنامج التعاون الفنى لتوفير الخبراء والمواد الخام والتأهيل والتدريب لرفع قدرات العاملين ورفع انتاجية المراكز الولائية .

مياه الشرب

يعتبر توفير خدمات مياه الشرب الآمنة من اهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .و منذ منتصف القرن الماضي شهدت خدمات مياه الشرب تطورا ملحوظا ومواكبا لتطور وسائل الانشاءات, المعالجه, النقل والتخزين. مؤسسيا ظلت خدمات مياه الريف ومياه المدن منفصلة حتى صدر القرار والذى قضى بجمعها فى إدارة واحده تسمى هيئه مياه الشرب فى الولاية مع قيام الهيئة العامة للمياه فى المركز تعمل فى مجال التخطيط والتنسيق مع الولايات لتوفير مياه

This document was created using Smart PDF Creator. To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

الشرب الكافية والآمنة للإنسان والحيوان مع الإشراف على المشروعات ذات الصبغة القومية والقروض والمنح ووضع المواصفات الخاصة بقطاع مياه الشرب والعمل على تدريب الكوادر وبموجب قرار رئيس الجمهورية بتكوين وزارة الموارد المائية والكهرباء تم تحويل الهيئة العامة للمياه الى وحدة مياه الشرب والصرف الصحي بوزارة الموارد المائية.

يقدر الطلب على مياه الشرب فى الريف والحضر ب 3.688 مليون متر مكعب فى اليوم بمعدل 20 لتر للفرد فى الريف و50 لتر للفرد فى الحضر (منظمة الصحة العالمية).

مقارنة التغطية بين الولايات:-

الحضـر

(40-86%) معدل التغطية فى ولايات الخرطوم, ش كردفان, كسلا, ج كردفان, الجزيرة و البحر الحمر.

(17-39%) معدل التغطية فى ولايات القضارف النيل الأزرق, سنار, النيل الأبيض ولايات دارفور, نهر النيل والشمالية.

الريــف

نسبة التغطية تتعدى ال 50% فى كل الولايات وتفوق ال 80% فى ولايات الخرطوم , نهر النيل, الشمالية, الجزيرة, سنار. اما بقية الولايات تفوق ال 50% وتقل عن ال80 %.

- تم رفع معدل استهلاك الفرد للمياه فى العام 2012م فى الحضر من 45 الى 55 لتر/الفرد/اليوم وفى الريف من 18لتر الى 20 لتر / الفرد/اليوم.
- تم رفع خدمات الاصحاح من 27% فى غام 2011م الى 29% فى عام 2012م.

التحديات والمعوقات التى تواجه القطاع :-

- ضعف البنيات الهيكلية والإدارية والفنية في هيئات المياه بالولايات بالإضافة إلى النقص الكبير في الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة
- تعارض وتقاطع في صلاحيات ومسئوليات المؤسسات التي تعمل في القطاع على المستوى القومي والولائى والمحلى وعدم وضوح العلاقات بين هذه المؤسسات
- 6ضعف تحصيل الإيرادات وعدم الالتزام بتوفير الاعتمادات المالية المرصودة في الميزانيات لقطاع المياه مما يؤدى لعدم صرف استحقاق العاملين وكذلك انجاز المشروعات المجازة بالميزانية
- عدم مقدرة الهيئات الولائية في تنفيذ برنامج المياه والصرف الصحي لضعف البنيات التحتية (آليات /تدريب / ورش/كوادر).

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- عدم تفعيل دور مجالس إدارات هيئات المياه الولاية للقيام بمهامها في رسم ودعم سياسات الهيئات
- تكدس العاملين كعماله فائضة نسبة لغياب وضعف الهياكل الإدارية وغياب الوصف الوظيفي حسب متطلبات العمل.
- ارتفاع قيمة استهلاك الكهرباء التجارية حيث تمتص 40-50 % من عائدات تعريفة المياه >
- استغلال الموارد المالية الاتحادية المخصصة لتنمية وتطوير موارد المياه الولائية في أغراض أخرى
- يعانى القطاع من ضعف كلى وشامل في مجال أدارة المعلومات وكل ما يتعلق بنظمها وانسيابها وينعكس هذا الضعف في إعداد الخطط وكذلك الإشراف والمتابعة

الثقافة والاعلام

يعمل قطاع الثقافة على توجيه السوك المجتمعي وقيادة الحياة فى المجالات الفكرية والإبداع وتجويد المعرفة وصولا لابتكار النموذج الخاص لأمة سودانية متميزة فى مناحي الأدب والفن والعلم والصناعة

ويتمثل الهدف الاستراتيجي لقطاع الثقافة والاعلام فى الرقى بالثقافة وتعميمها والبلوغ بها مرحلة قيادة المجتمع من خلال السياسات الآتية :

- ❖ وضع الهياكل والنظم وسياسات تشجيع الاستثمار في مجال الإعلام وسن القوانين وتمليك أجهزة الإعلام لقطاعات المجت
- ❖ كفالة التنافس الحر في مجال الإعلام وإفساح المجال للقطاع الخاص وتنظيم العمل الإعلامي .
- ❖ اعتماد المسئولية الاجتماعية كمبدأ لسياسة الإعلام والتسامي عن العصبيات وتقوية الانتماء القومي واحترام الأعراف والتقاليد الحسنة.
- ❖ تعبئة الرأي العام وتوجيهه الوجهة الصحيحة تجاه التنمية والقضايا الوطنية
- ❖ تعزيز الحريات العامة وتأكيد المسئولية الاجتماعية لأجهزة الإعلام.
- ❖ تطوير مهارات وقدرات العاملين في مجال الإعلام والعمل على تطوير عمل شبكة المعلومات الدولية وتوفير المعلومات الإعلامية.
- ❖ منح الأولوية لعملية الإصلاح المؤسسي في العمل الثقافي باعتبارها شرطاً أساسياً لنجاح العمل في تنفيذ الاستراتيجية.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- ❖ تشجيع القطاع الخاص على تحمل اكبر قدر ممكن من الاستثمار في مجال العمل الثقافي .
- ❖ اعتماد منهجية البحث العلمي في تنفيذ مختلف أعمال التطوير في نظم العمل الثقافي .
- ❖ الاستفادة من الخبرات و النماذج الناجحة لتطوير العمل الثقافي.
- ❖ مواصلة الاستفادة من خبرات المؤسسات الدولية المهتمة في المجال الثقافي.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

العلوم والتقانة

يتمثل **الهدف الاستراتيجي لقطاع العلوم فى** استخدام العلم والتكنولوجيا ومناهجهما المتطورة والتقانة الحديثة والبحث العلمي للوفاء بحاجة المجتمع وتحقيق مقاصده والتحول إلى اقتصاد المعرفة والاستفادة من الاتصالات وتقانة المعلومات لتحقيق مجتمع المعرفة عبر بيئة تنافسية مقننة وعادلة ونظم اتصالات ومعلومات متقدمة و توفير إطار تنظيمي فعّال وضوابط مناسبة لضمان المنافسة الشريفة وحماية مصالح المشتركين.

السياسات العامة :-

تبنى سياسة القطاع إنتاج المعرفة بالسودان من خلال الأبحاث الإنمائية وأبحاث التقانات الحيوية في الزراعة والأبحاث الصناعية في مجالات هندسة الطاقة والمياه والتعدين والمعلومات وعلوم الأرض. من حلال-:

1. توطين المعرفة في برامج التنمية البشرية والصحية وفي نظم الإنتاج الصناعي والزراعي بشقيه النباتي والحيواني والعمل على زيادة الإنتاجية من خلال نقل التقانات والاعتماد على البحث العلمي.
2. توفير التمويل للبحث العلمي بالتنسيق مع الأجهزة التشريعية والتنفيذية والاستثمارية.
3. أبحاث تنمية الريف السوداني بالتنسيق مع الحكومات الولائية وديوان الحكم اللامركزي.
4. وضع وإدارة خطة وطنية للترقيم لجميع خدمات الاتصالات والمعلومات بما في ذلك أسماء النطاقات الخاصة بالإنترنت والتوقيع الالكتروني
5. التعاون مع المؤسسات التعليمية لتطوير التعليم التقني وتطوير وتشجيع الأعمال البحثية في مجال تقانات الاتصالات والمعلومات
6. تحفيز وتشجيع كل الشركاء من قطاع عام وخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية للإسهام في مجال المعلومات .

التحديات:-

- تسخير العلم لتقليل الآثار السالبة للتغيرات المناخية على السودان.
- أن يحتل السودان مرتبة متقدمة بين الدول النامية في مجال العلوم والتقانة وتقانة المعلومات.
- الوصول إلى السقف المعياري كما وكيفاً للإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.smartpdfcreator.com

- تعزيز قدرات الباحثين في مجال تشخيص ومعالجة الأمراض والوبائيات المستوطنة خاصة الأمراض الظاهرة حديثاً.
- إقامة المدن العلمية المتخصصة (مثل مدينة أفريقيا التكنولوجية) في المجالات المختلفة خاصة المعلوماتية والتقانة الحيوية و التقانات المتطورة.
- الوصول عن طريق البحث العلمي إلى منتجات ذات أفضلية خالية من الملوثات والمحافظة على التنوع الحيوي.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

الخاتمة والتوصيات

مستقبل قطاع البنيات الأساسية والخدمات

تتجه الاقتصادات الوطنية بحكم تطورها الى توسيع مساحة تحديث قطاعاتها التقليدية وتخلصها من براثن التخلف والتدرج المتصاعد من قطاعات التبادل السلعى الى التبادل النقدى والاندماج فى الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية وقد أثبتت التجارب الاقتصادية الدولية أن نمو قطاعات الصناعة بمفهومها الشامل وقطاع الخدمات يتصاعد بمعدلات أكبر من القطاع الزراعى وبرغم زيادة الانتاج الزراعى المضطرد فان نسبته فى الناتج المحلى الاجمالى تظل تتناقص باستمرار ومن هنا ينبغي استصحاب هذا الاتجاه عند دراسة مستقبل الاقتصاد السوداني لا سيما خلال الفترة القادمة حيث أن النمو السكاني المضطرد في السودان وارتفاع دخل الفرد على صعيد هيكل الطلب والتحديث وتقديم الخدمات والنمو المتعاظم في قطاعات التشييد والبنوك والفنادق ترشح قطاع الخدمات للنمو بمعدلات كبيرة حيث يتوقع أن يساهم في الناتج المحلي الاجمالي في العام 2013م بنسبة 46.7% وسيجد هذا القطاع دافعاً أساسياً له في انعكاسات آثار إقتصادات التحرير وحرية انتقال رؤوس الاموال والافراد والاتجاه المتصاعد نحو المجتمع الاستهلاكي ومظاهر الرفاه المصحوبة به في ظل إتساع ثورة الاتصالات والمعلوماتية والذي تكشف عنه التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني

ويعتمد مستقبل قطاع الخدمات على مجموعة من المتطلبات تشمل:

- تطور قطاعات البنوك والفنادق والتشييد والنقل
- وقف التسرب النقدي خارج الاقتصاد
- مستوى جذب المدخرين في البنوك وتأثر حركة الاستثمار الخارجي والتحويلات الخارجية والهبات والقروض
- توسيع دائرة اندماج قطاع الخدمات في قطاع السوق الموازي.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- زيادة فرص الاندماج مع القطاع الخارجي لجذب المدخرات والتحويلات الخارجية في مقابل توفير وتقديم خدماته الخارجية .
- وقف حالات النزاع والمشاكل الامنية والحروب
- زيادة معدلات الزوار والمستثمرين والسياح من الخارج

الظروف والفرص المتاحة لنمو القطاع:

تتوفر لقطاع الخدمات فرص واسعة فى ضوء مجموعة المتطلبات والتحديات المذكورة لاحتلال موقعه الرائد في الاقتصاد الوطني ويرجع ذلك للآتي:

- إرتفاع معدل دخل الفرد في السودان
- التحسن المضطرد في مجال توفير البنيات الأساسية وإنعكاساتها الايجابية خاصة بعد إكتمال المشروعات مثل سد مروي وتعلية خزان الروصيرص وإزدياد توفر الطاقة وتصميم الطرق الرئيسية والفنادق وإستمرار حالات الحراك التي فجرتها ثورة الاتصالات والتقانة وقطاعات التشييد .
- زيادة استثمارات القطاع الخاص فى قطاع الخدمات نظراً لارتفاع عائده الداخلى وبالتالى جذبه لمزيد من الاستثمارات مما يخفف عبء الخدمات على القطاع العام خاصة فى مجالات الصحة , التعليم , السياحة أو النقلوالاعلام أو البنوك والفنادق.
- أهلية السودان كنقطة جذب لدول الجوار فى ضوء تحسن ظروف المعيشة فى المناطق الحضرية وازدياد الطلب على العمالة الأجنبية.
- الاستفادة من موقع السودان كمنفذ للدول المقفولة التى لا تتمتع بموانئ بحرية وانفتاحه على الشرق الأوسط عبر ميناء بورتسودان وتوفر خدمات الترحيل والنقل البحرى والبرى ونقل البترول عبر الأنابيب يجعله موقعاً جاذباً لدول الجوار للاستفادة من هذا الموقع فى حالة انخفاض تكاليف تقديم الخدمات .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message, purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- اعتبار السودان أحد الدول العشر العالمية من حيث الامكانات السياحية المتوفرة مما يؤثر ايجاباً على تحقيق القطاع لأهدافه فى الاتساع المضطرد وتعطيم اثاره الخلفية والأمامية على القطاعات الأخرى.

التوصـيات

فى مجال التقانة والبحث العلمى

توجيه البحث العلمي نحو المجالات المرتبطة بالتنمية الشاملة بالبلاد وتطبيق نتائجها.

- تطبيق مفاهيم ضبط الجودة والنوعية في التعليم العالي ووضع المعايير الوطنية للتقويم والاعتماد.
- تحديد الأدوار والمسئوليات في القطاعات المختلفة مع مراعاة التنافس بينها.

الاستمرار في سياسات تشجيع الاستثمار في قطاع البنيات التحتية والخدمات الاقتصادية

فى مجال الطرق والجسور

- توفير التمويل بايجاد القروض والمنح .
- تشييد الطرق والجسور عبر نظام البوت.
- تفعيل والزام الجميع لدفع رسوم العبور لتنفيذ برنامج صيانة **الطرق**.

فى مجال الموانئ البحرية

- السعي لتقديم خدمات تنافسية .
- تطوير اساليب المناولة والاستفادة من نظم تكنلوجيا المعلومات .
- تشييد مصانع حول الميناء
- انشاء شبكات الاتصال بجميع انحاء البلاد .
- تطوير شبكات النقل البرى والسكك الحديدية لربط الميناء بالطرق المحورية والاقليمية

فى مجال الصحة

1. زيادة الانفاق الحكومي و احكام التنسيق في تمويل الخدمات الصحية
2. توسيع مظلة التأمين الصحي.
3. تحسين التغطية العادلة بالخدمات الصحية العلاجية بالمستوي الثاني والثالث وذات الجودة العالية

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message, purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

4. بناء نظام معلومات صحية شامل ومتكامل لدعم التخطيط المبني علي الادلة والبراهين
5. تنمية الموارد البشرية الصحية وضمان التوزيع العادل والمتكامل مع العمل علي استبقاء الكوادر في مستوى الولايات والمناطق الريفية
6. تفعيل آليات القطاع العام بتركيزها على توفير الأدوية الأساسية واستخدام دليل الأسعار العالمي للمقارنة.

تشجيع وتنظيم القطاع الخاص

فى مجال التعليم العام

- زيادة مخصصات ميزانية التعليم من الموازنة العامة للدولة.
- الوصول بالتعليم قبل المدرسي إلي نسبه 50% من الأطفال في الفئة العمرية (4-5) سنة بسد الفجوة والتي تبلغ 19.7%.
- توفير فرص الالتحاق بالتعليم الأساسي والقضاء علي الفوارق في فرص التعليم بين الجنسين .
- تحسين وترقية البيئة المدرسية و العمل مع الولايات لتوفير الاحتياجات السنوية للمدارس من الكتاب المدرسي و مراشد المعلمين والإجلاس و تشييد ميسات للمعلمين و إنشاء الداخليات و توفير أدوات ومعدات معامل للمدارس الثانوية
- بناء القدرات البشرية والمؤسسية و بناء القدرات البشرية للعاملين.
- توفير التغذية المدرسية لزيادة نسب الاستيعاب والقبول وتبنى مشاريع وطنية لزيادة التغذية.
- الوصول إلى نظام إدارة معلومات متطورة لمرحلة تعليم الأساسي وتوسيع وتكملة مشروع إدارة نظم المعلومات التربوية لتغطية جميع الولايات، وربط الولايات بالمركز بواسطة شبكة وربط المدارس مع المركز .
- تطوير وتنقيح المناهج لزيادة فرص الحصول على التعليم الأساسي جيد النوعية بما يوفر منهجاً مرناً يتيح الفرص البديلة للراشدين واليافعين.
- المشاركة في المؤتمرات العامة ومؤتمرات وزراء التربية والتعليم والمجالس التنسيقيه والمؤتمرات المتخصصة علي المستويين الإقليمي والدولي.
- تقويم ومتابعة الخطط والبرامج التربوية فى المركز والولايات لتنفيذ الأنشطة عبر إعداد الخطة السنوية والتقارير الدورية .

وذلك من خلال تنفيذ السياسات التالية:-

- تحسين المؤشرات الاجتماعية والبشرية و مؤشرات الفقر.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- الاستمرار في سياسات الدعم الاجتماعي وتوفير الخدمات الضرورية والاساسية للمواطنين وتشمل خدمات الصحة الوقائية والاولية ومكافحة الأمراض المزمنة والتوسع فى برامج التمويل الأصغر والصغير.
- الاستمرار في سياسة توطين العلاج بالداخل بمزيد من التشجيع للاستثمار في هذا القطاع .
- توسيع مظلة التأمين الصحي والاجتماعي .
- زيادة الانفاق على الصحة. بالتركيز على التغطية الشاملة لخدمات الرعاية الصحية الأساسية .
- خلق الشراكات الذكية ذات المردود السريع بالتنسيق بين شركاء الصحة فى المجالات المختلفة وخصوصا برامج الصحة الوقائية.
- تنمية وتطوير العمل الإنساني واستنفار المنظمات الطوعية والخيرية الوطنية للتصدي للمشاكل الاجتماعية وتوفير الخدمات الضرورية والرعاية الاجتماعية للمحتاجين.
- حشد موارد الزكاة وصناديق التكافل والضمان الاجتماعي فى الجهود الاسعافية والانسانية وتأهيل المجتمعات الفقيرة
- تطوير البرامج والمناهج التدريسية لتواكب المتغيرات والمستجدات التعليمية والتكنولوجية.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com